

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINÉ

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX/CL/104 (V)

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادلة الثالثة

المجلس التنفيذي
الدورة العادلة الخامسة

تقرير المفوضية

-

جدول المحتويات

	<u>مقدمة:</u>
2-1	المسائل المالية. -1
4-2	الشئون الإدارية وتنمية الموارد البشرية. -2
5-4	بناء القدرات. -3
24-5	السلم والأمن. -4
36-24	الشئون السياسية. -5
40-36	مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. -6
43-40	المرأة ومسائل الجنسين والتنمية. -7
45-44	الاتصالات والمعلومات. -8
52-45	الشئون الاقتصادية. -9
53-52	إنشاء البنك المركزي. -10
57-53	التجارة والصناعة. -11
64-57	الشئون الاجتماعية. -12
65-64	التعاون الأفريقي – العربي. -13
72-66	البني التحتية والطاقة. -14
82-72	الاقتصاد الريفي والزراعة. -15
85-82	الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا. -16
86-85	المسائل القانونية. -17
91-86	البعثة الدائمة في بروكسل. -18
97-91	مكتب التمثيل في جنيف. -19
103-97	مكتب نيويورك. -20
106-103	مكتب ليلونجوي. -21
109-107	تعزيز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول -22

تصدير

إن انعقاد دورة جهازين بما من أهم أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليوب 2004، يعد أمراً مهماً من عدة جوانب ويستحق اثنان منها تسليط الضوء عليهما.

يعود مؤتمر الاتحاد إلى المقر الرئيسي هذه السنة في دورة عادية تعقد بعد تسع سنوات. والواقع أنكم تذكرون أن المرة الأخيرة التي حظي فيها المقر باستضافة قادة القارة كانت في 1995. ومنذ ذلك الوقت، قامت عدة عواسم أفريقية باستضافة العديد من مؤتمرات القمة، كان آخرها مؤتمر مابوتوا، موزمبيق. وتحتفل المفوضية بعودة المؤتمر إلى أديس أبابا. إننا نفخر بصفة خاصة بالقيام بدور المضيف لقادتنا مرحبيين بهم في "وطنهم". ولا نغفل ما ترمز إليه هذه الدورة ومكان انعقادها، مما يجعلني أنا وزملائي في المفوضية وبقية العاملين نرحب معاً بالقادة ووفدهم وضيوفنا المدعويين لحضور هاتين الدورتين لجهازي صنع السياسات في منظمتنا. ونطلع بتوقعات كبيرة إلى عقد قادتنا اجتماعاً ناجحاً ونتعهد بذلك قصارى جهودنا لضمان بلوغ هذا الهدف.

ويتعلق السبب الآخر لما تكتسيه هذه الدورة من أهمية، ببرنامج العمل الأساسي الذي يقدم إلى المجلس والمؤتمر. كما أن جدول الأعمال وطابع ونوعية المناقشات والنماذج المتوقعة من هذه الاجتماعات، تجعلها تاريخية في رأينا ففي مابوتوا العام الماضي، عندما قرر القادة تخويلى أنا وزملائي المهام المتعددة الأوجه المتعلقة برعاية اتحادنا وخاصة مفوضيته، من أجل تعزيزها الكامل وبكل إمكانياتها، لم يساورنا نحن الذين نقع على عاتقنا هذه المسؤولية، أي شك في طابع وضخامة التحديات التي تنتظرنا. والشيء الوحيد الذي كان أكيداً هو أن القوة الدافعة التي تحدو بنا وتقوينا في عزمنا على الاضطلاع الكامل بهذه المسؤولية الضخمة تتمثل في الإرادة السياسية التي أبدتها قادتنا وشعوبنا وتصميمنا القوي على أن لا تخيب أمالمهم على الرغم من جميع المصاعب.

وكما لمحت خلال الدورة الأخيرة للمجلس في مارس من هذا العام، قد قمنا فور تولينا مهام مناصبنا ببدء تنفيذ المقررات الصادرة في مابوتوا وذلك على الرغم من عدم استكمال تشكيل المفوضية آنذاك. ويسريني أن أبلغكم بأنه بعد انتخاب المجلس في مارس 2004 للدكتورة نجية محمد السيد والدكتور م. م. مكويز الامبا، مفوضين للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، والشؤون الاقتصادية، على التوالي، أصبحت المفوضية الآن كاملة التشكيل.

ومنذ الدورة الأخيرة للمجلس، ونحن نركز اهتمامنا ونمنح الأولوية لصياغة الخطة الاستراتيجية للمفوضية باعتبارها لب مهمتنا الرامية إلى إحداث تحول نموذجي في الطريقة التي يدير بها الاتحاد أعماله. وتعكس النتائج التي حققناها في المجالات الثلاثة التالية:

- رؤية الاتحاد الأفريقي ومهمته.
- الإطار الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2004 - 2007.
- خطة عمل للفترة 2004-2007: برامج للتعجيل لنكمال القارة.

وسوف يتم تقديمها في عرض خاص إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر. وتمثل الفلسفة وراء هذه المبادرة الخاصة في أهمية اتخاذ إجراءات مرکزة ومحددة الأهداف بوضوح. ونعتقد أنا وزملائي جازماً أنه يتغير على اتحادنا وقارتنا التحرك بسرعة – أسرع مما فعلته مؤسسات وقارات أخرى.

إن مواردنا قليلة، ولا تزال دولنا ومؤسساتها هشة ومشاكلنا أكبر من مشاكل بقية العالم. وعلاوة على ذلك، فإن بقية العالم والمنظمات التي يتغير فيها نتعاش ونتعامل معها تتغير بسرعة خيالية. وسوف تؤدي هذه التغييرات بالتأكيد إلى تفاقم مشاكلنا وتضاؤل كل من مواردنا المتاحة ومبادراتنا.

ومن هذا المنطلق، تركزت كل جهودنا داخل المفوضية على التنفيذ المتسم بالكفاءة والفعالية لمقررات المجلس والمؤتمر. وأمل في أن يطمئن المجلس بأنه بينما كانت تستهدف المشاورات المكثفة،

داخلياً وخارجياً، على استكمال الإطار الاستراتيجي، لم تغب عن ذهن المفوضية الأولويات والمقررات الأخرى التي اعتمدت كي تنفذ. ويقدم هذا التقرير فكرة عن بعض جوانب أعمال المفوضية كما يبرز فقط الأنشطة والمبادرات التي لا تتناولها التقارير الأخرى المعروضة على هذه الدورة.

و عند تقديم هذا التقرير إلى المجلس والمؤتمرات، لا يفوتنا أن أعرب عن تقديرني وشكرني للدعم القوي والملهم الذي تلقيته شخصياً وتلقفه المفوضية جماعه من الرئيسين الخارج للاتحاد آلا وهو الرئيس جواكيم البرتو سيسانو، رئيس جمهورية موزمبيق، وغيره من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، خلال الفترة التي أعقبت فمة مابونو.

كما نعرب عن تقديرينا العميق بل نرحب بالدعم وحسن النية اللذين تلقيناهم من شركائنا الدوليين. ورداً على ذلك، نود أن نؤكد مجدداً أن مفوضيتنا توافقة ومستعدة لتحمل المسؤولية المنوطة بها مع دراية تامة. أنتا سوف نساعد بذلك حكوماتنا وشعوبنا على التغلب على التحديات التي تواجه قارتنا وخاصة من الداخل. ونعتقد أيضاً أنه إلى جانب إقامة الشراكة مع أنفسنا في أفريقي، يتبعنا علينا إقامة شراكات دولية مع العالم الخارجي، تستند إلى فلسفة النياباد وما يملئه عالمنا الذي أصبح بعضه يعتمد على البعض الآخر بصورة متزايدة. إن نهجنا شامل، وكما يعكس هذا التقرير بوضوح، تتراوح المجالات التي نغطيها بين المسائل السياسية وسائل السلم والأمن والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبناء المؤسسات.

لقد تم تفعيل مجلس السلم والأمن الآن بالكامل، كما أصبح البرلمان الأفريقي يحتل مكانه كجهاز مهم للاتحاد الأفريقي. ومتحف تستطيع الشعوب أن توضح للاتحاد مطالبه من خالله. ويأتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعده ليجعل الاتحاد الأفريقي، اتحاداً حقيقياً للشعوب وليس للحكومات ووحدتها ومع قرب تفعيل محكمة العدل والمؤسسات المالية، سيكون الاتحاد الأفريقي في موقف راسخ يسمح له بنوفير قيادة مسؤولة وحاسمة للقاراء وشعوبها. ومن دواعي السرور ونحن نتحدث عن الشعوب أن نشهد تقدم العمل الرامي إلى دمج المجتمع المدني، سواء داخل القارة أو خارجها في المهاجر، في برنامج العمل ذي الأولوية للاتحاد الأفريقي. وأنتا لنطلع إلى آفاق توحيد جهودنا لخدمة شعوبنا من خلال العمل مع منظمات مجتمعنا المدني.

لقد قطعنا بدون شك شوطاً شاسعاً. ومع تركيزنا على مسائل مثل المفاوضات التجارية العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية، المديونية الخارجية، البنية التحتية والطاقة، دمج مسائل الجنسين في الصميم، تنمية الموارد البشرية، بناء القرارات، وآلية المراجعة الأفريقية بين النظراء في إطار برنامج شراكتنا الجديدة لتنمية أفريقي، نحن على يقين من أن أفريقي قد بلغت سن النضج أخيراً.

إننا في المفوضية ملتزمون بتنفيذ هذه المبادرات حتى نصل بها إلى مرحلتها النهائية. كما أنتا على ثقة من أنتا سوف ننجح في النهاية في تزويد قارتنا باتحاد يعكس تطلعاتها ويستجيب للعديد من التحديات التي تواجهها.

ألفا عمر كوناري
رئيس المفوضية

1- المسائل المالية

-1 تتفيدا للمقرر (IV) EX/CL/DEC.77، اجتمعت مجموعة الخمسة عشر (15) خبراء للدول الأعضاء من 3 إلى 5 مايو 2004 لبحث التقرير عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي الوثيقة EX.CL/24 المعتمدة من جانب الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في مابوتو، وقدمت مجموعة الخبراء التوصيات الآتية:

أ) إجراء خصم لفائدة الاتحاد الإفريقي بقيمة 5ر0% يطبق على 88% من قيمة الكلفة والتأمين والشحن بالنسبة للسلع المستوردة من البلدان الخارجية عن الاتحاد الإفريقي. ويتحقق هذا الخصم دخلاً قيمته 600 مليون دولار أمريكي في السنة. غير أنه لابد من الملاحظة أنه ينبغي للتكامل الإقليمي أن يصبح واقعاً ملموساً حتى يمكن كسب جميع الفوائد من هذا الخصم.

ب) ضريبة القيمة المضافة: تتيح إمكانية كبرى لحشد الموارد المالية. غير أن تطبيق هذه الضريبة يتطلب أولاً المواءمة الضريبية داخل الدول الأعضاء واعتمادها في هيكل إيرادات الميزانية.

ج) خصم نسبة مئوية من الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء لفائدة الاتحاد الإفريقي: يتوقف نجاح هذه العملية على الإداررة السياسية للدول الأعضاء لتحويل جزء من مواردها المالية التي ستستخدمها لتمويل المصروفات التي تدخل ضمن سيادتها إلى الاتحاد الإفريقي.

-2 يطلب المقرر (IV) EX/CL/DEC.76، من المفوضية أن تقوم بالتصحيحات الضرورية لجدول تقدير الأنسبة المعتمد في مابوتو وأن تعرضها للدراسة على اللجنة الوزارية المختصة التي تقدم تقريرها إلى الدورة العادية الخامسة للمجلس.

-3 وفي هذا الصدد، طلبت المفوضية من خبير الأمم المتحدة أن يقوم بالتصحيحات المذكورة. ولا شك في أن جدول تقدير الأنسبة المعدل لن ينال رضى الجميع. ولكن الدول الأعضاء يجب عليها أن تبرهن على التزامها تجاه الاتحاد الإفريقي بقبول هذا الجدول المقترن عليها والذي يأخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.

المراجعة الداخلية:

-4 تواصل المفوضية القيام بمهمة التقييم لدراسة وتقديم أنشطة نظام المراجعة الداخلية للاتحاد الإفريقي من أجل كفالة قدر أكبر من الشفافية، والمساءلة.

-5 ويلاحظ في إطار أنشطة المراجعة للمفوضية، أنه يجري تحسين نظام المراقبة الداخلية والمحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك وفي بعض الحالات، ينبغي وضع أنظمة سليمة لتحديد تقديرات الميزانية ومراقبة ورصد المصروفات. ويكون ذلك ضرورياً بالنظر إلى ما تتحققه عمليات المراجعة من مساعدة للمفوضية في تحديد مجالات الضعف واتخاذ الإجراءات العلاجية بشأنها مبكراً. ويؤدي ذلك إلى كفالة الفعالية لأنظمة المراقبة الداخلية للمفوضية. كما أن وجود نظام فعال للمراقبة الداخلية يعزز الإدارة الجيدة للشفافية. ويؤدي كذلك إلى تحسين صورة المفوضية في علاقاتها مع الشركاء.

2- الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية

- 6- خلال الفترة قيد البحث، طلب من مديرية الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية أن تجرى ست عشرة (16) دراسة/نشاطا بخصوص "ظروف الخدمة" التي اعتمدت مؤخرا بشأن مفوضية الاتحاد الأفريقي كما أفرتها قمة مابوتو في يوليو 2003 وتضمنها المقرر ASSEMBLY/AU/DEC. 22.
- 7- يتكون الهيكل الحالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي من سبعمائة وستة وخمسين (756) وظيفة طبقا لمقرر مابوتو. ومن الجدير بالذكر أنه حتى 15 يونيو 2004، تم الإعلان عن سبعة وثمانين (87) منصبا. وتجرى الآن معالجة المسألة ذات الأولوية القصوى المتمثلة في عملية نشر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة وكذلك عملية تعيين العاملين لتخفيض مشكلة النقص الكبير في عدد العاملين التي أدت إلى زيادة عباء العمل على العاملين الحاليين وسببت فقدان الروح المعنوية في المفوضية.
- 8- من سبتمبر 2003 إلى 15 يونيو 2004، تم تعيين 111 موظفا بعقود قصيرة الأجل، ومن فيهم خبراء استشاريون/خبراء (31) وعاملون آخرون من فئة الخدمات العامة (80) لمساعدة المفوضية بينما تجري عملية التوظيف والتعيين لشغل مختلف المناصب المعلنة.

تعيين العاملين:

- 9- خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين في أبريل 2004، تم إقرار صلاحيات الفريق المستقل لاختيار الموارد البشرية. وبعد ذلك تم تعيين فريق خبراء استشاريين. ومن الجدير بالذكر أن فريق الخبراء الاستشاريين قد عكّف على الاختيار والتعيين لشغل مناصب المديرين ورؤساء مكاتب التمثيل والمكاتب الإقليمية والمتخصصة والمكاتب العلمية والفنية وكذلك رؤساء مختلف الوحدات والأقسام داخل المنظمة، خلال المرحلة الأولى من أعماله.

خطة المعاشات:

- 10- بحثت المفوضية إمكانيات مواعنة نظام المعاشات للاتحاد الأفريقي مع خطة المعاشات الخاصة بالصندوق المشترك لمعاشات العاملين في الأمم المتحدة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي معالجتها في هذا الصدد، في أن جدول مرتبات الأمم المتحدة يختلف عن الجدول الذي اعتمدته أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، ففي حال قبول هذه المقترنات، يمكن أن يتم وضع النظام المقترن لمعاشات الاتحاد الأفريقي على أساس التنساب.

نظام العلاج الطبي:

- 11- تجرى المفوضية الاتصالات مع مؤسسة، فإنبريد الدولية وهي شركة للتأمين، وتجرى معها المشاورات أيضا لإقرار نفس التسهيلات والطرق المستخدمة فيما يتعلق بالتأمين الطبي من قبل المنظمات الدولية حتى يستفيد فيها العاملون في الاتحاد الأفريقي ومن يعولون من أفراد أسرهم وبنفس الشروط. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الشركة للتأمين الطبي تستخدمها الأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي بين منظمات دولية أخرى.

بدل التعليم للعاملين المعينين محلياً:

حصلت المفوضية بمساعدة مكاتبها الإقليمية والمتخصصة على البيانات المختلفة المتعلقة بتكاليف التعليم وستتم مراجعة هذه البيانات لوضعها في صورتها النهائية وتقديمها إلى الأجهزة المناسبة في المفوضية لبحثها.

-12

3- بناء القدرات

منحت المفوضية أولوية قصوى لمسألة بناء القدرات.

ويغطي برنامج عمل المفوضية في مجال بناء القدرات من بين جملة أمور، تعين عاملين جدد ذوي مهارات مطلوبة وتعزيز المهارات من خلال التدريب الموضوعي وبناء وتحويل المؤسسات. وتلتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي بخلق تقافة جديدة لتوجيهها أعمالها بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يجري الآن وضع خطة عمل لأنظمة وأساليب التحول المؤسسي للمفوضية.

وتلتزم المفوضية أيضاً بتعزيز قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على العمل كداعم أساسية قوية وفعالة لاتحاد الأفريقي. وفي ظل الصعوبات المالية الحالية، تقوم المفوضية في الوقت الراهن بتوفير الدعم الفني والمالي اللازم لهذه المجموعات لتنفيذ برامجها للتكامل الإقليمي.

-13

-14

-15

ومن الأنشطة الأخرى التي حظيت باهتمام المفوضية، بناء قدرة البلدان والأقاليم الأفريقية على الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف. وتطلب المادة (3) من القانون التأسيسي، من الاتحاد الأفريقي أن يحدد الشروط الازمة لتمكن أفريقيا من القيام بدورها الملائم في الاقتصاد العالمي وفي المفاوضات الدولية. وتحقيقاً لهذا الهدف، قامت المفوضية بتشكيل مجموعة من الخبراء الأفارقة ووضع آليات لمساعدة البلدان/الأقاليم الأفريقية على بناء قدراتها التفاوضية وضمان اتخاذ أفريقيا موقفاً موحداً والتحدث بصوت واحد خلال المفاوضات التجارية الدولية الرئيسية وترتيبات التعاون الاقتصادي.

-16

وفي إطار هذه المساعي، استفادت المفوضية من الدعم الفني والمالي من العديد من شركائها ومنهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد والوكالة الألمانية للتعاون الفني. وتود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لهؤلاء الشركاء.

-17

4- السلم والأمن:**الأنشطة المتعلقة بالنزاعات:**

تم استعراض مختلف أوضاع النزاعات عبر القارة في تقرير خاص. ولهذا، نكتفي هنا بتقديم لمحة موجزة عنها. وتتجذر الإشارة أولاً إلى أنه قد تم إحراز تقدم ملموس في تسوية عدد من الأزمات حيث أن الوضع في جزر القمر وبوروندي والسودان والصومال يبعث على التفاؤل.

-18

-19 في نفس الوقت، لا تزال بعض الصعوبات تعترض مسار السلام بين أثيوبيا وإرتريا حيث لم يحرز أي تقدم، خلال الفترة قيد البحث، فيما يتعلق برسم الحدود بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما. كما أن المرحلة الانتقالية الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أيضا بعض الصعوبات كما تشهد على ذلك الأحداث التي وقعت مؤخرا في بوكافو.

-20 يشكل الوضع في دارفور بغرب السودان إحدى الأزمات الأشد خطورة التي تواجهها قارتنا حيث ان الوضع الإنساني في هذه المنطقة يمثل اليوم كارثة إنسانية كبرى. وقد أعرب مجلس السلم والأمن وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة مرات عن قلقهما الشديد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين المتضررين من الأزمة بشكل شديد. وتتشكل أزمة دارفور في الواقع امتحانا للاتحاد الإفريقي. ففي هذا السياق، تدرج جهود المفوضية لضمان احترام اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني بتاريخ 8 أبريل 2004، والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وقد تم إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به.

-21 بصفة عامة، واصلت المفوضية منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي بذل الجهد لتعزيز السلم والأمن في القارة. ويسترعى الوجود الميداني للاتحاد الإفريقي اهتماما خاصا. وهكذا اتخذت عدة قرارات لفتح مكتب في نيجيريا لدعم عملية التحضير للمؤتمر حول البحيرات الكبرى، ومكتب في مونروفيا لتقديم مساندة أفضل لعملية السلام في ليبيريا. ويجري حاليا نشر بعثة عسكرية للمراقبة في دارفور في إطار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في 8 أبريل 2004. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن البعثة الأفريقية في بوروندي قد حلّت محلها بعثة للأمم المتحدة، وان بعثة المراقبة التي نشرت في جزر القمر في مارس 2004، قد انتهت في نهاية شهر مايو.

-22 تقدم الفقرات الآتية لمحنة موجزة عن تطور مختلف أوضاع النزاعات في القارة:

أ) جزر القمر:

-23 أحرز تقدم هام في جزر القمر منذ توقيع اتفاق 20 ديسمبر 2003 بشأن الترتيبات الانتقالية في الأرخبيل. فقد تم استكمال العملية الانتخابية بتنظيم انتخابات مارس وأبريل 2004 التي سمحت بانتخاب أعضاء جمعية اتحاد جزر القمر وجمعيات الجزر. ولم يبق في الواقع سوى تشكيل هيئة واحدة هي المحكمة الدستورية التي تكلف بالخصوص بالحرص على دستورية القوانين والتحكيم في المنازعات في مجال الاختصاص والصلاحيات التي قد تنشأ بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي.

-24 مع ذلك، لا يزال الوضع العام هشا. ويتquin إذن على الأطراف ان تبدي روح المسؤولية في إدارة مؤسسات الاتحاد وأن تحترم بدقة الالتزامات التي تعهدت بها. وتعتبر إدارة الموارد الضئيلة للأرخبيل بشكل صارم ودقيق من الأمور الضرورية الهامة التي بدونها لا يمكن حشد المساعدة الدولية التي يحتاج إليها كثيرا. وفي هذا الاتجاه يندرج عمل الاتحاد الإفريقي خلال الشهور القادمة.

ب) الصومال:

-25 لم يحقق مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال النتائج المنشودة حتى الآن وبعد مضي أكثر من 18 شهراً من المداولات. وقد دخل المؤتمر مرحلته الثالثة والنهائية التي ينتظر أن تتوال بتشكيل حكومة جديدة في الصومال في نهاية شهر يوليو 2004 وإقرار برنامج الفترة الانتقالية.

-26 وقد أدت عدة عوامل إلى إعاقة تقدم عملية المصالحة وخاصة في مراحلها المبكرة. ومن هذه العوامل كون المؤتمر قد ضم منذ بدايته كيانات سياسية متعددة بما فيها كيانات سياسية وإدارية إقليمية ومحلية معلنة ذاتياً تطالب كلها بالسلطة والسيطرة الاقتصادية في مناطقها، اتجاه الفصائل والمجموعات الصومالية نحو الاعتماد على قوتها العسكرية في تحقيق أهدافها، والعقبات المالية الخطيرة التي تواجه المؤتمر. كما أن انعدام التماสك فيما بين دول خط المواجهة للإيقاد والتي تكون منها اللجنة الفنية التي كانت تدير أعمال المؤتمر قبل أن يتم تشكيل لجنة التسهيل في أكتوبر 2003، قد أدى أيضاً إلى تقويض التقدم. ومع ذلك، أحرز الاجتماعان الوزاريان الخامس والسادس للجنة التسهيل التابعة للإيقاد، المنعقدان في نايروبى في 6 و 22 مايو 2004، على التوالي، تقدماً ملموساً في تعزيز التماسك.

-27 ومنذ بدء مؤتمر المصالحة، تقوم المفوضية بدور مهم في دعم الجهد الذي تبذل بقيادة الإيقاد. وينتظر من الاتحاد الأفريقي أن يقوم بصفة خاصة بنشر آلية مراقبة لكفالة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي يوقعه القادة الصوماليون في وقت لاحق. وتم اتخاذ عدد من الخطوات التحضيرية لهذا الغرض. وتتوال المفوضية كذلك إقامة آلية لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال.

ج) إثيوبيا وإرتريا:

-28 ظلت العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا مستقرة على الرغم من الصعوبات التي تواجه عملية تعيين الحدود بعد الحكم الذي أصدرته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في أبريل 2002. ويدرك المجلس أن إثيوبيا قد رفضت رسميًا في سبتمبر 2003 قرار التحديد الصادر عن لجنة الحدود بينها وبين إرتريا بشأن بادمي وجزء من القطاع المركزي باعتباره قراراً "غير قانوني وغير عادل وغير مسؤول بتاتاً". واقترحت إثيوبيا أيضاً إنشاء آلية بديلة بما في ذلك الحوار بين الطرفين من أجل إنقاذ العملية. ومن جانبها، نادت إرتريا بتنفيذ قرار لجنة الحدود بدقة طبقاً للالتزامات التي تعهد بها الطرفان في اتفاقيات الجزائر العاصمة ورفضت فكرة أي آلية بديلة.

-29 ومنذ آخر دورة للمجلس وعلى الرغم من الجهد الذي بذلها المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، لم يتم إحراز أي تقدم حيث ظل موقف الطرفين متناقضين. وقد بلغ الوضع أعلى مستوى من التوتر منذ إعلان قرار التحديد الصادر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا في أبريل.

-30 وبالنظر إلى ما سلف، ينبغي مساعدة الطرفين بنشاط على التغلب على المأزق الحالي حتى تبدأ عملية ترسيم الحدود وعودة العلاقات بينهما إلى طبيعتها. وفي الوقت نفسه، يجب بذل قصارى الجهد للحيلولة دون تصاعد التوتر القائم حالياً حتى لا يتتطور إلى نزاع عنيف.

د) السودان:

المفاوضات بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان:

-31 في إطار عملية السلام في السودان يجري بذل الجهود لإبرام وتوقيع اتفاق سلام شامل. وقد وقعت بالفعل الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان سلسلة من الاتفاقيات والبروتوكولات الجزئية حول توزيع الثروة والترتيبات الأمنية واقتسم السلطة وكذلك بشأن المناطق الثلاث المتنازع عليها وهي أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبي لفترة السنوات الست الانتقالية كما ينص عليها بروتوكول ماشاكون. وفي 5 يونيو 2004، اجتمعت الأطراف السودانية في نيروبي حيث وقعت على "إعلان نيروبي حول المرحلة الأخيرة للسلام في السودان". وبموجب هذا الإعلان، أقرت الأطراف أن كافة المسائل المتعلقة بالنزاع في السودان قد تم حلها فيما عدا المسائل المتعلقة بطرق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم واتفاق السلام الشامل والضمادات الإقليمية والدولية. وفي 22 يونيو 2004، سوف تستأنف الأطراف المفاوضات في نايافاشا بخصوص هذه المسائل الباقية.

-32 ومن الواضح أن إبرام اتفاق سلام شامل لوضع حد للنزاع الذي طال أمده يوشك أن يصبح حقيقة ملموسة أكثر من أي وقت مضى. وقد يرغب المجلس في الترحيب بهذا التقدم وتشجيعه. وسوف يتبعن تناول تحديات إعادة البناء في السودان بعد انتهاء النزاع بأسلوب شامل من قبل الاتحاد ومن خلال اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في مابوتو لهذا الغرض.

الوضع في دارفور:

-33 بينما يجري إحراز تقدم هائل في النزاع السائد في جنوب السودان، ظلت الأزمة الإنسانية الخطيرة السائدة في إقليم دارفور الواقع غربي السودان، مصدر قلق بالغ للاتحاد والمجتمع الدولي ككل. فإلى جانب الصراع الرئيسي على موارد مثل الأرض والمياه، وكذلك الاستياء السياسي بين المجتمعات المحلية، فإن الأزمة الراهنة نجمت بدرجة كبيرة عن أنشطة المجموعات والمليشيات المسلحة ويعرف أبرزها باسم الجنجويد. فقد شنت هذه المجموعة سلسلة من الهجمات والعمليات التخريبية ضد السكان المدنيين في الإقليم. وأدى هذا الوضع إلى تشرد السكان المحليين على نطاق واسع وأنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان.

-34 وعلى ضوء ذلك، بذلت جهود دؤوبة لمعالجة المأساة الإنسانية التي تتفشى في دارفور لتجنب حدوث مزيد من تدهور الوضع. وفي 8 أبريل 2004، وقعت حكومة السودان من جانب، على اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار تم التفاوض عليه بواسطة من تشداد وبدعم من المفوضية والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، وحركة العدالة والمساواة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، من جانب آخر. وينص الاتفاق، من بين أمور أخرى، على وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة مشتركة ولجنة لوقف إطلاق النار وكذلك تسهيل تقييم المساعدات الإنسانية وتهيئة البيئة المواتية لتنفيذ عمليات الإغاثة الطارئة. وانفقت الأطراف أيضاً على الاجتماع في وقت لاحق للتفاوض على اتفاق شامل بخصوص المشاكل في دارفور.

-35 ومتابعة لاتفاق والقرار الصادر عن مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في 13 أبريل 2004، تم إيفاد بعثة استطلاعية إلى السودان وتشدад من 7 إلى 16 مايو 2004. وقد ضمت هذه البعثة أيضاً ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتشداد وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أساس نتائج هذه البعثة، أجاز اجتماع

مجلس السلام والأمن المنعقد في 25 مايو 2004، للمفوضية اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان تحقيق مراقبة فعالة لاتفاق وقف إطلاق النار الإنساني. وبعد ذلك في يوم 28 مايو 2004، وفي مقر الاتحاد الأفريقي، قامت الأطراف السودانية بالتوقيع على اتفاق حول طرق تشكيل لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور. وعند استكمال هذا التقرير، كانت الدفعة الأولى من مراقبى الاتحاد الأفريقي منتشرة في الميدان في كل من الخرطوم ودارفور نفسها.

ويجب الاستمرار في حث الأطراف في السودان على الالتزام الدقيق بتعهداتها التي أعلنتها في إطار اتفاق وقف إطلاق النار. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يناشد المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لتقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة بإلحاح إلى اللاجئين والمشددين داخليا المتضررين من النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يكرر النداء الذي صدر عن الاجتماع الرفيع المستوى لتتبیه الجهات المانحة الموجودة في دارفور، والذي عقد في جنيف يوم 3 يونيو 2004، لإزالة كافة العقبات والقيود التي تواجه العاملين الإنسانيين والتوريدات والمعدات والطائرات فورا حتى يتسعى للعاملين الإنسانيين الوصول بدون أي عقبات.

هـ) بوروندي:

-37 في بوروندي، قبل حوالي خمسة شهور من نهاية المرحلة الانتقالية المقررة طبقا للاتفاق أروشا للسلام والمصالحة الموقع في 28 أغسطس 2000، ظلت عملية السلام تحرز تقدما مشجعا. وبالفعل، فإن تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك اتفاقيات وقف إطلاق النار المترتبة عليه والتي ساهمت في تنفيذهابعثة الإفريقيبة في بوروندي، قد سمح بتطهير الجو السياسي وبإعادة الأمن إلى 16 من بين 17 مقاطعة في البلاد. وكل الحركات السياسية المسلحة ممثلة الآن في المؤسسات الانتقالية. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة قرارا يسمح بنشر بعثة لحفظ السلام للأمم المتحدة في بوروندي ابتداء من أول يونيو 2004.

-38 على الرغم من ذلك، ظلت ثلاثة مسائل أساسية تسترعي الانتباه، وهي مسألة الانتخابات التي تقدم النقاش بشأنها دون توصل الأطراف إلى توافق بشأن تاريخ الانتخاب، ثم عملية نزع الأسلحة من المقاتلين وإعادة إدماجهم والتي تقدمت التحضيرات المتعلقة بها ولكن تنفيذها لا يمكن تحقيقه إلا إذا تجسدت وعود التمويل من جانب المجتمع الدولي، وأخيرا مسألة حزب تحرير شعب هوتو- قوات التحرير الوطنية، آخر حركة مسلحة لم تتضمن إلى عملية السلام حتى الآن.

-39 وفيما يتعلق بالانتخابات على وجه الخصوص، ظلت النخبة السياسية البوروندية منقسمة بشدة بين أنصار تنظيم الانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية (أكتوبر 2004)، ومؤيدي تأجيلها. وتتجذر الإشارة إلى أن تنظيم الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية بفرض تسوية عدد من المسائل خلال الخمسة شهور القادمة: تحديد القوائم الانتخابية، إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، استكمال النصوص الأساسية مثل الدستور والقانون البلدي والقانون الانتخابي. وتتجه الأنظار اليوم نحو الوسيط جاكوب زوما الذي كلفته القمة الإقليمية الحادية والعشرون المنعقدة في دار السلام في 5 يونيو 2004، بمساعدة الحكومة الانتقالية في بوروندي والأطراف البوروندية على التوصل في أقرب وقت ممكن، إلى حل وسط حول المسائل المرتبطة باقتراحات السلطة. وسوف تواصل المفوضية فيما يخصها تقديم الدعم إلى الجهود الجارية من

اجل مساعدة البورونديين على التوصل إلى توافق يأخذ في الاعتبار اهتمامات الجميع ويحافظ على فرص المصالحة الدائمة في بوروندي.

و) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- 40 بعد الصعوبات الأولية التي تمت مواجهتها في تنفيذ الاتفاق العام المعتمد من قبل أطراف الحوار فيما بين الكنغوليين في بريتوريا في ديسمبر 2002، شهدت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملحوظاً بين يونيو وديسمبر 2003. ولكنه ابتداءً من يناير 2004 وقعت عدة أحداث ساهمت في كبح هذا التطور.
- 41 ففي هذا السياق وقعت أحداث ليلتي 27 و 28 مارس 2004 ونشأت توتر جديد بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على اثر تدهور الوضع الأمني والإنساني في منطقتي كيفوس وفي كاتنغا ومنطقة ايتوري. زاد في تفاقم الوضع المعارك التي نشببت في نهاية مايو 2004 في بوكانفو، بين الجيش الحكومي وجماعات متطردة، مما أكده هشاشة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 42 تجدر الإشارة مع ذلك، إلى التطورات المشجعة التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة، والتي تتعلق بالخصوص بنشر خارطة الطريق للفترة الانتقالية، والمشاورات التي جرت بين الحكومة والجماعات المسلحة في منطقة ايتوري، وتعيين محافظين ونواب محافظة على رأس المقاطعات مما يمثل مرحلة هامة نحو إعادة سلطة الدولة في البلاد.
- 43 مما لا شك فيه أن الصعوبات التي تواجهها المرحلة الانتقالية ترتبط بانعدام الثقة بين مختلف الأطراف وتخوفها من نتائج الانتخابات التي تتوج المرحلة الانتقالية، بالنسبة لمستقبلها. كما أن مسار السلام يعرقله عدم اندماج الجماعات المسلحة لمنطقة ايتوري في مؤسسات الفترة الانتقالية والعلاقات الصعبة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ز) جمهورية إفريقيا الوسطى:

- 44 ظل الوضع العام في جمهورية إفريقيا الوسطى يبعث على القلق حيث تتصدع التوافق السياسي الذي كان سائداً حتى الآن بين الجنرال فرانسوا بوزيزى الذي مسّك السلطة إثر انقلاب 15 مارس 2003، وعدة أحزاب سياسية ونقابات مركبة. وتتهم هذه الأحزاب الجنرال بوزيزى بالانفراد بقيادة المرحلة الانتقالية. كما تنتقد النص الجديد المؤسس للجنة الانتخابية المشتركة المستقلة، ومرسوم تعيين أعضاء هذه اللجنة البالغ عددهم واحد وثلاثين (31) عضواً، وذلك بحجة أنهما لا يضمنان استقلالية اللجنة الانتخابية. ومن ناحية أخرى، لا يزال الوضع الاقتصادي صعباً جداً في حين أن مشكلة عدم استباب الأمن لا تزال قائمة.
- 45 وفيما يتعلق بالفترة الانتقالية السياسية، يجدر بالذكر أن الاجتماع التاسع لمجلس السلام والأمن المنعقد في 25 مايو 2004 في أديس أبابا، أكد على ضرورة توفير الشروط الازمة لعودة حقيقة إلى النظام الدستوري من خلال تنظيم انتخابات حرة وشفافة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الجنرال فرانسوا بوزيزى بناء على التصريح الذي أدلّى به في ليبرفيل يوم 25 أبريل 2003. وكان الجنرال بوزيزى قد صرّح آنذاك أنه لن يترشّح للانتخابات الرئاسية التي تنظم في نهاية الفترة الانتقالية.

-46 من بين الصعوبات الكبرى التي تواجهها المفوضية عدم وجود تصور موحد بين الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة تجاه مشكلة جمهورية إفريقيا الوسطى. وبالفعل اتخذت مواقف متناقضة تجاه سلطات هذا البلد مما زاد في صعوبة البحث عن تسوية دائمة للأزمة ويتبعها إذن تكثيف الجهود لتعزيز انسجام الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة.

ح) المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى:

-47 خلال الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي المنعقد في أديس أبابا يومي 15 و 16 مارس 2004، عرضت نتائج العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى ودور الاتحاد في هذه العملية في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين واصلت المفوضية تقديم دعمها القوي لعملية التحضير للمؤتمر.

-48 استضافت المفوضية لهذا الغرض، يوم 10 مارس 2004 في أديس أبابا، الاجتماع الثاني للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الموسعة للمنسيين الوطنيين. وترأس هذا الاجتماع بصفة مشتركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وشارك فيه ممثلو بنك التنمية الأفريقي وأمانة النبياد والمنظمة الدولية لفرانكوفونية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وسفارات بلدان ترويكا الاتحاد الأفريقي وكذلك سفارتنا كندا وهولندا بصفتها الرئيسيان المشترkin لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى. وقرر الاجتماع إشراك المجموعات الاقتصادية الخمس لهذه المنطقة في عملية التحضير للمؤتمر.

-49 في نفس الإطار، شارك الاتحاد الأفريقي في الاجتماع الثاني لمجموعة أصدقاء المنطقة المنعقد في 12 مارس 2004 في لاهاي. وتم خلال هذا الاجتماع إنشاء آليات تمويل مشاريع وبرامج العملية التحضيرية للمؤتمر.

-50 في 11 مايو 2004، استقبلت السيد إبراهيم فال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى الذي جاء ليعرض على نتائج المهمة التي قام بها لدى الرئيس دنيس ساسو نغويسو في الكونغو، وايدواردو دوس سانتوس في أنجولا، وجوزيف كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

-51 حضر الاتحاد الأفريقي أيضا الاجتماع الخاص للمنسيين الوطنيين المنعقد في نيروبي يوم 20 مايو 2004، والذي شارك فيه الرئيسان المشتركان لمجموعة أصدقاء المنطقة. وبحث الاجتماع، من بين أمور أخرى، المسائل المتعلقة بعملية التحضير للمؤتمر، وحالة التحضيرات في كل بلد من البلدان السبعة، وتمويل مختلف الأنشطة المسجلة في برنامج العملية التحضيرية.

-52 في الأخير، بطلب من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أوفدت بعثة من عدة إدارات إلى دار السلام من 28 إلى 30 مايو 2004 لمساعدة السلطات التنزانية على تقييم التكاليف المالية والأثار الفنية لتنظيم القمة الأولى للعملية التحضيرية للمؤتمر المقررة خلال نوفمبر 2004.

-53 بهدف تمكين المفوضية من أداء الدور المنوط بها، بكل فعالية، أجريت مشاورات من أجل فتح مكتب للاتصال للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي،

طبقاً لمقرر مجلس السلم والأمن المنعقد يوم 13 أبريل 2003 في أديس أبابا. وسوف يسمح هذا المكتب للمفوضية باقامة اتصال دائم مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والعمل بفعالية أكبر مع الأطراف الوطنية والإقليمية في العملية التحضيرية وكذلك مع الشركاء الدوليين.

-54 ان التقدّم الملحوظ الذي أحرز في إطار عملية التحضير للمؤتمر الدولي حول البحيرات الكبرى، يبعث على الارتياح. وقد تحقق ذلك بفضل التزام بلدان المنطقة والشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وكذلك بفضل المساعدة القيمة من المجتمع الدولي، وفي هذا الشأن، يمكن للمجلس أن يعرب عن تقديره لكندا وهولندا على الدور الكبير الذي قامتا به بصفتهما الرئيسين المشتركين لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

ط) لبيريا:

-55 في ليبيريا، وبغض النظر عن بعض المشاكل، قد أحرز تقدّم ملحوظ في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي وقع يوم 18 أغسطس 2003. وتم عموماً إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما كان هناك التزام عام باتفاق وقف إطلاق النار من جانب كافة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن عملية نزع السلاح وتسریح الجنود وإعادة دمجهم، بعد الصعوبات الأولية التي تمت مواجهتها أثناء عملية تجريدة المقاتلين السابقين من السلاح، قد أصبحت تسير على نحو جيد بعد إطلاقها من جديد في منتصف شهر أبريل 2004.

-56 وبالنظر إلى التقدّم المحرز في عملية السلام، من المهم أن يقوم أعضاء المجتمع الدولي الذين تعهدوا بتقديم مساهمات خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في فبراير 2004 بشأن إعادة بناء ليبيريا، بالوفاء بتعهداتهم بأسرع ما يمكن. الواقع، أن الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في ليبيريا.

ي) كوت ديفوار:

-57 توقف، منذ حوالي ثلاثة شهور، التقدّم المشجع المحرز في مسار السلام في كوت ديفوار إثر عدة أحداث متعاقبة أبرزها قمع مسيرة مجموعة السبعة (المكونة من ائتلاف أربعة أحزاب سياسية وثلاث حركات متطردة سابقة) في أبيدجان يوم 25 مارس 2004، وامتداداتها يومي 26 و 27 مارس 2004. وقد علقت مجموعة السبعة مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية مما فشل علية نزع السلاح التي تم الإعلان عن إجرائها يوم 10 مارس 2004، في ياموسوكرو.

-58 وفي هذا السياق، قرر رئيس الدولة الإيفواري اتخاذ عقوبات ضد وزراء مجموعة السبعة والتوجيه على مرسوم تم بموجبه عزل ثلاثة منهم من مناصبهم ومن بينهم الأمين العام للقوات الجديدة.

-59 دعا مجلس السلم والأمن المنعقد يوم 25 مايو 2004، إلى التنفيذ الكامل غير المشروط لاتفاق ليناس ماركوسيس وطلب من المفوضية أن تتخذ مبادرات ملائمة لمساعدة الأطراف الإيفوارية على الخروج من هذا الطريق المسدود. وكانت المفوضية، عند استكمال صياغة هذا التقرير، تقوم بتنفيذ بيان مجلس السلم والأمن من خلال القيام بمبادرة ترمي إلى الخروج من المأزق الحالي.

-60 ان الطريق المسدود الذي انتهى إليه مسار السلام هو نتيجة لانعدام وجود الثقة بين الأطراف السياسية الإيفوارية وعلى رأسها السلطة التنفيذية. وإن كل عمل يسعى إلى تجاوز هذه الأزمة يجب أن يبدأ بمعالجة هذه المشكلة. وفي نفس الوقت، يتبعن على أعضاء المجتمع الدولي المشاركين في إدارة الأزمة، أن يعملوا على تنسيق جهودهم بشكل أكبر خاصة وأن الوضع أصبح يتميز بدرجة كبيرة من التعقيد.

أ) الصحراء الغربية:

-61 خلال دورته الأخيرة، تم إطلاع المجلس التنفيذي على وضع عملية السلام في الصحراء الغربية بعد أن قدم السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية، خطة السلام الأخيرة إلى الأطراف. وكما يذكر المجلس، تتضمن المبادرة الأخيرة المعروضة باسم "خطة السلام بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية"، فترة انتقالية تستغرق خمس سنوات من الوضع المستقل تحت السلطة العليا للمغرب، يعقبها استفتاء بالاقتراع على خيارات الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب أو الحكم الذاتي، لتحديد الوضع النهائي في الأراضي المتنازع عليها.

-62 وقد وافقت جبهة البوليساريو على خطة السلام، أما الجزائر باعتبارها أحد البلدان المجاورة المهمة بالمسألة، فقد عرضت دعم الخطة. غير أن المغرب رفضتها باعتبارها خطة غير مقبولة. وبعد ذلك وافق مجلس الأمن على منح المغرب المزيد من الوقت للتفكير مرة أخرى على أمل أن يوافق على تنفيذ خطة السلام.

-63 وقد رد المغرب على طلب مجلس الأمن بعد ذلك. غير أن رده لم يظهر المرونة التي كانت متوقعة. الواقع أنه في رد فعله أبدى موقفاً أكثر تشديداً حيث أنه لم يرفض فقط خيار الاستقلال بل اعتبر المرحلة الانتقالية أيضاً ترتيب مؤقت يسبق الاستفتاء، أمراً غير مقبول. وعلى نفس المستوى، أكد المغرب موقفه مجدداً والمتمنى فقط في أن "الحل السياسي القائم على الحكم الذاتي هو الذي يمكن أن يكون حلّنهائياً".

-64 ومن ثم، أصبح من الواضح أن عملية السلام في الصحراء الغربية لم يحدث فيها أي تطور إيجابي خلال الفترة قيد البحث. وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على علم تام بذلك عندما اختار مرة أخرى إظهار تماسكه الداخلي باعتماد القرار رقم 1541 بالإجماع طالباً من الأطراف التعاون لصالح حل النزاع. كما قام بتمدید صلاحيات بعثة الأمم المتحدة بشأن الاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 أكتوبر 2004، لإتاحة الوقت اللازم للأطراف لتعمل معاً ومع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة بيكر للسلام في آخر المطاف، بينما كرر في الوقت نفسه دعمه لخطة السلام بغية تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، قد يرغبة المجلس وهو يؤكّد مجدداً دعم الاتحاد الأفريقي لخطة السلام، أن ينشد كافة الأطراف المعنية انتهاز الفرصة السانحة مرة أخرى للعمل على تسوية النزاع بشأن الأراضي حتى يتسمى ظهور عصر ليس فقط للسلام والأمن الدائمين في منطقة المغرب بل أيضاً للتعاون الفعال من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في هذا الإقليم الفرعى.

ثانياً: تفعيل البروتوكول المؤسس لمجلس السلام والأمن:

-65 خلال الفترة قيد البحث، استمرت المفوضية في العمل على التفعيل الكامل للبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن طبقاً للمقرر ذي الصلة الصادر عن مؤتمر مابوتو في يوليوب من العام الماضي. ويرد أدناه ملخص لوضع الجهود المذكورة.

التوقيع والتصديق:

-66 دخل البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 بعد أن صدق عليه الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء أي 27 دولة عضواً. وبحلول نهاية شهر مايو 2004، صدق على البروتوكول 33 دولة عضواً. وسوف تبذل جهود دؤوبة حتى تصبح الدول الأعضاء التي لم تتضم إلى البروتوكول حتى الآن، أطراها فيه في أسرع وقت ممكن وقبل نهاية عام 2004.

انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن وأنشطة هذا الجهاز:

-67 بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ، اعتمدت دوره المجلس التنفيذي في مارس طبقاً للمقرر الصادر عن المؤتمر في مابوتو، قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن وقامت بانتخاب أعضائه. ومنذ ذلك الوقت، عقد المجلس 10 اجتماعات تم خلالها بحث أوضاع النزاعات التالية: بوروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، الصومال والسودان (دار فور) وكذلك مسألة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. ومن أبرز النتائج التي حدثت خلال الفترة قيد البحث الإطلاق الرسمي لمجلس السلم والأمن الذي تم في أبيدا يوم 25 مايو 2004، على مستوى رؤساء الدول والحكومات وبحضور ممثل الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. وبهذه المناسبة، اعتمد مجلس السلم والأمن بياناً بالالتزامات، تعهد بموجبه الأعضاء، من بين أمور أخرى، بالاضطلاع بكامل مسؤولياتهم المنوطة بهم، وإعلاناً يغطي أوضاع النزاعات وعمليات السلام السائدة في القارة. وتتجدر الإشارة على أنه قد تمت معالجة ثلاثة أوضاع نزاعات محددة معالجة شاملة. وهي النزاعات في دار فور والصومال وكوت ديفوار. ان مجلس السلم والأمن وقد تم تفعيله الآن، سيركز اهتمامه على إنشاء الهيئات واتخاذ المبادرات المنصوص عليها في البروتوكول ومنها هيئة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة ولجنة الأركان العسكرية وكذلك صياغة مذكرة التفاهم بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وفقاً لتوجيهات قمة مابوتو.

-68 وعلى الرغم من أنه قد تم اعتماد النصوص المطلوبة الخاصة بوضع هيكل قاري للسلام والأمن، لا تزال هناك تحديات عديدة يجب التغلب عليها حتى يتسعى لمجلس السلم والأمن الاضطلاع بالدور المنوط به لتعزيز السلم والأمن في القارة.

ثالثاً: السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

-69 خلال قمة دوربان في يوليوب 2002، أكد المؤتمر على الحاجة إلى سياسة Africaine مشتركة للدفاع والأمن في سياق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن. وبعد ذلك وأثناء دورتهم غير العادية المنعقدة في سرت، الجماهيرية الليبية العظمى في نهاية فبراير 2004 تقريباً، اعتمد

رؤساء الدول والحكومات الإعلان الرسمي حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن.

- 70 وفي هذا الصدد، رأوا أنه من الضروري صياغة ميثاق أفريقي لعدم الاعتداء. وينظر المجلس، أنه خلال القمة غير العادية الثانية المنعقدة في سرت في فبراير 2004، اعتمد المؤتمر المقرر (II) EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2 بشأن ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك حيث طلب من رئيس المفوضية، من بين أمور أخرى، "عقد اجتماع للخبراء الحكوميين لدراسة ثلاثة مقترنات (هي مشروع "ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك" الذي أعدته المفوضية ومشروع معاهدة عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة للاتحاد الأفريقي" الذي أعدته جمهورية الكونغو ومشروع "معاهدة الدفاع المشترك وإنشاء جيش موحد للاتحاد الأفريقي" الذي أعدته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)، على نحو مستفيض، وصياغة وثيقة واحدة ليحيثها المؤتمر خلال دورته العادية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجاز المؤتمر العرض الذي قدمته جمهورية الكونغو لاستضافة اجتماع الخبراء الحكوميين.
- 71 ومتابعة لهذا المقرر ومن أجل تسهيل أعمال الخبراء، قامت المفوضية بإعداد مشروع وثيقة موحدة حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك على أساس المقترنات الثلاثة.
- 72 وتبادل الخبراء الحكوميون وجهات النظر حول المسألة على نحو مستفيض خلال مداولاتهم التي استغرقت ثلاثة أيام في برازافيل. وقرر الاجتماع تركيز جوهر مشروع الميثاق على المسائل المتعلقة بعدم الاعتداء وبالتالي اعتماد عنوان جديد على النحو التالي: "ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء". واستخدام مشروع الوثيقة الموحدة الذي أعدته مفوضية الاتحاد كأساس للمناقشات.
- 73 ومن الجدير بالذكر أن وفد الجماهيرية الليبية العظمى أبدى تحفظاً بخصوص القرار الذي اتخذه الاجتماع لتعديل عنوان الميثاق وقصر جوهره على المسائل ذات الصلة بعدم الاعتداء فقط.
- 74 وفي نهاية المداولات، اقترح الخبراء مشروع "ميثاق عدم اعتماد للاتحاد الأفريقي". وبالإضافة إلى ذلك ونظراً لمضيق الوقت، اتفق الاجتماع على الانعقاد مرة أخرى في أديس أبابا لاعتماد مشروع ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء قبل اجتماع وزراء الدفاع والأمن.

رابعاً: التحضير لاجتماع القاري الثاني حول الألغام الأرضية:

- 75 خلال دورته المنعقدة في مابيوتو في يوليوز من العام الماضي، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر (III) EX/CL/DEC.41 بشأن الوضع في أنجولا. وفي هذا المقرر، رحب المجلس التنفيذي، من بين أمور أخرى، بالإقتراح المقدم من هذا البلد لعقد مؤتمر قاري حول مشكلة الألغام الأرضية وطلب من المفوضية تسهيل تنظيم المؤتمر المذكور على جناح السرعة.
- 76 ويجب وضع المؤتمر المتوقع في سياق المشاكل الخطيرة التي تواجه أنجولا من حيث الألغام الأرضية والمعدات التي لم تتفجر. وتعتبر أنجولا من أكثر البلدان تضرراً بهذه الألغام في العالم. ولهذه الألغام أثر مباشر على المدنيين الأبرياء

- والعمال الإنسانيين واللاجئين والمشردين وإعادة البناء المادي، وأثر غير مباشر كذلك على الخدمات الطبية والصحية والنقل والتجارة والتنمية.
- ويجب أيضا وضع مؤتمر لواندا في سياق الجهود الدولية لتنفيذ اتفاقية أوتاوا. ومن التطورات المتوقعة حدوثها في هذا الصدد، انعقاد المؤتمر الأول لمراجعة الاتفاقية، في نيريobi، من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2004. ويتيح هذا المؤتمر الفرصة أمام الدول الأطراف لتقديم تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.
- ومتابعة للمقرر الصادر في مابوتو، تم إيفاد فريق من المفوضية إلى لواندا، من 23 إلى 25 مارس 2004 لتبادل وجهات النظر مع السلطات الأنجلوية. وأجرى الفريق مناقشات مثمرة للغاية مع السلطات في أنجولا. وتم الاتفاق، من بين أمور أخرى، على أن تكون أهداف مؤتمر لواندا المقرر عقده في نهاية سبتمبر 2004، كما يلي:
- (أ) مراجعة الآثار الاجتماعي والاقتصادي للألغام الأرضية على أفريقيا وأنجولا على وجه الخصوص.
- (ب) توعية المجتمع الدولي من أجل حشد الموارد الإضافية لصالح أنجولا وغيرها من البلدان الأفريقية المتضررة الأخرى حتى يتسعى لها معالجة مشكلة الألغام الأرضية.
- (ج) تقييم مستوى تنفيذ خطة عمل كيمبتون بارك واتفاقية أوتاوا من أجل التوصل إلى استراتيجية للمستقبل.
- (د) اعتماد موقف أفريقي موحد تستند إليه المشاركة الأفريقية في مؤتمر نيريobi للمراجعة.
- خامسا: مشروع البروتوكول الإضافي المرفق باتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا:**
- 79 يذكر المجلس مقرر بشأن مشروع البروتوكول الإضافي المرفق باتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، والذي اعتمد في مابوتو خلال دورته العادية الثالثة. في هذا المقرر، طلب المجلس مني أن أقوم بتنظيم اجتماع للخبراء الحكوميين لمراجعة واستكمال مشروع البروتوكول. ومتابعة لهذا المقرر، عقدت المفوضية اجتماع الخبراء الحكوميين ولجنة الممثلين الدائمين، في أديس أبابا، في 5 ديسمبر 2003.
- 80 خلال دورته العادية الرابعة في أديس أبابا، طلب المجلس من المفوضية مرة أخرى أن تتخذ الخطوات اللازمة لعقد اجتماع الخبراء الحكوميين لبحث واستكمال البروتوكول، حتى تعممه الدورة العادية الخامسة للمجلس والدوره العادية الثالثة للمؤتمر في يوليو 2004. وعند استكمال هذا التقرير، كان يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع الخبراء الحكوميين ولجنة الممثلين الدائمين لبحث واستكمال مشروع البروتوكول وذلك يومي 15 و 16 يونيو 2004. وعلاوة على ذلك، تجري المشاورات مع الجزائر، البلد المضيف بخصوص عقد اجتماع في الجزائر العاصمة بين الدول الأطراف في الاتفاقية حول منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا من أجل مراجعة التقدم المحرز في إنشاء مركز للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب.
- 81 وبينما تبذل الجهات من أجل تعزيز الإطار القانوني بشأن الإرهاب، من المهم أن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بالفعل. وفي هذا الصدد، يتيح التنفيذ الفعال لاتفاقية الجزائر العاصمة وخطة عملها الفرصة للمضي قدما في معالجة مخالفة مخالفة الإرهاب في القارة.

سادساً: مرفق الاتحاد الأوروبي لدعم السلام:

- 82 طلب مؤتمر الاتحاد الإفريقي من الاتحاد الأوروبي، خلال قمة مابوتو في يوليо 2003، إقامة مرفق لدعم السلام يتولى تمويل عمليات دعم السلام والحفاظ على السلام، تحت سلطة الاتحاد الإفريقي، وذلك لتعزيز قدرات الاتحاد على أداء دوره كاملاً في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا. وطلبت القمة من مفوضية الاتحاد إجراء الاتصالات مع المفوضية الأوروبية من أجل وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء هذا المرفق وإدارته بشكل يضمن دوامه وإعادة تمويله كلما دعت الضرورة إلى ذلك.
- 83 طبقاً لمقرر مابوتو، يعتمد مرفق دعم السلام على مبدأ التضامن بين الدول الإفريقية. وبالفعل، يتعين على جميع الدول الأفريقية أن تساهم فيه سواءً بلدان مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاق الشراكة الموقع في كوتونو في يونيو 2000 بين أعضاء هذه المجموعة والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها، أو بلدان المغرب العربي وجنوب إفريقيا التي تربطها بالاتحاد اتفاقات منفصلة. ويتم تمويل المرفق بالموارد الممنوحة لكل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بموجب اتفاق التعاون الساري المفعول مع الاتحاد الأوروبي على أن يضاف إلى هذه الموارد في فترة أولى مبلغ يخص من الموارد التي لم تمنح بعد من جانب صندوق التنمية الأوروبي.
- 84 بعد قمة مابوتو مباشرةً، اتخذت إجراءات لإنشاء المرفق المذكور. وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة والعلاقات الخارجية قد أحاط علماً، خلال دورته المنعقدة في يوليو 2003، بالمقرر المعتمد في مابوتو، ودعا المفوضية الأوروبية إلى تقديم مقترنات حول المسألة لضمان المتابعة المطلوبة. وفي 11 ديسمبر، اعتمد مجلس وزراء مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الاتحاد الأوروبي مقرراً يأذن ب مختلف العمليات الضرورية لإنشاء المرفق المذكور طالباً من المفوضية الأوروبية تمويل هذا الأخير. وقد منح المرفق مبلغ 250 مليون يورو يمثل منها 126 مليون يورو خصماً بقيمة 15% من الاعتمادات المالية الممنوحة من جانب صندوق التنمية الأوروبي خلال اجتماعه التاسع والمخصصة لبلدان مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، و6.123 مليون يورو من الموارد التي لم تمنح بعد والمتوفرة ضمن احتياطات التنمية على الأمد الطويل.
- 85 في نهاية شهر مارس 2004 قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحاً إلى صندوق التنمية الأوروبي للتمويل ووافقت الأخير على هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على أن الاتحاد الإفريقي وأو المنظمة الإقليمية الفرعية المعنية ستقدم كل عملية يمولها مرفق دعم السلام. وكقاعدة عامة، عندما تقدم المنظمة الإقليمية الفرعية العملية، يجب أن تحصل أولاً على الموافقة السياسية للاتحاد الإفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتفق عمليات دعم السلام التي يمولها مرفق السلام مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجب الحصول على تصريح عام من الأمم المتحدة. وعند طلب التصريح من الأمم المتحدة، يجب أن تنسم العملية بمرونة كافية حتى يتسمى المرضي قديماً في توفير التمويل اللازم. وينبغي أيضاً الحصول على تقويض من الأمم المتحدة لقيام بعمليات دعم السلام.

-86 وبالتشاور والتعاون على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن المسؤولية العامة لإدارة دعم السلام تقع على عائق المفوضية الأوروبية. أما عملية المراقبة الشاملة لمرفق دعم السلام، فيتم تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بشأنها تجتمع مرتين في السنة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذها. وتكون رئاسة اللجنة مشتركة بين مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتضم أعضاءً من الاتحاد الأوروبي وترويكا الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية بتفويض منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

-87 قد يرغب المجلس في أن يشيد بالاتحاد الأوروبي وخاصة المفوض نيلسون، على الجهود المبذولة لإنشاء مرافق دعم السلام. ويسجل ذلك بكل وضوح خطوة جديدة في العلاقات الوثيقة باستمرار بين أفريقيا وأوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية قد بادرت إلى إرسال طلب للاستفادة من مرافق دعم السلام في تمويل بعثة المراقبين التي يتم نشرها في دارفور.

سابعاً: الشرق الأوسط وفلسطين:

-88 لا يزال الوضع في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل مصدراً لقلق بالغ بسبب التوتر السائد وتكرار أحداث العنف. ويعود استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية إلى إعاقة مسار السلام في المنطقة.

-89 تؤدي أيضاً الهجمات الإسرائيلية المتكررة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات وعمليات الاغتيال التي تستهدف شخصيات فلسطينية بارزة، إلى تقويض جهود استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وبالمثل، تؤدي ردود الفعل العنيفة من جانب بعض شرائح الشعب الفلسطيني بما في ذلك عمليات التفجير الانتحارية ضد أهداف عسكرية ومدنية في إسرائيل، إلى تصاعد العنف في المنطقة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذلك المزيد من الجهد المستمر للنّغلب على المأزق الحالي وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ خارطة الطريق.

5- الشؤون السياسية

-91 تعزز المفوضية تركيز جهودها في مجال تعزيز ثقافة السلم ومشاركة جميع فئات المجتمع في بناء مجتمع إفريقي يقوم على قيم الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية واحترام القانون الدولي الإنساني.

-92 وفي هذا الخصوص، استطاعت المفوضية حشد مبلغ قيمته 8ر1 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لإنجاز مشروع يخص تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وتعكف المفوضية حالياً على تنفيذ هذا البرنامج إلى جانب البرامج الأخرى الجاري تنفيذها حول نفس المواضيع كما ورد ذكرها في هذا التقرير.

أولاً: تعزيز عملية نشر الديمقراطية

-93 - يتواصل مسار الديمقراطية في دولنا الأعضاء. ومن الضروري توليد زخم جديد يرمي على تشجيع مساهمة المفوضية في المسار الديمقراطي والعملية الانتخابية في الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يساهم في منع النزاعات، علما بأن العمليات التي تحترم القوانين القائمة والحقوق الأساسية للمواطن ضمن السلام والأمن للجميع.

-94 - تغطي الأنشطة الجارية في هذا المجال ثلاثة جوانب تتعلق بمراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء، واجتماع الخبراء الحكوميين حول الانتخابات، وكذلك بالديمقراطية والحكم والمشاركة في الأنشطة المرتبطة بالديمقراطية.

مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء:

-95 - كانت المفوضية حاضرة في الانتخابات التي جرت في غينيا بيساو والجزائر وجنوب إفريقيا وجزر القمر وملاوي.

-96 - بعد انقلاب 14 سبتمبر 2003 في غينيا بيساو وفي أعقاب الإجراءات الإيجابية المختلفة التي اتخذتها السلطات الانقلالية، أصبح تنظيم انتخابات تشريعية في هذا البلد أمرا ضروريا. وهكذا نظمت هذه الانتخابات يوم 28 مارس 2004. وشهد تنظيمها بعض الخلل الذي لم يسمح لبعض الناخبين بالتصويت في هذا اليوم وبخاصة في مقاطعة بيساو، مما أدى إلى وقوع حركة احتجاج أثارت بعض القلق. وفي 30 مارس، استطاع الناخبون في بيساو القيام بواجبهم المدني. وبعد هذه الانتخابات التشريعية ينتظر تنظيم انتخابات رئاسية ستجرى تحت إشراف مراقبين دوليين ولا سيما مراقبين من الاتحاد الأفريقي يجب أن يكونوا حاضرين قبل بضعة أسابيع من التصويت. وسوف تقدم المفوضية مساهمتها الكاملة لعودة النظام الدستوري إلى هذا البلد. ويتعين توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه العملية.

-97 - في الجزائر، فإن الانتخابات الرئاسية التي نظمت في 8 أبريل 2004، شهدت لأول مرة في تاريخ الجزائر التعديدية مشاركة عدة مرشحين. ويعود الفضل في ذلك إلى وجود مسرح سياسي أكثر تفتحا وظروف أمنية أفضل.

-98 - في جنوب إفريقيا تزامن تنظيم الانتخابات العامة في هذه السنة مع العيد السنوي العاشر لقيام دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراف. ومعنى ذلك أن هذه الانتخابات اكتسبت أهمية خاصة وكانت دليلا على أن أمّة قوس قزح طوت بعزمها صفحة سنواتها القاتمة. وعلى إثر عملية الانتخابات هذه تمت إعادة انتخاب الرئيس ثابو مبيكي من قبل البرلمان لولاية ثانية.

-99 - وفي جزر القمر سمحت الانتخابات التشريعية التي أجريت في يومي 18 و 25 أبريل 2004 بإقامة مجلس الاتحاد في 4 يونيو 2004، مما وضع حدا لأزمة سياسية ظلت تهز البلد لسنوات عديدة.

-100 - جرت الانتخابات في ملاوي في جو مizer الهدوء، على الرغم من بعض الحوادث التي اعتبرت العملية الانتخابية التي تم تأجيلها من 18 إلى 20 مايو 2004، بموجب قرار قضائي بعد الشكوى التي قدمتها المعارضة. وأثناء الإعلان عن النتائج حدثت بعض المشادات في العاصمة الاقتصادية بلانتير، سارعت إلى إخمادها قوات الأمن. وتم الإعلان عن الدكتور بينجو وموثاريكا كرئيس منتخب لجمهورية ملاوي استخلافاً للرئيس الخارج الدكتور باكيلي مولوزي الذي أدى ولايته الثانية الأخيرة، اعتباراً من 24 مايو.

101- نحن مقبلون خلال الأشهر القادمة على انتخابات تجري في العديد من الدول الأعضاء، منها: بوروندي، بوتيسوانا، الكاميرون، النiger، تونس، غينيا بيساو، ناميبيا، غانا، موزمبيق، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

102- ينبغي إيلاء عناية خاصة لبعض هذه الدول التي تواجه أزمات خطيرة. وفي هذا الصدد، فإن العمليات الانتخابية في كل من بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا تستدعي تعليمة كافية جهود الأطراف المعنية والشركاء الآخرين، بما يكفل لهذه العمليات حسن التحضير والقيادة المهنية لها من جانب مؤسسات انتخابية محايضة وغير متحيزه لضمان إجرائها في ظروف يسودها الهدوء والطمأنينة سعياً لوضع أسس الشرعية المقبولة على نطاق واسع من كافة المجتمع.

103- تشكل مراقبة الانتخابات حالياً نشاطاً هاماً في العمليات الانتخابية. وعليه فمن الأساسي اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان مراقبة تشمل جميع جوانب العملية، بدءاً من التسجيل على القوائم الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج. ومن ثم يتبع أن تتوافر للمفوضية الوسائل المالية والبشرية والمادية اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها على أكمل وجه. ومن جهة ثانية، ينبغي لها السهر على امتثال الدول الأعضاء للأحكام الواردة في مختلف الوثائق القانونية لإجراء عمليات انتخابية موثوق بها وشفافة. وبالمثل فمن الأساسي تزويد المفوضية بوحدة انتخابية متينة قادرة على متابعة هذه الأنشطة الهامة، مع السهر على قيام تبادل مكثف لأفضل التجارب والممارسات، عن طريق تنظيم برامج تدريب وحلقات تدريب. وينبغي للدول الأعضاء دعم قدراتها على النهوض بالتربيبة المدنية للناخبين بما يتيح لهم التكفل بواجبهم الانتخابي بروح من المسؤولية التامة.

اجتماع الخبراء الحكوميين:

104- طبقاً لإحكام المقررين ASSEMBLY/AU/DEC.18(II) و EX/CL/DEC.31(III) دعت المفوضية إلى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين لبحث الوثائق المبنية عن مؤتمر بريتوريا في أبريل 2003 وبخاصة الوثيقة المتعلقة بالتعليمات الخاصة ببعثات المراقبة والمتابعة للاتحاد الأفريقي، والوثيقة المتعلقة بآفاق إنشاء صندوق المساعدة الانتخابية، ووثيقة المفوضية بشأن الانتخابات والديمقراطية والحكم وكذلك بيان مؤتمر بريتوريا. وعقد هذا الاجتماع في مقر المفوضية في أديس أبابا من 15 إلى 17 مايو 2004. وبحث مختلف الوثائق السالفة الذكر، وتوصل إلى الاستنتاجات المذكورة لاحقاً.

105- يعرض تقرير مفصل على المجلس ضمن وثيقة منفصلة. ويتعين اعتماد تعليمات واضحة بشأن مهام المراقبة والمتابعة للاتحاد الأفريقي، وتعزيز آفاق إنشاء صندوق المساعدة الانتخابية من خلال التزامات دقيقة من الدول الأعضاء بغية التعجيل بإنشائه. وستعكف المفوضية من جانبها على استكمال دراسة الجدوى حول هذا الصندوق الذي ينبغي أن يصبح عملاً في أقرب وقت ممكن. وعلى غرار المفوضية، أوصى اجتماع الخبراء بإلحاح بإعداد مشروع ميثاق حول الانتخابات والديمقراطية والحكم، يسمح بتعزيز المسارات الانتخابية الديمقراطية في إفريقيا.

المؤتمر الدولي حول الانتخابات:

106- بدعوة من اللجنة الانتخابية الوطنية في رواندا، شاركت المفوضية في المؤتمر الدولي حول الانتخابات، الذي عقد في كيجالى من 7 إلى 9 يونيو 2004، بحضور عدة ممثلي لجان الانتخابية الوطنية للدول الأعضاء. وساهم هذا المؤتمر في تعميق الأفكار حول أفضل السبل والوسائل لإجراء انتخابات أساسها سيادة القانون والشرعية الديمقراطية. وتسعى المفوضية إلى تشجيع مثل هذه المؤتمرات لكونها تسمح بتبادل ثري لأفضل الخبرات والممارسات بين الدول الأعضاء.

ثانياً: تعزيز الحكم الرشيد:

107- من واجب الاتحاد الأفريقي ومفوضيته مساندة الدول الأعضاء فيكافحها ضد الفساد والرشوة والحكم السيئ التي هي، كما نعلم جميعاً، مصدر انهيار الدولة. وفي هذا السياق، يتعين على البرلمان الإفريقي الذي تم تدشينه يوم 18 مارس 2004، أن يلعب دوراً رائداً يتماشى مع أهدافه.

البرلمان الأفريقي:

108- قامت المفوضية بالتحضير لحفل تدشين البرلمان الإفريقي وتنظيمه برئاسة السيد جواكيم البريلتو شيسانو، رئيس جمهورية موزمبيق والرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

109- خلال هذه الجلسة التدشينية، أنتخب السيدة مونجيلا جيرتروود إيبانغوي من تنزانيا، رئيسة للبرلمان الإفريقي.

110- عقد البرلمان الإفريقي في إطار تدشينه، دورته الأولى بمقر الاتحاد قام خلالها بانتخاب النواب الأربعة (4) لرئيس البرلمان، وتشكيل هيئة مكتب البرلمان، واعتمد قواعد تشكيل اللجان وقواعد سير المناقشات.

111- يعرض تقرير مفصل على المجلس لبحثه. ويتعين الآن، بعد تدشين البرلمان، منحه الوسائل المناسبة حتى يصبح عملاً في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الشأن، ستعرض رئيسة البرلمان على الأجهزة المختصة، بهدف الدراسة، مشروع ميزانية النصف الثاني لعام 2004، وميزانية السنة المالية 2005.

الكافح ضد الفساد والرشوة:

112- يشكل الفساد والرشوة آفة حقيقة بالنسبة لدولنا وينبغي مقاومتها بجميع الوسائل. وفي هذا الشأن، يشكل البرلمان الإفريقي، آلية المراجعة المتباينة واتفاقية منع الفساد ومكافحته التي اعتمدتها رؤساء الدول والحكومات في يوليо 2003 في مابوتوك بموجب المقرر (III) ASSEMBLY/AU/DEC.27، أدوات ملائمة لمكافحة هذه الآفة.

113- ستبذل المفوضية كل ما في وسعها حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من المساهمة في مكافحة الفساد والرشوة. وفي هذا الصدد، توجه نداء حاراً إلى جميع الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق حتى الآن على الاتفاقية ان تفعل ذلك لتتصبح سارية المفعول عاجلاً. ولم توقع على هذه الوثيقة حتى اليوم سوى 29 دولة عضواً ولم تصدق عليها سوى دولة واحدة هي اتحاد جزر القمر.

عدم المساواة بين الأعراق وإدارة القطاع العام:

-114- بدعوة من معهد البحث من أجل التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة وحكومة ليتوانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حضرت المفوضية المؤتمر الدولي حول عدم المساواة بين الأعراق وإدارة القطاع العام الذي عقد في رiga في ليتوانيا من 25 إلى 27 مارس 2004. شارك في المؤتمر عدة باحثين وكوادر حكومية سامية ومنظمات حكومية مشتركة. وبحث مسألة عدم المساواة بين الأعراق بالنسبة لمختلف أنظمة الإدارة. ولوحظ أن استقرار وأمن البلدان يتوقف على الكيفية التي تتم بها إدارة المسألة العرقية. وفي السياق الخاص المتعلقة بإفريقيا، يتعين منح كل الاهتمام لإدارة اختلافاتنا العرقية علما بأنها تشكل في الواقع مصدرًا هاما للنزاعات في قارتنا. وفي هذا الشأن، تأمل المفوضية في أن يمكن مؤتمر النظام الدستوري الذي اقرحته ضمن برنامجه، من بحث السبل التي تضمن أفضل إدارة دستورية لهذه المسألة الشائكة.

إدماج المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة العامة في الاتحاد الإفريقي:

-115- يعتبر المؤتمر الإفريقي لوزراء الخدمة العامة مبادرة من المملكة المغربية التي استضافت الدورتين الأوليين في يونيو 1994 وديسمبر 1998 على التوالي. وعقدت الدورة الثالثة لهذا المؤتمر في ويندهوك بناميبيا في فبراير 2001، والدورة الرابعة في ستيلينبوش بجنوب إفريقيا في مايو 2003. خلال هذه الدورة الأخيرة، اعتمد المؤتمر إعلان ستيلينبوش الذي طلب فيه بالخصوص أن تعقد دورته القادمة برعاية الاتحاد الإفريقي. وبعد أن اعتمد المؤتمر برنامجاً للإدارة والخدمة العامة في إفريقيا، طلب من رئيسه عرض نصه على النباد بغية إدماجه في برنامج عمله المفصل، وكذلك على الاتحاد الأفريقي بغية الموافقة عليه. وقد طرحت هذه المبادرة في مابوتو على مؤتمر الاتحاد الذي أقر في إعلانه ASSEMBLY/AU/DECL.8 (III)، بالعلاقة بين عمل لجنة وزراء الخدمة العامة وبرنامج النباد، وطلب وبالتالي إدماجها في برنامج الاتحاد الإفريقي.

-116- تنفيذاً لهذه التعليمات، أجرت المفوضية المشاورات المناسبة مع رئاسة مؤتمر وزراء الخدمة العامة، بالتعاون مع أمانة النباد. وشاركت في اجتماع اللجنة الوزارية في كمبالا، أوغندا يوم 29 يناير 2004. وإثر هذه المشاورات، تم إبلاغ المفوضية رسمياً في فبراير 2004 بطلب رئاسة المؤتمر لمنح لجنته الوزارية صفة لجنة فنية متخصصة بمفهوم المادة 14 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

-117- إن المفوضية تدرك جيداً أن كل الإصلاحات المطلوبة لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي للقاربة الإفريقية مستقبلة، لا يمكن أن تتجسد إلا بفضل ما تقدمه الخدمة العامة لدولنا الأعضاء من مساهمة لا بديل لها. ولهذا ينبغي توجيه كل جهودنا نحو تعزيز وحدات الخدمة العامة من خلال تبادل واسع لأفضل الممارسات والخبرات من خلال دعم أدوات وآليات التدريب وتحسين أداء الموظفين والأعوان العموميين. تلك هي الغاية التي يسعى إليها برنامج الإدارة والخدمة العامة الذي تم إعداده برعاية مؤتمر وزراء الخدمة العامة والذي يسمح بجلب التمويل من شركائنا الخارجيين. وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي وافق مبدئياً على حشد 4 ملايين يورو لصالح هذا البرنامج. وبعد إذن المجلس يمكننا التعاون مع رئاسة مؤتمر وزراء الخدمة العامة، العمل على تجسيد هذا الالتزام وغيره مستقبلاً.

ثالثاً: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون:

118- واصلت المفوضية أنشطتها في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان في إفريقيا إذ أن مهمتها الأساسية هي المساهمة في تعزيز قدرات الأجهزة والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وفي حملات التوعية والعمل على ضمان حقوق الإنسان والشعوب، وفي برنامج حقوق الإنسان الوارد في إعلان وخطبة عمل غراند باي، موريشيوس لسنة 1999 وخطبة عمل كيجالي لسنة 2003.

مساندة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

119- في هذا الإطار، تقدم المفوضية كل الدعم إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في مهمتها الأساسية، من خلال مدها بأمانة في بانجول. ولذا، ينبغي أن تكون لللجنة نظرة أوضح في هذا المجال حتى يكون لنشاطها أثر أكبر في الدول الأعضاء. وبناء على عدة مشاورات وبخاصة خلال اجتماعنا في أول مايو 2004، اتفقنا مع أعضاء اللجنة على برنامج مشترك لمساندة أنشطة تعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء لا سيما من خلال تحسين ظروف العمل وأداء اللجنة. واستناداً إلى الاجتماع باللقاء بين أعضاء اللجنة وقد عقد بمقر الاتحاد الأفريقي في سبتمبر 2003 والذي ركز على أهمية العلاقات بين الدول الأطراف في الميثاق، وتعزيز قدرات دراسة شكاوى الأطراف وبلامغاتها، وهيكل أجهزة الاتحاد الأفريقي والعلاقات معها، بما في ذلك الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة، والعلاقات مع المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان ومع الشركاء الدوليين.

120- من ناحية أخرى، شاركت المفوضية، من خلال مفوضية الشؤون السياسية، في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في بانجول من 21 مايو إلى 4 يونيو 2004. كما شاركت اللجنة في اجتماع استشاري عقد في أوبسالا بالسويد من 7 إلى 9 يونيو بين اللجنة وبعض الشركاءقصد دعم أنشطة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسوف تقدم اللجنة نتائج أنشطتها إلى الدورة الحالية لهذا المجلس ومؤتمره القمة.

المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

121- يجدر بالذكر أن البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد في واجادوجو، بوركينافاسو، في يونيو 1998، قد أصبح ساري المفعول يوم 25 يناير 2004 بعد إيداع وثائق التصديق عليه من قبل الدولة العضو الخامسة عشر (15). ودعيت الدول الأعضاء تقديم مرشحيها لمناصب قضاة المحكمة لدراستها من جانب المجلس والقمة. بالإضافة إلى تعيين هؤلاء القضاة، يتعين البحث عن الوسائل المطلوبة التي تسمح لهذه الآلية البالغة الأهمية بالنسبة لحماية حقوق الإنسان، بأن تباشر نشاطها، علماً بأنها أثارت أملاً كبيراً لدى المواطنين الأفارقة وسائر المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وتحتاج المحكمة إلى مقر مناسب لها، وإلى ميزانية في مستوى طموحاتها، وظروف ملائمة للخدمة وإطار عمل يناسب مهامها. كما ينبغي توضيح العلاقات المؤسسية بين هذه المحكمة واللجنة ومحكمة العدل ضمن منظومة الاتحاد الإفريقي. وإن التحدي الذي يطرح الآن على منظمتنا يتمثل في إيجاد الوسائل المالية والبشرية التي تحتاج إليها كل هذه

المنظومة المؤسسية في إدارة أعمالها. وفي هذا الصدد طلب من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دارسة طرق الفاعل بين هذه الهياكل والأجهزة. ونظرًا لزيادة حجم العمل الذي يولده هذا التعاون، ستحتاج اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان بلا م حاله إلى موارد إضافية سوف تسعى إلى حشدتها بدعم من الدول الأعضاء.

تعيم النصوص القانونية:

إن تعيم جميع النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب والتي تم اعتمادها من قبل، يشكل أيضًا أحد اهتماماتنا الكبيرة، وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من التصديق عليه من جانب خمسة عشر دولة، وهو العدد المطلوب لسريان مفعوله، يحتاج هذا البروتوكول إلى تصديق بقية الدول الأعضاء، حتى تتخذ أنشطة المحكمة بعدًا قاريًا حقيقاً خاصة وأن مهمتها هي الإطلاع على كافة انتهاكات حقوق الإنسان عبر إفريقيا. ومن ناحية أخرى، تأسف المفوضية لكون البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة حصل حتى اليوم على 30 توقيعاً وتصديقاً واحداً فقط. وفي سياق إعلان كيجالي المعتمد في مايو 2003، من المهم أيضًا إنشاء أدوات وآليات أخرى لحماية حقوق المجموعات الضعيفة مثل مرضى العوز المناعي البشري/الإيدز، والأشخاص المسنين والخ.. وسوف تعمل المفوضية جاهدة مع اللجنة، على إقامة مثل هذه الوسائل في الدول الأعضاء.

في نفس الإطار، يجب منح عناية خاصة لحماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة. وأن الممثل الخاص الذي سيعين لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، سوف يبذل جهوداً خاصة في هذا المجال. كما يجب بذل الجهود من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، أي الصحفيين وذلك بضمان حرية الصحافة، وكذلك الدفاع عن المواطنين الإفريقيين بصفة عامة وذلك بضمان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، والمشاركة في صنع القرار، وفي إدارة الشؤون العامة طبقاً للحقوق الدستورية المعترف بها قانونياً.

التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

بهدف دعم هذه الجهود، تقترب المفوضية عقد مؤتمر، خلال الربع الأخير من عام 2004، يضم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتبادل خبراتها وتجاربها وممارساتها من ناحية، وتحديد استراتيجيات للرفع من أدائها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدانها وسبل التعاون فيما بينها، من ناحية أخرى. ولابد من اعتنام هذه المناسبة، على غرار إعلان غراند باي (موريشيوس) عام 1999، وإعلان كيجالي عام 2003، لتوجيهه نداء إلى الدول الأعضاء من أجل العمل على بروز لجان وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، يمكن لها أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز� احترام حقوق الإنسان وأن تشارك في العمل المشترك بين الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة وهذه المؤسسات، بالتعاون الوثيق مع اللجنة، وبالاستفادة من التجارب المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

رابعاً: مواجهة الأزمات الإنسانية ومشكلة اللاجئين والمشردين والعائدين:

125- تميز العمل الإنساني للمفوضية بتوجهين رئيسيين. فمن ناحية، سمح التقدم المحرز الملموس في بعض البلدان التي توجت فيها مبادرات السلام بنتائج إيجابية والشروع في عمليات العودة الطوعية للاجئين والمشردين. ومن ناحية ثانية، فإن استمرار

النزاعات، على الرغم من التطورات السياسية الإيجابية مثلما هو الحال في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أخر نوعاً ما عمليات التوطين وساعد على استمرار ظاهرة استطالة وجود اللاجئين. ومن جهة أخرى، ظلت الانتهاكات المنتظمة والمتكررة والمتزايدة للقانون الإنساني الدولي في القارة مصدر قلق بالغ.

عملية العودة الطوعية إلى الوطن:

126- تمثل التحدي الكبير في ضرورة تهيئة الظروف الأمنية الملائمة من جهة ووضع تدابير المساندة الكافية والاستراتيجيات الملائمة بهدف تيسير العودة المستدامة مما يضمن للعائدين إعادة دمجهم في المجتمع ومشاركتهم النشطة في تنمية البلد. وقد اعترض تنفيذ هذا الحل العديد من المشاكل المرتبطة بالمساعدة المالية المحدودة وبالخصوص النقص الفاحش في هيكل الاستضافة. ويطلب نجاح هذه العملية تقديم الدعم المناسب للبلدان المضيفة التي انهارت هيكلها الأساسية واقتصاداتها نتيجة السنوات الطويلة من الحرب.

الاندماج على المستوى المحلي:

127- سعياً لإيجاد تسوية للمشكل العويص الذي يطرحه اللاجئون لفترات طويلة، بادرت بعض الدول الأعضاء مثل زامبيا وأوغندا وتزانيا، بقدر من النجاح، إلى وضع سياسات الاندماج المحلي. والتحدي هنا يمكن في جعل اللاجئين عناصر فاعلة في إطار التنمية المحلية. وتتمثل الفائدة من هذا الحل فيما يرمز إليه من حاجة شعبينا إلى دمج بعضها ببعض على كافة الأصعدة، تمهدًا لتحقيق التكامل السياسي لدينا. وقد ساندت المفوضية هذه المبادرات الحميدة. وستقوم بأشطبة الدفاع عنها حتى تحظى بالعناية الكبيرة والدعم المناسب من المجتمع الدولي. وتؤكد المفوضية نيتها في الاشتراك في هذه المبادرات في سياق سياسية مساعدتها للاجئين، مع التأكيد بوجه خاص على التعليم.

مساعدة اللاجئين:

128- وبالفعل تعزز المفوضية ليس فقط زيادة عدد المستفيدين من المنح لتصل إلى نحو 50 مستفيداً في السنة، بل أيضاً السعي قدر الإمكان إلى إتاحة فرصة متابعة الدراسات الجامعية لنوى القدرات والكافاءات منهم. وقد تقرر أيضاً وضع برامج تدريب للاجئين المدربين. ونظراً لضالة الوسائل الموضوعة تحت تصرف المفوضية لإنجاح هذه المهمة، فمن المرغوب فيه أن تبادر الدول الأعضاء إلى استقبال بعض الطلبة اللاجئين في مؤسساتها المدرسية الجامعية مساهمة بذلك – ليس فقط في تعزيز روح التضامن معهم، بل أيضاً في الانضمام إلى السياسة الشاملة التي تريد أن تجعل من اللاجيء/العائد عنصراً فعالاً في التنمية.

مسألة المشردين:

129- إن الاستجابة المقترحة من المجتمع الدولي لمعالجة المشكلة الشائكة التي يطرحها المشردون لا ترضي تماماً ولها تأثير على التكفل بهم. ويتمثل تحدي المفوضية في إجراء دراسات للنهوض باستراتيجية ملائمة تتجاوز المبادئ التوجيهية البسيطة التي وضعتها اللجنة ذات الصلة التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة والهادفة إلى وضع

الإطار القانوني المناسب وتطوير طرق ميدانية بغية معالجة القضية على نحو أحسن. وقد تمت اتصالات مع شركائنا، بالأخص – مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة، بهدف التباحث حول ما يمكن تقديمها من الاستجابة الملائمة لهذه القضية التي لا يمكن تأكيد صعوبتها بالنظر أساساً إلى الاتجاه الراهن إلى الاكتفاء بالمبادئ الإرشادية المذكورة آنفاً.

التقييم والتوعية:

نظمت المفوضية سلسلة من الزيارات في بعض البلدان، كان الهدف منها – إلى جانب التقييم – تأكيد دعم المنظمة الفاربة للحكومات والمنظمات المعنية والإعراب عن تضامنها معها. واستهدف أيضاً توعية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالمشاكل التي يواجهها اللاجئون والمشرودون في هذه البلدان، لا سيما مشاكل الغذاء والمياه والأمن التي تسود في بعض المخيمات. ومن الضروري تعبيئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع عناصر فاعلة في المجتمع الدولي، في إطار اقتسام العبء – لكي تقدم المساعدة المالية والمادية للسكان المعندين. وفي المرحلة الراهنة، فقد قل عدد الدول الأعضاء التي أوفت بالتزامها الأدبي إزاء السكان المتضررين.

تعزيز القانون الإنساني الدولي:

شهدت الأشهر الأخيرة عدة انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في بعض أجزاء القارة. وتكتسي مسألة الإفلات إزاء هذه التحركات أهمية بالغة لا سيما بالنسبة للعناصر الفاعلة غير الحكومية. ونظراً إلى أن التحدي ظل قائماً، فالأمر يحتاج إلى بذل الجهد اللائق لمواجهته. ومن أولويات المفوضية تعزيز�احترام القانون الإنساني الدولي في إطار الأحكام ذات الصلة الواردة في القانون التأسيسي. وفي هذا الإطار سيتم – بالاشتراك مع كندا، تعين ممثل خاص لرئيس المفوضية بفرض له بالإسهام – عن طريق إجراءات شتى – في ضمان حماية السكان المدنيين في أوضاع النزاعات وسيكلف الممثل بزيادة بلدان النزاع لإجراء تقييم عن أوضاع السكان المدنيين وتقديم توصيات ملائمة بشأن أحسن الظروف والوسائل اللازم اتباعها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

دعم التعاون مع شركائنا:

استجابة لمشاكل التنسيق والمواومة التي تطرحها حماية ومساعدة اللاجئين في إفريقيا، بادرت المفوضية إلى إعادة تنشيط لجنة تنسيق معايدة اللاجئين لزيادة فاعليتها. وستتم إعادة النظر في اختصاصاتها وتشكيلتها بهدف توسيعها وجعلها أداة تشاور حقيقة ومحفلاً يضم العناصر الفاعلة الإنسانية الحكومية وغير الحكومية وكذلك قاعدة مؤسسية لشبكة إنسانية قارية. ونعزز عقد الاجتماع الأول للجنة تنسيق المساعدة المعاد تنشيطها، خلال النصف الثاني من عام 2004.

إن التطورات الإيجابية المستجدة في القارة من جهة والإرادة التي أظهرتها بعض البلدان المضيفة بمواصلة تقديم الضيافة السخية للسكان المتضررين تسمح – على المدى البعيد – بالتوصل إلى تسوية مستدامة لإشكالية اللاجئين في القارة، وذلك في اتجاهين: العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي، متى أتاحت ذلك الظروف

السياسية والأمنية. ويطلب النهوض بهذين الخيارين وتنفيذهما عملاً متصافراً من المجتمع الدولي في إطار اقتسام العبء، بما يكفل تنفيذهما على نحو فعال يراعي فيه ضرورة إعادة الأشخاص المتضررين إلى بيئته تتيح لهم احتلال مكانهم في المجتمع والاضطلاع بالدور المنوط بهم فيه. وذلك هو الاتجاه الذي ستسير فيه جهود المفوضية. ومن المؤكد أن إسهام الدول الأعضاء في هذا المشروع أمر حاسم.

(6) مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا:

134- طبقاً للتقويض المنوط بها، ركزت المفوضية برنامجها المتعلق بمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا خلال الفترة قيد البحث على (أ) دمج مشاركة المجتمع المدني ضمن شؤون الاتحاد. (ب) إنشاء إطار مناسب لإدخال وتعزيز المساهمات من جانب الأفرقةين في المهرجان نحو تنمية القارة. (ج) تكيف عملية مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا نفسها مع بيان الرؤية والمهمة وإطار العمل الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

135- من الجدير بالذكر أنه خلال الدورة العادية الرابعة المنعقدة في مابوتو، موزمبيق في يونيو 2003، أصدر المجلس التنفيذي توجيهاته بضرورة إخضاع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمشاورات أوسع مع المجتمع المدني وللمراجعة من قبل لجنة الممثلين الدائمين. وقامت المفوضية بعملية المشاورات على المستويين الوطني والإقليمي مع مجموعات المجتمع المدني من يونيو إلى ديسمبر 2003، وقد انعكست المدخلات التي تم الحصول عليها في النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

136- وبعد ذلك، قامت لجنة الممثلين الدائمين بمراجعة النظام الأساسي وذلك من 11 إلى 14 يونيو 2004. وسوف يقدم مشروع النظام الأساسي الذي أجازته لجنة الممثلين الدائمين إلى المجلس التنفيذي والمؤتمرات لبحثه خلال قمة يوليوا للتمكن من تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى يحتل المكان المناسب له مع المؤسسات الرئيسية الأخرى مثل مجلس السلام والأمن والبرلمان الأفريقي الخ. ويعتبر المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهود المستمرة. وقد أجرى فريق العمل المعنى بالبرنامج خلال اجتماعه الثالث في القاهرة، مصر من 22 إلى 24 مايو 2004، مناقشات حول استراتيجيات حشد الدعم لهذا الغرض وطرق التنفيذ. وسوف يؤدي اعتماد النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال قمة يوليوا المقبلة لعام 2004، إلى تكملة هذه الجهود وإرسال إشارة قوية وإيجابية إلى منظمات المجتمع المدني بشأن التزام الاتحاد وقيادته السياسية بتعزيز وتنمية الشراكة مع المجتمع المدني طبقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد.

العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني خارج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

137- تقع على عاتق المفوضية أيضاً مسؤولية السماح بإنشاء إطار للعلاقات والشراكات خارج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع التركيز على العلاقات مع الشبكات والترتيبات والتحالفات الخاصة والمشاريع الثانية الخ. وتترتب على ذلك

عدة مزايا. فهو يساعد على خلق إطار تستطيع من خلاله منظمات المجتمع المدني غير الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن تقوم بالإسهام بصورة مباشرة وعلى نحو كبير في الأجندة القارية. كما يؤدي إلى تجنب الإجراءات التنظيمية "الروتينية الصارمة" للمجتمع المدني في داخل هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويقر هذا الإطار أيضاً الطابع الحر والتراوطي لمنظمات المجتمع المدني ويعين حدود المجلس والبرلمان الأفريقي. وبما أن النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يقوم على المجموعات القطاعية المتنسقة مع حقائب المفوضية، فهو يوفر إطاراً لضمان العلاقات الداخلية بين القطاعات.

- 138 - وقد عقد اجتماع لمجموعة عمل حول تعزيز العلاقات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني في 10 مارس 2004، لبحث هذه المسألة بدقة والتوصيل إلى مجموعة من التوصيات المفيدة بما فيها ضرورة التوسيع في فكرة إنشاء لجان وطنية وطرق تعزيز مضمون وغرض وطابع العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني ووسائل استمرار هذه العلاقات.

الأfricanيون في المهاجر:

- 139 - تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي الصادر في مدينة صن سيتي في مايو 2003، تتمثل أهم أولويات المفوضية في توسيع نطاق الاتصالات مع الأfricanيين في المهاجر.

- 140 - وكان الأfricanيون في المهاجر شركاء ملهمين لتحقيق هذه المساعي. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت عملية الاندماج والمشاورات التي تم الإضطلاع بها حتى الآن أنه إلى جانب انتشار الأfricanيين في المهاجر بين مختلف أقاليم العالم – أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا والخليج الخ – هناك أيضاً ثلاثة اتجاهات مختلفة في حركة الأfricanيين في المهاجر. وتتمثل المجموعة الأولى منهم في الأfricanيين المغتربين في الفارة نفسها. وقد بدأت هذه المجموعة في تنظيم نفسها بالفعل للمشاركة في عملية الاتحاد الأفريقي. واتخذت هذه المبادرة الرئيسية في محف الأfricanيين في المهاجر الذي يقع مقره في غانا. وتتمثل المجموعة الثانية في الأfricanيين المغتربين في الخارج والموزعين على نحو متقارب بين مختلف أقاليم العالم. وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعتين هما قدامى الأfricanيين في المهاجر والأfricanيون الجدد في المهاجر. وتتمثل المجموعة الأفريقيين القدماء في المهاجر في الأسلاف على مر الأجيال الذين شتوا في ظل تجارة الرقيق. أما من يشكلون المجموعة الفرعية الثانية منهم معظمهم من المهاجرين الاقتصاديين الذين يعتبرون من المهاجرين الجدد أو هم أنفسهم يشكلون الجيل الأول من المهاجرين. كما بذلك مجموعات الأfricanيين في الخارج عدة محاولات لتنظيم نفسها والاشتراك في التكثير في التحديات الرئيسية التي تواجه المبادرة المتعلقة بالأfricanيين في المهاجر.

- 141 - وقد بدأ التوتر الذي كان من المتعذر اجتنابه يظهر بين مجموعتي المهاجرين القدامى والجدد في الخارج من أجل قيادة الحركة والشراكة مع الاتحاد الأفريقي. ويتمثل التحدي الذي يواجه المفوضية في هذا الصدد في فرض التلامم من خلال عملية شاملة تتسم ببعد النظر، وفي إطار هذه العملية، أقامت المفوضية حلقة تدريبية فنية في ترينيداد وتوباغو من 2 إلى 5 يونيو 2004 بالتعاون مع شبكة الأfricanيين المهاجرين في العالم الغربي التي يقع مقرها في واشنطن. وتبادلـتـ الحلقةـ التدـريـبيةـ

الأفكار حول المسائل التي أثيرت في مقرر المجلس التنفيذي الصادر في صن سيتي في مايو 2003. وسوف تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراجعة النتائج بغية التمكّن من تقديم ورقة استراتيجية حول تعزيز المبادرة المتعلقة بالأفربيين في المهاجر إلى دورة المجلس التنفيذي في فبراير 2005.

التحول المؤسسي:

- 142- في إطار عملية تحديد خطة عمل استراتيجية للمفوضية للسنوات الأربع القادمة، بادرت المفوضية أيضاً إلى الشروع في عملية لإعادة تحديد برنامج مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون للتركيز بصورة أوضح على مجالات الاهتمام الرئيسية مثل أجندـة المجتمع المدني، الأفربيين في المهاجر، محفلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، المحافل الدينية والاجتماعية والمهنية الخ، المطلوبة لتعزيز الإحسان القوي بالانتماء لأفريقيا. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير اتحاد أفريقي للشعوب لدفع عمليات التكامل والتنمية وتعزيز الرخاء في القارة. غير أنه من أجل تحقيق ذلك يجب تعزيز وترقية القدرة المؤسسية للبرنامج. ويكون من المفيد أيضاً إعطاء اسم مناسب للمستخدمين يتفق بوضوح مع هذا التوجه المحدد. وعليه تقترح المفوضية إطلاق اسم منظمة المجتمع المدني والأفربيين في المهاجر للتركيز على منظمات هاتين المجموعتين بدلاً من اسم مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا.
- 143- وفي الختام، يتمثل الغرض الرئيسي من مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في اتخاذ المبادرة إلى بدء أنواع مختلفة من الحوار الموثوق به بشأن السياسات ودعم وتعزيز هذا الحوار مما يؤثر بدرجة ملموسة على تكامل عمليات التنمية في أفريقيا. وتركز خطة عملنا للسنوات الأربع (2007-2004) بصورة مباشرة على إنشاء شبكة أفريـقـية. ولن تكون هذه الشبكة فعالة ومستندة إلى أهداف يجب تحقيقها ما لم تكن موجهة نحو الشعوب.
- 144- وتوصى المفوضية المجلس باعتماد أربعة تدابير لدعم هذا الهدف على النحو التالي:
- أ) تحديد منظمات المجتمع المدني داخل الدول الأعضاء للتعرف على الموجود من هذه المنظمات والأعمال التي تقوم بها وكيفية قيامها بأعمالها وأماكنها. وتؤدي هذه القاعدة للبيانات إلى توفير المرونة للتقويض والغرض من أجل تحقيق التفاعل بصورة حاسمة مع العناصر الفاعلة والشركاء غير الحكوميين في كافة أنشطة الاتحاد في إطار المجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وخارج هذا الإطار وخاصة الأخير.
 - ب) بدء حوار واسع النطاق بشأن السياسات فيما بين صناع السياسات الأفربيين من أجل تجديد وتنمية التزامهم بدعم برنامج موجه نحو الشعوب.
 - ج) وضع استراتيجية فعالة للتوعية على نطاق واسع من أجل خلق الإحساس بالتضامن وحظر "أنواع الحوار المتسنة بالجودة" والمبنية على تحقيق نتائج وتعزيز الشراكات النشطة.
 - د) اتخاذ قرار لإعادة تشكيل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا كما هو مطلوب بغية جعله يتماشى مع مجالات التركيز المؤسسية الجديدة وتغيير اسمه طبقاً لذلك.

7- المرأة ومسائل الجنسين والتنمية

- 145- سوف يدخل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا، في يوليو 2002، سجلات التاريخ. ويرجع ذلك جزئياً لأنه يمثل المناسبة السعيدة التي تم خلالها إطلاق الاتحاد الأفريقي رسميًا. ولكن أيضاً وعلى نحو رئيسي بسبب القرار الواضح الذي اتخذه المؤتمر لجعل المفوضية تتميز بالمساواة المطلقة بين الجنسين وهو قرار يقوم على المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقد كان هذا القرار قاطعاً، دفع بالاتحاد الأفريقي إلى الخطوط الأمامية كقائد للعالم فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين. وكان القرار الذي سمح لأفريقيا بأن تحدد المعايير والسرعة في مجال أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والوحدة وما يقترن بذلك من رخاء اقتصادي. إن هذا القرار الهام الذي لا يزال صداه يتتردد في العالم، كحافر لدفع الآخرين إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، وكمقاييس يحدد مدى تقدم المبادرات الأخرى. ويعتبر هذا القرار علامة يمكن أن يقاس عليها مدى التزام الاتحاد الأفريقي المتواصل بمبدأ المساواة بين الجنسين خلال السنوات القادمة.

- 146- وعقب قمة دوربان مباشرةً، كان التحدي الذي يواجه الرئيس المؤقت للمفوضية والفريق الذي يعمل معه يتمثل في تهيئة الظروف الملائمة لتمكين أجهزة توجيه السياسات في الاتحاد الأفريقي من احترام الاعتبارات المتفق عليها المتعلقة بالجنسين والتوزيع الجغرافي والاستحقاق عند اختيار القيادات العليا للمفوضية. وقد تحقق ذلك في اجتماعات مابوتو في يوليو 2003، حيث تم انتخاب خمس مفوضات من إجمالي عشرة مفوضين.

- 147- ويبرز هذان التطوران الرئيسيان التحديات التي واجهت المفوضية في هذا المجال خلال الفترة من قمة مابوتو في يوليو 2003 إلى قمة أبيس أبابا في يوليو 2004. وتكمّن التحديات الأولى في التوفيق بين ما أكدت عليه القمة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وبين العدد الإجمالي القليل المقرر من العاملين للمديرية المعنية بمسائل الجنسين وخاصة بالنظر للطابع المتداخل لمسائل الجنسين الذي يؤدي إلى تمديد صلاحيات المديرية لتشمل النطاق الكامل لأنشطة الاتحاد الأفريقي والأعمال والتوقعات المتضمنة في مقرر دوربان بشأن المساواة بين الجنسين.

- 148- وتنطوي التحديات الأخرى على ضمان أن يتجاوز مقرر دوربان بشأن المساواة بين الجنسين مجرد المسائل المتعلقة بالإنسان ليشمل المكافحة الواقعية الفعلية التي يمكن أن تلمس على المستوى الجماهيري في شكل سياسات وعمليات وبرامج أكثر استجابة لمسائل الجنسين تؤثر إيجابياً على حياة المواطن الأفريقي العادي. وبينما تتجاوز هذه التحديات الأخرى قمة أبيس أبابا، فإن هذين النوعين من التحديات هما اللذان يحددان الأعمال المنوطبة بمديرية مسائل الجنسين خلال الفترة قيد البحث.

- 149- واستجابة لهذه التحديات، قرر رئيس المفوضية إدراج مسائل الجنسين كبند في جدول أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة الحالية حتى يتسعن للمفوضية أن تستفيد من حكمة وتوجيهه وقيادة رؤساء الدول والحكومات لتمكينها من اتخاذ إجراءات أكثر اتساقاً وتحقيق تماسك أفضل وتنسيق وتوفيق بين جهود المفوضية والجهود الوطنية في هذا المجال. ولهذا الغرض، تم تشكيل مجموعة عمل بشأن مسائل الجنسين لمساعدة المفوضية على دارسة التحديات التي تواجهها في هذا المجال. وللهذا الغرض، تم تشكيل مجموعة عمل بشأن مسائل الجنسين لمساعدة

المفوضية على دراسة التحديات التي تواجهها في هذا المجال تمهدًا للمناقشات التي يجريها رؤساء الدول والحكومات حول مسائل الجنسين. وقامت المفوضية بتنظيم اجتماعين لهذه المجموعة، عقد الأول من 4 إلى 6 مارس والآخر عقد من 22 إلى 25 مايو 2004 في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا.

- 150 وقدمت مجموعة العمل توصيات مختلفة لتحسين القدرة على الأداء بما في ذلك ما يلي، من بين أمور أخرى: الطريقة التي يجب أن تتعامل بها مديرية مسائل الجنسين مع مختلف أصحاب المصالح - داخلياً وخارجياً - وكذلك فيما يتعلق بزيادة أعداد العاملين وتحديد ميزانية المديرية ووضع سياسة للاتحاد الأفريقي بشأن الجنسين واستراتيجية لدمج هذه المسائل في برنامج الاتحاد وإنشاء اللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة ومسائل الجنسين.

- 151 ويذكر المجلس أيضا أنه قد اعتمد خلال اجتماعه في مابوتو، موزمبيق، في يونيو 2003، المقرر (III) EX/CL/DEC.66 الذي ينص على ما يلي: "يؤكد ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بمتابعة العملية الرامية إلى تفعيل لجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية وخاصة دمجها على نحو متسرق في الهيكل الجديد للاتحاد وت تقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي".

- 152 وعليه، قامت المفوضية بعقد اجتماع للجنة من 20 إلى 22 مارس 2004 في مقر الاتحاد. وقد شارك في هذا الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية. واستعرض الاجتماع المسائل المتعلقة بهذه اللجنة مع التركيز على نحو رئيسي على استخلاص الدروس المكتسبة من الماضي من أجل تقديم مقتراحات بشأن الطريق للمضي قدما. وأقرت هذه المقترنات التغييرات التي حدثت أثناء تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الجديد للاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الجنسين. ولا يزال يجري بحث توصيات الاجتماع من قبل المفوضية. غير أن تقرير الاجتماع يقدم إلى هذه الدورة للمجلس.

- 153 وبينما يتم الاعتراف بالكامل بالإنجازات التي تحقق حتى الآن والإشادة برؤساء دولنا وحكوماتنا، تأمل المفوضية في أن تتمثل نتائج الدورة الحالية في قيام الدول الأعضاء/رؤساء الدول والحكومات بما يلي:

- (1) تأكيد الالتزامات السابقة مجدداً كما تم الإعراب عنها في وثائق مثل بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا والذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.
- (2) التعهد باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ على قوة الدفع الحالية وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ودفع البرنامج الخاص بالجنسين إلى الأمام.
- (3) تحمل المسؤولية الشخصية لدعم ومتابعة الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف البلدان.

- 154 وعلى وجه التحديد، من المطلوب اتخاذ ثلاثة قرارات عريضة بشأن السياسات لتمكين المفوضية من الوفاء بصلاحياتها المتعلقة بالجنسين، وهذه القرارات هي:

- (1) زيادة أعداد العاملين واعتمادات الميزانية المخصصة لمديرية المسائل المتعلقة بالجنسين بصورة تتناسب مع المسؤوليات المنوطة بها والأولوية الممنوحة لتعزيز المساواة بين الجنسين من قبل رؤساء الدول والحكومات.

(2) إنشاء اللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة وسائل الجنسين لربط الإجراءات التي تتخذ على مستوى الدول الأعضاء على نحو أوّلٍ بأنشطة المفوضية والسماح بالتعزيز المتبادل بين مبادراتهما حتى يتّسنى لهما تقوية بعضهما البعض الآخر.

(3) توضيح الأدوار المنوطة بمديرية مسائل الجنسين واللجنة الفنية المتخصصة حول المرأة وسائل الجنسين ولجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية بغية مواهمتها والتوفيق لتحقيق التفاعل التكاملـي فيما بينها حتى يتّسنى تعزيز أنشطتها وتقويتها على نحو متبادل.

8- المعلومات والاتصالات

155- تستمر الهياكل الأساسية غير الكافية للاتصالات والإعلام في المفوضية في تقويض تأثير الاتحاد الأفريقي على وسائل الإعلام، ومن ثم جعل التخطيط والتسويق والترويج للاتحاد الأفريقي أمراً صعباً ليس فقط في دوائره داخل القارة بل أيضاً خارجها.

156- ولهذا السبب، قبلت المفوضية النصيحة التي قدمها إليها الخبراء بشأن إعادة هيكلة وحدة الاتصالات لجعلها أكثر نشاطاً وفعالية. وبالتالي، يقترح تركيز الجهود في هذا الصدد على ما يلي:

- 1) المعلومات العامة.
- 2) الترويج.
- 3) إدارة الموقع على شبكة الانترنت.

157- وتنتمي الحكمة وراء ذلك في الجمع بين توفير الخدمات وإدارة السياسات من أجل تحقيق الفعالية في التكاليف ومواكبة أحدث التكنولوجيات العالمية المعاصرة للاتصالات والمعلومات. ويؤدي ذلك بدون شك إلى زيادة حتمية في التكاليف الجارية وخاصة لتعيين عاملين جدد وتنفيذ بعض التعديلات الإدارية من أجل تحقيق أداء أكثر فعالية.

158- وسوف يؤدي تعزيز القدرات إلى:

- 1) استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز صورة الاتحاد الأفريقي ونسلط الضوء على اهتمامات أفريقيا والعمل كقوة رئيسية للتعجيل بالتنمية السياسية والتكامل الاقتصادي للفارة.
- 2) الخدمة على نحو أفضل كأمانة لمؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات الأفارقة الذين يعقد للمرة الأولى كلّجنة فنية متخصصة للاتحاد الأفريقي مسؤولة عن مسائل الاتصالات.
- 3) الترويج للاتحاد الأفريقي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية من خلال تطبيق كافة التقنيات المتاحة المطبوعة والإلكترونية (الإذاعة والتلفزيون) والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات.

9- المسائل الاقتصادية

159- تركزت جهود المفوضية على مجالين هما:

(أ) دعم قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية: تنفيذ

برنامج التدريب في مجال التكامل الاقتصادي لأفريقيا:

- 160- لعل المجلس يذكر أنه رخص للمفوضية – في دورته المنعقدة في مابوتو بتنفيذ هذا البرنامج البالغ الأهمية. ويري المجلس أن هذا البرنامج الموجه أساساً إلى موظفي المفوضية وأمناء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك إلى الوزارات الأفريقية المكلفة بشؤون التكامل، قد استفاد من دعم مالي من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وتم تنفيذه على مرحلتين موافقتين للدورتين الافتنتين : الدورة المعدة للناطقين بالإنجليزية (من 19 يناير إلى 20 فبراير 2004)؛ والدورة المعدة للناطقين بالفرنسية (من 19 مارس إلى 20 إبريل 2004). والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تعزيز الوعي بالتكامل الاقتصادي باعتباره عنصراً أساسياً للتنمية الأفريقية، وبناء القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للعملية الإقليمية في أفريقيا. وتشمل الفئات المستهدفة موظفي كل من الدول الأفريقية الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنها مجموعة تربية الجنوب الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإيكواس والإيقاد وكبار صناع السياسة في بلدانهم، بمن فيهم الوزراء والسفراء والمديرون والأمناء الدائمون والمسؤولون عن شؤون التكامل في شتي المؤسسات.
- 161- وفيما يتعلق بالترشيحات المعلن عنها ، ينبغي الإشارة إلى أنه – بالنسبة للدورة الإنجليزية – تم الإعلان عن 69 طلباً للترشيح (منها 36 من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي و33 طلباً من 10 بلدان). أما فيما يتعلق بالدورة الإنجليزية ، فقد بلغ عدد الترشيحات المسجلة 118 طلباً (71 من 20 بلداً و47 من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية).
- 162- تم تنفيذ الدورتين وفق بنية تراعي الوحدات التعليمية التالية:

- (أ) التكامل الاقتصادي: المسائل المفاهيمية والنظرية والتكامل الأفريقي القاري.
- (ب) التكامل والاقتصاد الإقليمي: أفريقيا في الاقتصاد العالمي والنياباد.
- (ج) تجربة التكامل الاقتصادي في أفريقيا.
- (د) المشاكل المتداخلة الإقليمية الأفريقية.
- (هـ) التعاون النقدي والتكامل الاقتصادي لأفريقيا.
- (و) دراسات حالة لمشاريع التكامل الاقتصادي الأفريقي.
- (ز) نحو جماعة اقتصادية إفريقية.
- (ح) السياسات والاستراتيجيات السياسية في سياق تكامل اقتصادي.
- (ط) تعزيز القدرات على التكامل الاقتصادي الأفريقي.
- (ي) برنامج متعدد الجنسيات للتكامل الإقليمي.
- (ك) رؤية للتكامل الاقتصادي في أفريقيا.

- 163- غير أن المجلس لاحظ أن برنامج التدريب هذا أثار حماساً غير منظر بل مفرطاً لدى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولم تستطع المفوضية أن تتکفل بعشرين (20) موظفاً فقط قدموا من الدول الأعضاء على الرغم من أن عدد الترشيحات بلغ أكثر من 100 مترشح. وهذا التحمس للبرنامج إنما هو دليل ملموس عن وجود حاجة كبيرة للتدريب في مجال التكامل الاقتصادي. ونظراً لأن التنمية

الاقتصادية لقارتنا تمثل أحد الأهداف الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فمن الأهمية بمكان الاستثمار في تنظيم مثل هذه البرامج لفترة ما بما يتيح لجميع القوي الفاعلة في عملية التكامل في أفريقيا الاستفادة منها. والدليل على ذلك أنه في نهاية كل دورة أجمع المشاركون على تقديم التوصيات التالية: تنظيم هذه الدورات بانتظام على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعى وتطوير وتنظيم برامج تدريب أخرى في المجالات التي تشكل تحديات لأفريقيا. وتجرى المفاوضات حالياً مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بهدف تجديد تمويل البرنامج.

الوصيات:

- 164- توجه المفوضية عن نهاية المجلس إلى ما يلي:

(أ) استعداد المفوضية لمواصلة تنفيذ برنامج التدريب هذا حول التكامل الاقتصادي في أفريقينا نظراً لأهمية الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(ب) استعداد المفوضية لزيادة مستوى الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج زيادة ملحوظة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وتوسيع نطاق البرنامج ليشمل لغات العمل الأخرى للمنظمة.

التعاون الدولي:

- 165- فيما يخص مجال العمل هذا ، فقد عنيت المفوضية بالبنود التالية على وجه الخصوص:

ألف.- متابعة قمة إفريقيا - أوروبا:

- في إطار الحوار بين أفريقيا وأوروبا ، انعقد اجتماع موسع لخبراء الترويكا في دبلين (أيرلندا) في 17 و 18 فبراير 2004 مسبوقاً باجتماع الخبراء المعندين بالديون الخارجية لأفريقيا وتلا كلاهما اجتماع الترويكا الوزارية المنعقدة أيضاً في دبلين في أول إبريل 2004 . وقد توجت هذه الاجتماعات المختلفة بصدور بيانات متقد علىها حول بنود جدول الأعمال التي وزرعت على الدول الأعضاء بغرض الاستفادة منها – عند الحاجة . وبوجه عام، فقد تمحور النقاش خلال هذه الاجتماعات حول الإشكاليات التالية: السلم والأمن، والحكم، والتكامل الإقليمي والتجارة والنزعنة التعذيبة وبعض المسائل المتصلة بالتنمية مثل المديونية والهجرة والأمن الغذائي وفيروس العوز المناعي البشري /الإيدز . وقد وردت في البيانات المتقد عليها والمشار إليها وجهات نظر الطرفين حول الموضوع المذكور آنفاً .

- 167- غير أنه إذا كان الإجماع قد عقد على تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص معظم الإسكلاليات المدرجة في جدول أعمال الحوار الأفريقي - الأوروبي ، فمثل هذا الاجتماع غير وارد فيما يتعلق بقضية زيمبابوي والمديونية الخارجية لقارتنا.

- 168- استقطبت قضية زيمبابوي اهتمام المشاركين في الاجتماع الأخير للترويكا الوزارية المنعقدة في دبلن في أول إبريل 2004. وأشارت أوروبا إلى أن الوضع في زيمبابوي لم يشهد أي تطور منذ فبراير 2002 (تاريخ فرض العقوبات على

زيمبابوي) إلى يومنا هذا. وبعبارة أخرى ، واستناداً إلى الشركاء الأوروبيين ، لا تزال تسود البلد أعمال العنف والتهديد السياسي وانتزاع الحريات بشتى الأشكال. ورداً على هذه الملاحظة من الطرف الأوروبي، أشار الوفد الأفريقي إلى ما يلي : إن ما تحتاج إليه زيمبابوي هو السلم. ومن ثم ، فإن المشكلة الحقيقة لهذا البلد يمكن إيجازها في السؤال التالي: كيف يمكن مساعدة زيمبابوي على التغلب على صعوبات الماضي؟ وتم بعد ذلك الاقتراح بتشجيع الزيمبابوبيين على الجلوس حول المائدة لإيجاد الدينامية الداخلية لتسوية مشاكلهم. ومن جهة ثانية ، أشار الوفد الأفريقي إلى أن مشكلة زيمبابوي مرتبطة في المقام الأول بالإجحاف ذى العلاقة بالعهد الاستعماري الماضي. وتمثل هذا الإجحاف أساساً في مصادرة معظم الأراضي الصالحة للزراعة على يد أقليه زيمبابوية. وبالتالي، فإن مشكلة الإجحاف التي هي مصدر البؤس والفقر هي ما ينبغي تسويته بصفة دائمة، قبل الإشارة إلى مشاكل حقوق الإنسان. وباختصار، فقد أكد الطرف الأفريقي على تعزيز الحوار وطلب إلى أوروبا تشجيع الزيمبابوبيين على اتباع هذا الطريق.

- 169- وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية لأفريقيا ، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن ارتياحه لنوعية ومحظى التقرير المشترك بين أفريقيا وأوروبا حول هذه المسألة. بيد أنه أشار إلى أن حل هذه المشكلة ليس سياسياً بقدر ما هو اقتصادي؛ وإلى ضرورة تعجيل البلدان المتقدمة بالوفاء بالالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في مونتيري . أما أوروبا ، فستقوم من جانبها بإعادة تدوير الصندوق الأوروبي للتنمية لفائدة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأبرز الاتحاد الأوروبي ، من جانبه ، ضرورة اللجوء إلى الحلول السياسية للتغلب على عبء الديون الخارجية للقارئ. وطلبت أفريقيا أيضاً بذل المزيد من الجهود لزيادة مساعدة البلدان الأشد فقراً، والبلدان الأكثر تضرراً من وباء فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والبلدان التي دخلت في مرحلة ما بعد النزاع. كما أكدت ضرورة إجادة التنسيق بين المانحين والدائنين.

الملاحظات:

- 170- ينبغي الملاحظة بأن مراكز اهتمام شركائنا تتغير بغير رئاسات الاتحاد الأوروبي. وأدى ذلك إلى التطور المستمر في أجندـة الترويكا وتغيـر آليـات المتابـعة التي وضعـتها قـمة القـاهرـة تـغـيراً مـلـحوـظـاً. ونتـيـجة لـهـذا الـوضـع ، نـبـعد تـدـريـجيـاً مـنـ الأولـويـات الـوارـدة في إـعلـان القـاهرـة الـتي تـشكـلـ الأساسـ للـحـوارـ الأـفـريـقيـ – الأـورـوبـيـ. وـمنـ جـهةـ أـخـرىـ، يـنبـغيـ الإـشـارـةـ إـلـىـ صـعـوبـةـ الـاستـفـادـةـ مـنـ موـارـدـ الصـندـوقـ الأـورـوبـيـ للـتنـميةـ؛ الـأـمـرـ الـذـي يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ السـبـبـ فـيـ ضـعـفـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـاسـتـيـعـابـ عـلـىـ مـسـطـوـيـ الـمـجـمـوعـاتـ الـاقـتصـادـيـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ.

التوصيات:

- 171- توجه المفوضية عنـيـةـ المـجـلسـ إـلـىـ التـرـتـيـبـاتـ الـتـي تـعـتـزـمـ تـنـفـيـذـهـ لـزيـادـةـ فـاعـلـيـةـ وـدـيـنـامـيـةـ الـحـوارـ الأـفـريـقيـ – الأـورـوبـيـ:

(أ) تتعزم المفوضية متابعة الحوار الأفريقي – الأوروبي على جميع الأصعدة المقررة لهذا الغرض؛ ومن ثم، فهي مصرة على تشطيط

الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي لأجل عقد قمة أفريقيا - أوروبا في 2005.

- (ب) تعترض المفوضية إحالة جدول أعمال الاجتماعات التي ستعقدها الترويكا إلى مجلس الوزراء لبحثها وتقديم مقترنات بشأنها، وذلك قبل انعقادها.
- (ج) تعترض المفوضية الشروع في مشاورات مع نظيرتها الأوروبية حول طرق تفيذ القرارات التي تم اتخاذها على أساس توافق الآراء بين الطرفين على نحو فعال.

باء: فيما يتعلق بمبادرة مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية أفريقيا:

172. لعل المجلس يذكر أن مؤتمر طوكيو الدولي الثالث حول تنمية أفريقيا المنعقد في طوكيو ترتكز أساساً على استعراض الإشكاليات التالية: دعم السلم والحكم وتنمية الزراعة وتنمية القطاع الخاص ، بما في ذلك السياحة وتوفير المياه، وتقنيات المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية ؛ وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والأمراض الأخرى المعدية ، والتعاون بين أفريقيا - آسيا. وقد نوقشت هذه المسائل من قبل في سياق الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر طوكيو الثالث حول تنمية أفريقيا ، مما أتاح الفرصة لكل من الأقاليم الخمسة للقاراء لكي تعرب عن احتياجاتها بالنسبة لهذه الأولويات.

173. في طوكيو ، أبرز كل من اليابان وشركاؤها في مجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية ، بالأخص البنك الدولي ، العوامل التي بررت سوء أداء البلدان الأفريقية وقد توصيات من شأنها مساعدة تنمية أفريقيا ، يتعلق أهمها بالسلم والأمن البشري والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وازدهار القطاع الخاص عن طريق تبني خصال اقتصاد السوق وسياسات اقتصادية كفيلة بتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام (باعتباره أداة رئيسية للقضاء على الفقر ووسيلة لبلوغ أهداف الألفية واقعًا). ومن هذا المنظار ، أتاح مؤتمر طوكيو الثالث حول تنمية أفريقيا الفرصة للبلدان الغنية لكي تؤكد تمسكها بمفهومي "الملكية" و"الشراكة" الواردتين بالفعل في خطة عمل طوكيو التي اعتمدها مؤتمر طوكيو الثاني حول تنمية أفريقيا المنعقد في 1998.

174. إن البلدان الغنية - إقراراً منها بأن النياباد تعكس إرادة أفريقيا للخروج من التخلف الهيكلي والمزمن؛ وتسليماً منها بضرورة جعل هذه الشراكة في صلب تعاونها مع أفريقيا، إنما أرادت بذلك إرسال خطاب واضح إلى البلدان الأفريقية، مفاده أن التنمية عملية داخلية في المقام الأول قبل أن تكون خارجية. ومن ثم ، فهي موافقة تماماً على مبدأ "ملكية" أفريقيا لسياستها واستراتيجياتها الإنمائية. وفي هذا السياق ، فقد وعدت هذه البلدان بإعادة توجيه وتعديل سياساتها التعاونية مع أفريقيا لمساعدتها على تنفيذ برنامج النياباد.

175. وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الحاضرة في طوكيو ، تتبّغي الإشارة إلى أنها اعترفت بالأداء المخيب للأمال الذي سجلته اقتصادات القارة وأعربت عن وحدة موقفها حول برنامج النياباد. ومن ذلك أقرت هذه البلدان بالعرأقيل التي تحول دون تحقيق أهداف الألفية وأعربت عن ضرورة القيام بكل ما هو ممكن تذليلًا لهذه العرائيل بما يسمح بأخذ الطريق نحو النمو والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من ذلك ، اقترح القادة الأفريقيون على نظرائهم العمل في ثلاثة اتجاهات وهي : وضع آلية متابعة وتقدير

لمبادرة مؤتمر التيكاد، وعقد مؤتمر قمة غير عادي لتقدير جميع المبادرات الموجهة إلى أفريقيا وإنشاء صندوق أفريقيا للسلم.

- 176 هنا جملة من التساؤلات يقتضي الأمر أن تطرح فيما يختص بقدرة أفريقيا على الاستفادة من مبادرة مؤتمر التيكاد فهل أدركت أفريقيا مغزى الرسالة التي ينطوي عليها مفهوم "الامتلاك"؟ وهل بإمكان أفريقيا تعبئة القطاع الخاص الدولي لتمويل برنامج النياباد مع كل ما يميزها من انعدام الاستقرار والأمن؟ وهل بإمكان أفريقيا دعم السلم داخل حدودها في الوقت الذي تندلع فيه نيران الحرب على شكل متواصل. وهذه التساؤلات ليست حصرية وتؤدي إلى المقتراحات التالية:

- 177 ولعل المجلس يذكر أيضاً أن أفريقيا يتبعن عليها أن تتولى مصيرها بنفسها، إن هي رغبت في تشريع الأداة المرتبطة بمفهوم "الامتلاك". وبعبارة أخرى، فلا بد لها أن تسوى بنفسها النزاعات العديدة التي تداهمها، وتسخدم الأموال العامة لتمويل المشاريع الكبرى لبرنامج النياباد (يمكن كل بلد الإسهام في هذا الصندوق بنسبة 7ر0% من الناتج المحلي الخام) باعتبار أن هذه المشاريع تخضع للاحتجاز الطبيعي. ولم يعد القطاع الخاص يهتم بها، وأن تتخلى عن الفكرة الفائلة بأن القارة صالحة للزراعة فقط وتعتمد سياسة تصنيع حقيقة. وبالتالي، فإنه إذا تمأخذ مفهوم "الامتلاك" الذي يعد إحدى الركائز الرئيسية لمؤتمر التيكاد، بهذه المعنى، فإن أفريقيا لن تعود هي القارة التي تسجل فيها أسوأ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا سيؤدي بالطبع إلى زيادة تعبئة الشراكة التي وعدت بها البلدان الغنية ضمن مؤتمر التيكاد.

التوصيات:

- 178 تم استدعاء انتباه المجلس إلى الأنشطة التالية التي تعتمد المفوضية الشروع فيها في إطار تنفيذ مبادرة التيكاد:

(أ) تعتمد المفوضية الاضطلاع بدور وصلة بينية تربط بين البلدان الأفريقية واليابان. ومن شأن ذلك ضمان تنسيق أفضل وإضفاء المزيد

من الوضوح على تنفيذ برنامج مؤتمر التيكاد؛

(ب) تعتمد المفوضية جمع كافة المشاريع ذات البعد الإقليمي والقاري والمعروضة على التيكاد للنظر فيما إذا كانت قابلة لتمويل؛ وذلك لأجل موااعمتها ومتابعة تنفيذها.

(ج) وتنوي المفوضية إجراء مفاوضات مع السلطات اليابانية لضمان انعقاد التيكاد على أساس التناوب بين أفريقيا واليابان.

10- إنشاء البنك المركزي الأفريقي:

- 179 إن هدف الاتحاد الأفريقي هو إنشاء وحدة نقدية Africité ذات بنك مركزي واحد وعملة واحدة. وفي هذا الصدد، فقد حضرت المفوضية اجتماعات رابطة البنوك المركزية الأفريقية لتأكيد ضرورة التعجيل بإنشاء مثل هذه المؤسسة. ومن ثم، وبعد بحث التقرير المرحلي بشأن تنفيذ برنامج التعاون النقدي الأفريقي في 11 فبراير 2004، فوضت هيئة مكتب رابطة البنوك المركزية الأفريقية لجنتها الفنية لاستعراض ومراجعة تسلسل وتوقيت المراحل، والمفاهيم والمناهج، وكذلك الاتساق

الداخلي لمعايير التلاقي المتعلقة ببرنامج التعاون النقدي الأفريقي. وقد لاحظ محافظو البنك ضرورة إشارة اهتمام أصحاب المصلحة خارج نطاق البنك المركزي، وذلك مثل الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والمالية والتخطيط والتجارة التي تعامل مع قضايا القطاعات المالية والعقارية لكي تقوم بدورها، وذلك لتمكن البنك المركزي من الوفاء بأهداف برنامج التعاون النقدي الأفريقي. ولقد شعر المحافظون بالقلق إزاء التفاوتات والتناقضات بين البرامج النقدية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرامج التعاون النقدي الأفريقي. ولذلك، فقد تم التأكيد من جديد على الحاجة إلى اتساق وتواءم تنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف.

180 - وعلاوة على ذلك ، فإن الأخ الزعيم معمر القذافي أكد أثناء الندوة التي عقدها مؤتمر المحافظين في طرابلس في 29 مارس 2004 ، على الضرورة الملحة للتكامل الاقتصادي والنقدi في أفريقيا. وأعاد إلى الأذهان في خطابه أن العالم قد تغير تغيراً مذهلاً على مدى العشرين عاماً الماضية وذلك بإنشاء الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما أعاد إلى الأذهان أيضاً أن الزعماء الأفارقة كانوا قد اتفقوا في السابق على إنشاء بنك مرکزي أفريقي كواحد من المؤسسات المالية المذكورة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. واقتراح الزعيم الليبي أن برنامج التعاون النقدي الأفريقي يمكن أن يبدأ بإنشاء مجلس البنك المركبة الأفريقية ومجلس للمحافظين وإجراءات إدارية أخرى ، على أن يشكل المجلس ومجلس المحافظين الجمعية العامة للبنك المركزي الأفريقي. وفي هذا الصدد ، فقد أشير على المحافظين بأن يستفيدوا من دروس الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا في عملية إنشاء البنك على الفور.

181 - يجرى الآن بحث اقتراح إنشاء لجنة للإشراف على تأسيس البنك المركزي الأفريقي تمهدًا لإقرارها من قبل القمة. وستقدم اللجنة تقاريرها إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

182 - ومن ثم ، فإنه مطلوب من القمة أن تلاحظ الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن للمتابعة السريعة بشأن إنشاء البنك المركزي الأفريقي وبحث وإقرار تشكيل لجنة البنك المركزي الأفريقي.

11- التجارة والصناعة

183 - بذلك إدارة التجارة والصناعة جهودها لتنفيذ مقررين رئيسيين خلال الفترة موضوع التقرير. وهذا المقرر رقم 4(II) ASSEMBLY/AU/DEC.4(II) والمقرر رقم 5(II) ASSEMBLY/AU/DEC.5(II) وكلاهما قد أقرهما رؤساء الدول والحكومات خلال دورتهم العادية الثانية التي عقدت في يوليو 2003 في مابوتو، موزمبيق.

184 - في هذين المقررين المذكورين، طلب من رئيس المؤتمر أن يجري مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتكوين فريق تفاوضي، لكي يتفاوض نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والتي هي أيضاً أعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما طلب ثانياً من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنسق وتراقب وتواءم جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية والدول الأعضاء المشتركة في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق هذه الغاية ، كان يتعين على المفوضية أن تتشيّل آلية بينها وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما طلبوا أيضاً بإنشاء آلية مراقبة مشتركة بين

الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بحيث تشمل على مختلف التجمعات/المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتفاوضة الأفريقية.

تحدي إعادة مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى مسارها من جديد:

في أثناء المجلس الأخير ، قدمت تقريرا عن انهيار المباحثات التجارية في كانكون التي عقدت في المكسيك في سبتمبر 2003 ويسري من ذلك الحين أن أشير في هذا التقرير إلى أن دولنا الأعضاء المنتسبة إلى منظمة التجارة العالمية قد اشتركت مع نظيراتها في جهد مشترك يستهدف إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره من جديد . وقد استلزم ذلك إجراء مشاورات بشأن كل من جوانب العمل المتعلقة بالعملية والجوانب الواقعية الجوهرية . وأجرى رئيس المجلس العام بالتعاون مع مدير عام منظمة التجارة العالمية مشاورات حول القضايا الحساسة والحرجة لفك جمود المفاوضات، أي المفاوضات المتعلقة بالزراعة والوصول إلى السوق غير الزراعية ومبادرة القطن وما يسمى بقضايا سنغافورة.

- 185 على جانب دولنا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، فقد أجريت مشاورات مكثفة على المستوى الوزاري ومستوى المسؤولين في فترة ما بعد كانكون بهدف وضع استراتيجية AfricAid للمفاوضات على نطاق منظمة التجارة العالمية. وقد أثارت هذه الاجتماعات الفرصة أمام الوزراء الأفارقة ليتبرروا انهيار مباحثات كانكون ، وليركدوا مجددا التزام AfricAid بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

- 186 وإنه لفي ضوء هذه الخلفية من الجهود السياسية المكثفة التي بذلتها كل الأطراف المعنية ، فإنني أود أن أطلع المجلس على ما أسفر عنه المؤتمر الثاني لوزراء التجارة والجمارك والهجرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والذي عقد في كيجالي ، رواندا ، من 24 - 28 مايو 2004 . وفي هذا الصدد ، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى التحدي الماثل أمام دولنا الأعضاء المشتركة في الدورة القادمة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية والمقرر انعقادها في جنيف في هذا الشهر الحالي يوليو 2004 . وربما يود المجلس في هذا المقام أن يدرس بعناية مقررات زملائه وزراء التجارة بغية الموافقة عليها ورفعها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لإقرارها. ومن ثم ، وتحقيقا لهذه الغاية ، أود أن أدعو المجلس أن يبحث - من بين أمور أخرى - إقرار إعلان كيجالي والاتفاق العام الذي تم التوصل إليه في كيجالي على التوالي ، حتى يتنسى للوثقتين أن تشكلا قواعد إرشادية فنية للمفاوضين الأفارقة الذين قد يشتراكون مجددا في جولة مفاوضات التنمية بالدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ضمان الدور التنسيقي للاتحاد الأفريقي في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية:

- 188 فيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية ، أود أن أشير في هذا التقرير إلى أن إجمالي ما يصل إلى 47 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد قسمت أنفسها في شكل أربع مناطق جغرافية بهدف التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد ، أود أن يلاحظ المجلس أنه - مع إطلاق المرحلة الثانية لمفاوضات إتفاقية الشراكة الاقتصادية في سبتمبر 2003 نجد أن هناك ثلاط مفاوضات تكون قد بدأت ، أي في مناطق غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وأفريقيا الشرقية/الجنوبية. كما أن مفاوضات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي توشك على الإنطلاق في هذا الشهر يوليو 2004 . وأود في هذا السياق أن ألفت انتباه المجلس إلى المشكلة التي تمثلها العضوية المتعددة والمتباينة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في

التشكيلا^تن الغرافية بمقاييس إتفاقية الشراكة الإقتصادية وإلى الصعوبة التي يمكن أن يشكلها إنعدام الإتساق والتماس^ك بين تشكيلا^تن مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية وتجمعات التكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التكامل الإقليمي الأفريقي. ومن ثم، فإنه ليس من المبالغة في شيء القول بأن الحاجة تدعى إلى ضمان أن تكون مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية متسقة ومنسجمة مع أهداف الإتحاد الأفريقي وليس مقوضة لها.

189 - وفي هذا السياق، أود أيضاً أن ألفت إنتباه المجلس إلى أن تشكيلا^تن مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية تزيد من تعقيد مساحة التكامل الإقليمي للإتحاد الأفريقي، وهي الساحة المعقدة بالفعل بانتشار المؤسسات الإقليمية والعضوية المتعددة لأعضاء الإتحاد الأفريقي في هذه المجموعات الإقتصادية الإقليمية المختلفة وغيرها من المؤسسات الإقليمية الأخرى.

190 - وربما يود المجلس أن يبحث بدقة وعناء هذا الوضع في ضوء الحاجة إلى ضمان التنسيق والمراقبة والموافقة الفعالة للعملية الأفريقية التي تستهدف تكامل مجالها الاقتصادي من ناحية، والمراقبة المشتركة لمفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية من ناحية أخرى، وذلك بقيادة حماية مصالح أفريقيا ذاتها. وفي هذا الصدد، أود القول أنه يتبع على المفوضية، حسب توجيهات المؤتمر الذي عقد في يوليو الماضي في مابوتو، أن تبذل الجهد لإنشاء آلية التنسيق الإقليمي. ولقد قامت المفوضية حتى الآن بصياغة مذكرة التفاهم وزرعتها على الجماعات الإقتصادية الإقليمية. وقام بعضها بمراجعة مشروع المذكرة بالإشتراك مع المفوضية في إجتماع عقد مؤخراً في إبريل 2004، بينما بعث البعض الآخر بملحوظاته إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي، ولا يزال آخرون في سبيل الحصول على موافقة أجهزة السياسة التابعة لهم. وتتوقع مفوضية الإتحاد الأفريقي إتمام الصياغة النهائية لمذكرة التفاهم في القريب العاجل تمهيداً لأن توقع عليها المجموعات الإقتصادية الإقليمية ومفوضية الإتحاد الأفريقي قبل بدء المفاوضات الفعلية. وربما يسود المجلس في هذا الصدد أن يطلب من المفوضية الإسراع بعمل التحضيرات اللازمة لعقد إجتماع تنسيق مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية بين مفوضية الإتحاد الأفريقي والمجموعات الإقتصادية الإقليمية، خلال الرابع الأخير من عام 2004.

191 - فيما يتعلق بأآلية مراقبة مفاوضات إتفاقية الشراكة الإقتصادية بين مفوضية الإتحاد الأفريقي ومفوضية الإتحاد الأوروبي. فإنني أود الإشارة أمام المجلس إلى أن مفوضية الإتحاد الأفريقي قد أحضرت تقدماً في مشاوراتها بشأن هيكل هذه الآلية وطبيعة إطارها المؤسسى المزمع تشكيله. ومن ثم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير للمفوضية الأوروبية لما تم إحرازه من تقدم مشترك حتى الآن، كما أود حثها على وضع الصياغة النهائية لمذكرة التفاهم بيننا في أقرب وقت ممكن حتى تصبح هذه الآلية سارية المفعول وفعالة.

التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية:

192 - بالنسبة لإمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية، التي بحثها وزراء التجارة بإستفاضة، فإنه من المتوقع أن تعجل الدول الأعضاء بإنشائها بموجب إعلان سرت الذي أعلن قيام الإتحاد الأفريقي. وربما يود المجلس أن يعرب عن تقاسمه القلق مع زملائه من وزراء التجارة بشأن التحدى الذي يواجه التحقيق المحتمل لإنشاء مناطق التجارة الحرة الإقليمية، وربما يود المجلس أيضاً ملاحظة ما ورد في تقرير زملائه وزراء التجارة فيما يتعلق بوجود تعقيدات قد تنشأ بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة القارية ثم للسوق

المشتركة الأفريقية في نهاية المطاف، حيث أن التجمعات الإقليمية المختلفة تظهر تطور من خلال مناطقها التجارية الحرة.

193 - وربما يود المجلس، في هذا الصدد، أن يدعوا إلى أن تقوم المفوضية بإجراء دراسة لمصلحة الدول الأعضاء، لتحديد التعقيدات التي تتطوى عليها مشكلة العضوية المتعددة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية الأخرى في القارة، ووضع برنامج للحد الأدنى من الإلقاء والتقارب وخربيطة طريق تستهدف تحقيق منطقة التجارة الحرة على مستوى القارة على المدى القصير / المدى المتوسط وفقاً لخطة العمل الإستراتيجية لفترة السنوات الأربع.

12- الشؤون الاجتماعية

1- مقدمة:

194 - ينطوى برنامج عمل إدارة الشؤون الاجتماعية للفترة من 2004 - 2007 على طموحها بأن "تعزز إتخاذ نهج شامل يركز على الإنسان كمدخل للتنمية الاجتماعية - الإقتصادية وتنسيق القطاع الاجتماعي في داخله وفيما بين قطاعاته بغية التخفيف من حدة الفقر وتحسين نوعية حياة الشعوب الأفريقية ولا سيما الفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً".

2- الصحة والتغذية:

195 - إن التحدى الرئيسي هو الحد من التأثير المدمر لفيروس العوز المناعي البشري / الإيدز والسل والمalaria والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وهي الأسباب الثلاثة الرئيسية للإعتلال والوفيات في أفريقيا. وهذه الأمراض كلها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالفقر. وقد حاولت مفوضية الاتحاد الأفريقي، منذ القمة الإستثنائية التي عقدت في أبوجا في عام 2001، جاهدة أن تقوم بدور في تنفيذ الإنلتزامات ذات الصلة بما في ذلك تعزيز الوصول إلى العقاقير الضرورية لفيروس العوز المناعي البشري / الإيدز وإناحتها في متناول الجميع. وفي هذا الصدد، وبناء على ما طلبه رؤساء الدول والحكومات، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي تعمل الآن في سبيل وضع سياسة على مستوى القارة لحشد الأزمة لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز والأوبئة الأخرى، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria. بل وإن الحيلولة دون المزيد من الإنتشار، وخاصة بين المراهقين والشباب، لتعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للسيطرة على فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز. وعلى الرغم من أنه يمكن الوقاية من المalaria وعلاجها بسهولة، فإن السكان يواجهون خطر عدم الوصول إلى المعرفة والحصول على الناموسيات المعقمة ضد الحشرات والعقاقير الوقائية المتاحة للجميع. ولا تزال تعبئة المجتمع ككل - على المستوى القومي - لمكافحة هذه الأمراض تمثل تحدياً، فضلاً عن إدماج برامج المكافحة والسيطرة في سياسة التنمية الشاملة، كما أن الأمر يقتضي تدعيم الشراكات على المستويات القومية والإقليمية والدولية، وتحقيق المزيد من التفاعل الفعال بين القطاعات المعنية في الدول الأعضاء، فضلاً عن بناء قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لكي تنهض بدورها القيادي.

196 - ولعلكم تذكرون عام 2005 هو الموعد المحدد للقضاء على شلل الأطفال، وأنه يجب - تحقيقاً لهذه الغاية - على الأطفال المعرضين للخطر أن يتلقوا التطعيمات اللازمة في موعد أقصاه نهاية عام 2004، وأن يتلقوا في أثناء ذلك أيضاً التطعيمات المضادة للأمراض القاتلة الأخرى، فضلاً عن التمتع بالخدمات الصحية الضرورية الأخرى. وإن

مفوضية الإتحاد الأفريقي ضالعة في الجهود الرامية إلى ضمان ذلك، وخاصة مع الدول ذات الأولوية القصوى والوكالات الرئيسية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة. ومن ثم، فإن الأمر يقتضى حتى الدول الأعضاء مرة أخرى على أن تضمن على نحو جماعي أن جميع الأطفال قد تلقوا التطعيم ضد شلل الأطفال في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2004، بهدف تخليص العالم من شلل الأطفال للأبد. وبذلك، يتم تحويل موارد شلل الأطفال وبنيتها التحتية للتطعيم ضده إلى برامج صحية أخرى.

-197- ولبحث هذه المسألة على نحو أكثر فاعلية بالنسبة للمستقبل، عقدت مفوضية الإتحاد الأفريقي وزير الصحة الموزامبكي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للفاحات والتطعيم جلسة خاصة لوزراء الصحة الأفارقة في مايو 2004 بسويسرا. وستعرض نتائج هذه الجلسة على المجلس على نحو مستقل.

السكان والتنمية:

ثالثاً:

إن تأثير مختلف الإتجاهات والضغوط السكانية السلبية على التنمية الاجتماعية الإقتصادية يعد مصدراً للقلق في القارة. ولذلك، وتعزيزاً للوعى وحشد الالتزام بين أصحاب المصلحة وصناع السياسة، أعدت مفوضية الإتحاد الأفريقي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وثيقة بعنوان "حالة السكان في أفريقيا: السكان وتحدي الفقر"، والتي يجري حالياً تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وتؤكد الوثيقة على العلاقة بين ديناميات السكان بما في ذلك الصحة الإنجابية وفيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز والفقير. وفي هذا الصدد، فإن الأمر يستدعي حتى الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتحسين مؤشرات التنمية والوفاء بأهداف التنمية في الألفية الثالثة.

-199- طالب مقرر مابوتو رقم 29 مفوضية الإتحاد الأفريقي بالتعاون مع برنامج المؤهل (الموطن) التابع للأمم المتحدة، بتعزيز "تنمية البلدان والمدن" في ضوء حقيقة أن حوالي 70% من الأفارقة يعيشون في أحيا عشوائية وفي ظروف غير صحية للغاية. وعلاجاً لهذه القضية، شرعت إدارة الشؤون الإجتماعية في عملية التحضير لعقد المؤتمر الوزاري حول الإسكان والتنمية " خلال الجزء الأخير من عام 2004".

-200- إن مفوضية الإتحاد الأفريقي ضالعة في عملية تم بمقتضها إجراء دراسات إقليمية فرعية حول وضع الصحة الإنجابية بعد عشر سنوات من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والمكتب الإقليمي الأفريقي التابع للإتحاد الدولي للأبوة المنظمة، وسوف يتم إستعراض النتائج بواسطة خبراء في المناطق الإقليمية الفرعية المعنية فيما بين يوليو وديسمبر 2004. وسوف ينتهي هذا كله بوضع خطة عمل قارية شاملة بخصوص الصحة الإنجابية. وبالمثل، عقدت سلسلة إجتماعات لمجموعات عمل مع المكتب الإقليمي الأفريقي التابع لمنظمة الصحة العالمية وبعض الشركاء الآخرين في أوائل 2004 لوضع مشروع "خريطة طريق" لتسريع جهود الحد من إعتلال ووفيات الأمهات والمواليد في أفريقيا. وهذا يعد تحدياً آخر للتنمية الإجتماعية - الإقتصادية الأفريقية والتي يجب على القارة مواجهته والتعامل معه لأجل نهضة أفريقيا خلال القرن الحادى والعشرين.

العمل والعمال:

رابعاً:

-201- إن المفارقة التي يمثلها الفقر المدقع والمترافق والحرمان الشديد في أفريقيا وسط وفرة من الموارد البشرية والطبيعية أمر جلي للعيان في ضوء التغيرات التي تطرأ على الوضع

العالمي للقفر. وفي هذا الصدد اتخذ المؤتمر الثاني لرؤساء الدول والحكومات قرار بعقد قمة غير عادية حول العمالة والفقير والتحفيز من حدة الفقر، في واجادوجو، في سبتمبر 2004 بناء على دعوة كريمة من حكومة بوركينا فاسو. ومن ثم، فإن الأمر يقتضى حث الدول الأعضاء على إجراء المشاورات المتعددة القطاعات الضرورية لضمان تقديم أقصى ما يمكن من المدخلات في هذا المؤتمر المهم.

لجنة العمل والشئون الإجتماعية التابعة للإتحاد الأفريقي:

-202 عقدت الدورة الثانية لجنة العمل والشئون الإجتماعية التابعة للإتحاد الأفريقي، في كوتونو، بنين، من 19-24 إبريل 2004، وقد بحث هذا الإجتماع سلسلة واسعة من القضايا، وإن من أهمها: الإعلان وخطبة العمل بشأن تخفيف حدة الفقر، ومشروع خطبة العمل بشأن الإتجار غير المشروع في البشر وخاصة النساء والأطفال ومشروع خطبة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا ومشروع الإطار الإستراتيجي لإنهاج سياسة حول الهجرة في أفريقيا. ونظراً لأسباب مختلفة، فإن الهجرة في أفريقيا قد بلغت معدلات لا مثيل لها وتطلب إدارة منسقة على المستويات القومية والإقليمية والقارية. والهدف من ذلك هو التقليل إلى حد أدنى من تعرض المهاجرين للأخطار وكذلك الإستفادة من الهجرة حيثما ينطبق ذلك. وعلى هامش الدورة، عقدت مناسبات مهمنان، هما ندوة عن تأثير فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز على التنمية الإجتماعية – الإقتصادية في أفريقيا وذلك بالإشتراك بين مفوضية الإتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية. كما عقدت جلسة خاصة لبعض رؤساء الدول والحكومات من بنين وبوركينا فاسو وغانا ونيجيريا وتوجو وموزامبيق ورئيس وزراء النيجر، وذلك لبحث تحضيرات القمة غير العادية حول العمالة والفقير المشار إليها أعلاه.

-203 وفي ختام الدورة، اتخذت لجنة العمل والشئون الإجتماعية عدداً من التوصيات، فضلاً عن إقرار خطبة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا. أما عن تقرير وتوصيات دورة كوتونو، فهما مقدمان إلى المجلس لإقرارهما وإبداء آية توجيهات أخرى. وبصفة عامة، فإن الأمر يقتضى حث لجنة الشئون الإجتماعية والعمل على أن تكون أكثر فاعلية ومبادرة، كما يقتضى مطالبة مفوضية الإتحاد الأفريقي ببناء قدرتها على القيم بالدور المسند إليها لقدر أكبر من الفعالية. كما تم إبراز القيود المتصلة بتنسيق الكثير من القطاعات الإجتماعية تحت إجتماع دائم للجنة الفنية المتخصصة.

خامساً: الرعاية الاجتماعية:

بقاء الطفل وحمايته وتنميته:

-204 لكي تضطلع أفريقيا بدور له معناه ومغزاها في عالم العولمة للقرن الحادي والعشرين، فإنه يتطلب عليها الإستثمار في مجال أطفالها وشبابها. ويجب أن يبدأ ذلك بالوفاء بالالتزامات ذات الصلة مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. ومن بين التحديات التي تتطلب الإهتمام، التجارة غير المشروعية في الأطفال، وهذه ظاهرة تكتسب قوة دفع سريعة في القارة الأفريقية. وتعد هذه الظاهرة إنتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل، وذلك على الرغم من تعزيز الوعي الذي يقوم الإتحاد الأفريقي وشركاؤه. ونظراً لأن هذا يعد قضية تؤثر على كل من أفريقيا وأوروبا، فقد تناولتها الإجتماعات الإقليمية الثانية بين أفريقيا وأوروبا، مما أسفر عن وضع خطة عمل مشتركة للمفوضية الأفريقية والمفوضية

الأوروبية بشأن الإتجار غير المشروع في البشر ولا سيما النساء والأطفال. ويستلزم الأمر حتى الدول الأعضاء على استخدام خطة العمل هذه كدليل تسترشد به في سن التشريعات لمكافحة الإتجار غير المشروع في البشر، والعمل في شراكة وثيقة مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي لتنفيذها.

الأسرة الأفريقية:

-205 تعدد الأسرة مؤسسة مهمة في المجتمع، ولا سيما في أفريقيا. ومع ذلك، فإنها مهددة حالياً بتحديات كثيرة تواجهها القارة. وعندما أعلنت الأمم المتحدة عام 1994 ليكون العام الدولي للأسرة. كان قد تم تحقيق قدر كبير من الوعي بشأن الحاجة إلى مساندة هذا القطاع الحيوي في المجتمع. وإحتفالاً بالعيد السنوي العاشر للعام الدولي للأسرة، كلفت الدورة الثالثة للمجلس التنفيذي التابع للمفوضية الأفريقية الذي عقد في مابوتو في يوليوز 2003، مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع خطة عمل بشأن الأسرة في أفريقيا، وجدير بالذكر أن أفريقيا هي أول قارة تنهض بخطة عمل بشأن الأسرة والتي ستشكل أيضاً موقفاً مشتركاً لأفريقيا لدى القمة العالمية للأسرة المزمع عقدها في الصين في ديسمبر 2004. وقد رشحت الجمعية العامة للأمم المتحدة جمهورية بنين لتنظيم الإحتفالات بالعيد السنوي العاشر للعام الدولي للأسرة بالنسبة لمنطقة أفريقيا. ومن ثم، وفي هذا الصدد، ستطلق حكومة بنين خطوة العمل رسمياً في يوليوز 2004. ويقتضي الأمر مناشدة الدول الأعضاء تضافر الجهد للإحتفال بالعيد السنوي العاشر للعام الدولي للأسرة، وحثها على إطلاق وتنفيذ خطة العمل على المستوى القومي.

العقد الأفريقي للمعوقين (1999 - 2009):

-206 نظراً للصراعات المسلحة وحوادث المرور وغير ذلك من الكوارث الأخرى، فإن النسبة المئوية لذوى العاهات آخذة في الازدياد . وقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا أمانة في كيب تلون لتنسيق تحقيق أهداف العقد وتنفيذها بواسطة منظمات المعوقين. وفي سبيل مراقبة وتنفيذ العقد وخطة العمل المتعلقة به، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي لإعادة تأهيل المعوقين يعملان في تعاون وثيق مع أمانة عقد المعوقين والأمم المتحدة. ويقتضي الأمر حتى الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم للوفاء بإلتزاماتها لتعزيز رفاهية هذا القطاع المحروم من المجتمع.

تعزيز رفاهية المسنين والشيوخ:

-207 لقد حدث على مر السنين إنقلاب سكاني أسفر عن تزايد سريع في عدد كبار السن. ونظراً للصراعات السائدة ووباء فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز بصفة خاصة، فإن كبار السن يواجهون صعوبات متزايدة. وقد أقر رؤساء الدول والحكومات إطار سياسة وخطة عمل بشأن كبار السن، وذلك خلال قمتهم التي عقدت في ديربان في يوليوز 2002 ، بهدف تحسيين نوعية حياة كبار السن، وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي حالياً على نحو وثيق مع منظمة مساعدة كبار السن الدولية (هيلب إيدج إنترناشونال) لتنسيق تنفيذ إطار السياسة وخطة العمل. ومن ثم، فإن الأمر يقتضي مناشدة الدول الأعضاء الإستفادة من إطار السياسة عند وضع السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن وإنشاء آلية مراقبة لضمان تنفيذها.

سادساً: مكافحة المخدرات وما يتصل بها من جرائم:

208- تتفيداً لمقرر مابوتوا بشأن مكافحة تعاطي المنشطات في الألعاب الرياضية، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقي تعمل مع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا لوضع مشروع خطة عمل. وسوف يبحث هذا المشروع المؤتمر الوزاري الثاني التابع للإتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات والمزعزع عقده في موريشيوس في وقت لاحق من هذا العام. وسوف يقيم المؤتمر أيضاً وضع تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالإتجار غير المشروع في المخدرات وسوء استخدامها (2002 – 2006). وفي هذا الصدد، فإن الأمر يستدعي حث الدول – التي لم تقدم تقاريرها المرحلية إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي – أن تفعل ذلك.

سابعاً: الثقافة:

209- وفي ميدان الثقافة أجريت أيضاً مشاورات واسعة أشركت فيها المؤسسات الحكومية والدول والرابطات المهنية والقطاع الخاص وفرادى الخبراء والشخصيات البارزة. وكانت المساهمات العالية المستوى التي سجلت مصدر إلهام لوضع الرؤية والمهام، ذلك لأن الثقافة بالمعنى الكامل تتضمن المثل العليا والقيم لشعب ما، وهي التي تعطي المغزى والتوجيه لأي مشروع من مشاريع المجتمع.

210- باتفاق مع الخبراء المستشارين أود أن أؤكد – بوجه خاص – على صناعات الثقافة باعتبارها عوامل تنمية تحظى فيها القارة الأفريقية بمزايا نسبية من دون منازع. ويتعلق الأمر هنا بتشجيع التنوع الثقافي في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وتعزيز المعارف والدرأية والملكية الفكرية ومن أجل الأسباب ذاتها فإني عازم أكثر من أي وقت مضى على التكفل بالميدان الرياضي الذي يسهم – إلى جانب الثقافة – وبقدر كبير في تصحيح الصورة السلبية لإفريقيا في العالم.

211- ومن جهة أخرى – وفضلاً عن ضرورة فتح مكتب تابع للإتحاد الأفريقي في باريس، في وقت لاحق، فإني اعتزم مراجعة الاتفاق بيننا وبين منظمة اليونسكو ودعم تعاوننا مع هذه المؤسسة ذات الأهمية الواضحة. وأخيراً سأبذل جهوداً لأجل دعم شبكات المؤسسات والرابطات الثقافية الأفريقية والاستفادة منها باعتبارها عوامل تكامل.

رموز الإتحاد الأفريقي : الشعر والعلم والنشيد:**ثامناً:**

212- تدعيمًا لوضع الإتحاد الأفريقي وهويته ، فإنه يتبعن أن يكون له سمة أو علامة أو إشارة تدل عليه وتمثله ، أي شعار وعلم ونشيد . وفي هذا الصدد ، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقي أنشأت – حسب تكليفها – فريق عمل، قام بمساندة من هيئة خبراء (محكمين) – ببحث وعرض المقترنات، فضلاً عن رموز منظمة الوحدة الأفريقية القيمة. وفي مارس 2004 بحثت دورة المجلس التنفيذي المقترنات المقترنة بشأن الشعر والعلم وأوصي المجلس بالإبقاء على رموز منظمة الوحدة السابقة. أما بالنسبة لمقترنات النشيد ، فقد تم بحثها فيما بعد ومن المقرر رفعها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها. وبعد ذلك سينظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في المقترنات النهائية بشأن العلم والشعار والنشيد.

13- التعاون الأفريقي – العربي**المعرض التجاري الأفريقي – العربي السادس:**

- 213- أقيم المعرض التجاري الأفريقي – العربي السادس في الفترة من 5-14 ديسمبر 2003 بدار السلام ، تتنزانيا.
- 214- وبالتوالي مع المعرض، عقدت ندوة للمستثمرين في 8 ديسمبر 2003 كما عقدت أربع اجتماعات لمستررين والبائعين في قطاعات المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية ومواد ومعدات البناء والسلع الكهربائية المتوسطة والأدوات المنزلية والتحف اليدوية وسلع الهدايا في 9 ، 11 ، 12 ، 13 ديسمبر 2003 بهدف تسهيل المفاوضات التجارية بين الموردين والمستررين لسلع محددة . كما تم أيضاً تنظيم لقاءات تشاورية بشأن تقييم المعرض التجاري الأفريقي العربي وإنشاء شبكات بين المتعاملين الاقتصاديين لكل من الجانبيين.
- 215- وقد كان عدد المشاركين في المعرض التجاري الأفريقي – العربي بالقياس إلى المعارض الخمس المماثلة السابقة – معمولاً مع ذلك ، ومع الأخذ في الاعتبار أهمية المناسبة والعدد الكبير للدول في المنطبقين ، فإن عدد الزائرين الذي يبلغ حوالي 46% كان دون المتوقع إلى حد كبير.
- 216- ومن المعتقد أن طول الوقت والإجراءات المطلوبين للوصول إلى العارضين الفعليين في كل دولة والقيود المالية والدعائية غير الكافية ومشاكل الاتصالات والنقل كلها أمور مسؤولة عن الأداء المتدني للمعرض التجاري الأفريقي العربي بصفة عامة.
- 217- وبغض النظر مما هو مذكور أعلاه ، فإنه من المعتقد أيضاً أن الأسلوب الحالي لتنظيم المعارض على مستوى الجهات المنسقين ، وهم مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للجامعة العربية، وتجاهل الدور الحيوي للقطاعات الخاصة في هذه العملية. كانوا يمثلان قياداً خطيراً ويستدعي إعادة النظر في الأسلوب والنهج برمتها.
- 218- وفي ضوء هذه الخلفية ، فإن الاجتماع التشاوري بشأن تقييم المعرض التجاري الأفريقي – العربي والذي عقد على هامش المعرض التجاري الأفريقي – العربي في ديسمبر 2003 بدار السلام ، اقترح إجراء تقييم شامل للمعرض التجاري الأفريقي – العربي بهدف تعزيز فاعليته في المستقبل . وتم أيضاً إبداء توصية لإنشاء اتحاد القوي الفاعلة الاقتصادية الأفريقية والعربية ، كما تم إنشاء لجنة منسقة لهذا الغرض.
- 219- أبلغ السودان ، باعتباره دولة عربية ، المفوضية من خلال الجامعة العربية أنه سيستضيف المعرض التجاري الأفريقي – العربي خلال عام 2005 .

المعهد الثقافي الأفريقي العربي:

- 220- عقد المعهد الثقافي الأفريقي – العربي ، الذي أنشيء في إبريل 2002 في باماكو بمالي ، حتى الآن أربعة اجتماعات لمجلسه التنفيذي ، واجتماعاً واحداً للمجلس الأكاديمي.
- 221- ومع ذلك ، وعلى الرغم مما ذكر أعلاه ، فإن المعهد يواجه حالياً مشاكل حادة من الناحية المالية والموارد البشرية فالميزانية السنوية والمثبتة عند 500000 دولار والتي يدفعها الاتحاد الأفريقي مناصفة مع جامعة الدول العربية. لا تدفع في الوقت المناسب ، كما أن المعهد ليس قادراً على إلتقاط تمويل من الخارج لمساندة أنشطته . وعلى الرغم من مضي أكثر من عامين منذ إنشائه ، فإن المعهد لم يشرع بعد في تنفيذ أنشطة برنامجه . كما أن برنامج العمل الذي اعتمدته المعهد ليس متسلقاً ومتماساً وسلساً. ومن ثم ، فإن هذا الوضع المزعج يدعو إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من جانب كلا الطرفين . ومن ناحية القوة البشرية العاملة ، فإن للمعهد مديرًا عاماً واحداً موظفاً للمالية وأثنين من المعاونين.

- 222- ترى المفوضية أن المعهد يجب أن يقوم بتلبية أهداف أكثر معاصرة وأهميته من مجرد كونه منسقاً للتعاون الثقافي. وفي ضوء هذا كله، فإن المفوضية تقترح تحويل المعهد الأفريقي – العربي إلى معهد للدراسات الاستراتيجية الأفريقية – العربية ، ويمكن وضع طرق إنشائه عند ضمان الموافقة الرسمية من الطرف المعنى.

14- البنية التحتية والطاقة

- 223- يحتل إنشاء وتدعم شراكات لتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي في البنية التحتية والطاقة مكاناً محورياً في أنشطة المفوضية خلال الفترة موضوع التقرير. وإن التحديات المتعلقة بمتطلبات الموارد والقدرة اللازمة لتنمية النقل والاتصالات والسياحة والبنية التحتية والطاقة تحديات جسيمة. ومع ذلك، فإن المفوضية تميل إلى تحقيق نتائج ملموسة ومرئية في هذا المجال، وذلك من خلال التنفيذ الفعال لبرنامجها الرباعي السنوات. ومن بين التطورات الرئيسية في هذا المجال خلال هذه القمة ما يلي:

النقل الجوي:

تدعيم اللجنة الأفريقية للطيران المدني:

- 224- دعا رئيس وأمين عام لجنة الطيران المدني الأفريقي – وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي – المفوضية في 18 فبراير 2004 لمناقشة مستقبل لجنة الطيران المدني الأفريقية في ضوء إنتهاء مساندة المنظمة الدولية للطيران المدني الوشيك في نهاية ديسمبر 2004 . وفي نفس ذلك الاجتماع تم إبلاغ اللجنة بالمشكلة المزمنة، وهي مشكلة عدم سداد مساهمات الدول الأعضاء والتي تمخضت عن متاخرات ضخمة وجعل لجنة الطيران المدني الأفريقي معتمدة اعتماداً كبيراً على إعانات المنظمة الدولية للطيران المدني. وهذا يعني أنه إذا لم تتخذ الدول الأعضاء أي إجراء لتحسين ماليات المنظمة ، فإن أنشطتها ستتوقف بعد ذلك التاريخ مباشرة.

- 225- بعد مناقشات مكثفة – أكد كل من الطرفين الحاجة إلى تدعيم المنظمة الأفريقية للطيران المدني كوكالة متخصصة مستقلة تابعة للاتحاد الأفريقي حول مسائل الطيران المدني والنقل الجوي . وتعهدت اللجنة بإجراء دراسة لهذا الموضوع ، لتحديد الإجراء المناسب الذي يتعين اتخاذها في هذا الخصوص. والنشاط مدرج في خطة عمل الاتحاد 2004 – 2007.

- 226- وفضلاً عن ذلك ، فإن اللجنة دعيت لحضور الدورة الجامعة السابعة عشرة للجنة الأفريقية للطيران المدني وحضرتها بالفعل في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا خلال الفترة من 10-14 مايو 2004 ، حيث تم بحث مختلف القضايا ذات الطبيعة الفنية والإدارية أما عن المسائل المتعلقة بتنفيذ مقرر ياموسكرو بشأن تحرير خدمات النقل الجوي وتيسيرها والمنافسة والشخصية والاستقلال الذاتي لسلطات الطيران المدني ، ففضلاً عن مراقبة السلامة والأمن ، فقد تم بحثها في الشق الفني من الاجتماع . ومن المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في تعزيز وتسهيل وتدعم تنمية وتطوير صناعة الطيران المدني في أفريقيا. وربما تكون تسوية النزاعات في سياق تحرير السوق والتكامل إحدى المسؤوليات الرئيسية للاتحاد.

- 227- ركز جدول الأعمال الإداري على القضايا المتعلقة بالتمويل وتنفيذ البرامج وإنخاب هيئة اللجنة الأفريقية للطيران المدني واختيار المرشحين الأفاريقين لمجلس المنظمة الدولية للطيران المدني، وقد انتخبت الدول التالية لهيئة مكتب المنظمة الأفريقية للطيران المدني، وهي : جنوب أفريقيا، الجابون ، كينيا ، الجزائر ، كوت ديفوار ، زامبيا.
- 228- تم اعتماد المرشحين الأفاريقين لمجلس المنظمة الدولية للطيران المدني كما يلي: مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا للفئة 2 ، والكاميرون وإثيوبيا وغانا وموزمبيق وتونس للفئة . ويرجى من المجلس التنفيذي اعتماد هذه الترشيحات ، فضلا عن حث الدول الأعضاء على مساندتها بالإجماع أثناء الانتخابات وبعدها.

مجموعة العمل بشأن السيطرة على المجال الجوي الأفريقي:

- 229- في أوائل مارس 2004 ، عقد اجتماع لخبراء الطيران المدني من المجموعة الاقتصادية والنقية لأفريقيا الوسطى ورابطة شركات الطيران الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ووكالة سلامة الطيران المدني في أفريقيا ومدغشقر ، وذلك لمساعدة اللجنة في وضع برنامجها لقطاع الطيران المدني. وكانت القضية الرئيسية لاهتمام الاجتماع هي ضعف وضآل الموارد التي تقييد صناعات النقل الجوي القومية. وببحث الاجتماع أيضاً القضايا الفنية والتسوية المؤسسية في القطاع. وكان من توصياته الرئيسية ما يلي:

- ترشيد المجال الجوي الأفريقي.
 - إنشاء المجموعة الأفريقية للسلامة والأمن الجويين.
 - وضع إستراتيجية للتعجيل بتحرير وتسهيل خدمات النقل الجوي من خلال تنفيذ مقرر ياموسوكرو لتحرير أسواق النقل الجوي.
 - إدراج مقرر ياموسوكرو في آلية مراجعة النظرة الأفريقية.
 - النهوض بشركات الطيران الإقليمية القابلة للنماء.
- 230- يرجى من المجلس التنفيذي إقرار التوصيات المذكورة وتوفير الموارد الضرورية للجنة التنفيذية.

اجتماع وزراء النقل لجتماع دول الساحل والصحراء:

- 231- دعيت اللجنة إلى اجتماع الوزراء المسؤولين عن النقل والبنية التحتية بجتماع دول الساحل والصحراء، وقد حضرته بالفعل في إنجمانيا ، تشاد خلال الفترة من 19-20 مايو 2004 . وقد بحث الاجتماع برنامجاً شاملًا للتعاون من أجل ترقية البنية التحتية للنقل وخدماته في المنطقة ، وهو ما يتم السعي من أجله للحصول على مساندة الاتحاد الأفريقي والنيباد وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.
- 232- كانت النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها الاجتماع هي إقرار إعلان إنجمانيا باعتباره وثيقة إطارية لتربية البنية التحتية للنقل وخدماته في منطقة الساحل والصحراء . وفي هذا الصدد ، فإنه سوف يتبع على الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد إيجاد سبل ووسائل مساندة وتسهيل تنفيذ مشروعات الطريق السريع والسكك الحديدية عبر الصحراء التي اقترحتها هذه المنطقة . وتعتبر هذه المشروعات مفتاحاً لتعزيز الربط بين شمال أفريقيا وسائر مناطق القارة.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:**تنفيذ المقرر (III) EX/CL/DEC.61 : القمة العالمية حول مجتمع المعلومات:**

-233 تجري حالياً التحضيرات للمرحلة الثانية للقمة العالمية بشأن مجتمع المعلومات المقرر عقدها في العاصمة التونسية في عام 2005 . وتنتزع الاهتمامات الرئيسية لأفريقيا بالنسبة لتكوين مجتمع معلومات عالمي، والذي ستبحثه القمة، بما يلي:

- إقتسام المعرفة والوصول إليها على قدم المساواة .
- الوصول إلى معدات تسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة.
- إحترام حقوق الإنسان الأساسية والتوعي الثقافي .
- تعزيز استخدام المضمون المحلي بقدر الإمكان واللغات المحلية.
- إنشاء صندوق التضامن الرقمي .

-234 ومن ثم ، فإن إفريقيا يتعين عليها التحضير الجيد في تستطيع أن تبرز وتحقق الأهداف المذكورة أعلاه في القمة. أما عن تفاصيل كيفية أن تعد إفريقيا نفسها لهذه المناسبة ، فهي واردة في تقرير رئيس المفوضية حول هذا الموضوع.

إنشاء حيز للترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا:

-235 انتهت اللجنة من الصياغة النهائية لإعداد وثيقة المشروع بإنشاء حيز للترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لأفريقيا. وسوف يؤدي تنفيذ المشروع إلى تنسيق السياسات والمعايير ومواعيدها في القارة لتعزيز إتاحة الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها وإتاحتها للجميع . وستقدم وثيقة المشروع إلى المجلس التنفيذي وإلى المؤتمر للموافقة، ويتم بعدها إطلاق دراسة شاملة في وقت لاحق خلال العام.

معرض الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا 2004:

-236 عقد على هامش معرض الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفريقية لعام 2004 الذي أقيم في القاهرة من 10-4 مايو 2004 منتدى للشباب حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشاركت المفوضية في هذا المنتدى . وفيما يلي ما أبداه الشباب من توصيات:

- إنشاء لجان للسياسة القومية والتنظيم تضم مسئولين حكوميين وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف ضمان تحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الخدمات الفعالة.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم واستخدام - في هذا الصدد - اللغات المحلية في برامج الخط المباشر التعليمية للوصول إلى المزيد من الشباب الأفريقي.
- إنشاء مراكز إبداعية فنية في كل جامعة واحدة على الأقل في كل دولة لتوفير المساعدة الفنية والمالية والإدارية لمشروعات الشباب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية ، وذلك باستخدام – من بين أمور أخرى - تكنولوجيات منخفضة التكاليف وتشجيع استثمار القطاع الخاص وإنشاء مراكز لاسلكية ومقاهي الكترونية في المدارس الابتدائية الريفية.
 - إنشاء منتدى للشباب في كل دولة لتعزيز المعلومات والاتصالات.
- 237- نظراً لأهمية التوصيات المذكورة أعلاه ، ومع الأخذ في الاعتبار أمل وتوقعات الشباب الأفريقي الذي شارك في منتدى الشباب الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، فإن المفوضية تتعمد بالمبادرة في تنفيذ هذه التوصيات . كما أن الأمر يقتضي أيضاً حث الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم بالنسبة لهذه التوصيات التي تهم مجالات إختصاصها.

مبادرة النباد بشأن المدارس الإلكترونية:

- حضرت المفوضية ندوة حول مبادرة النباد بشأن المدارس الإلكترونية ، والتي عقدت في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا من 13 - 15 مايو 2004 . وتهدف هذه المبادرة – والمدرجة في برنامج السنوات الأربع التابع للاتحاد الأفريقي – إلى ربط حوالي 600000 مدرسة ابتدائية وثانوية بالإنترنت للنهوض بالتعليم عن بعد من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وقد بحثت الندوة مفهوم المدارس الإلكترونية وأهدافها وطرق تنفيذها بما في ذلك الاحتياجات البشرية والمالية والموارد المادية .
- 239- تعتبر مبادرة المدارس الإلكترونية حيوية بالنسبة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا ، نظراً لأنها يمكن أن تهيئ أجيال الشباب الأفريقي تهيئة جيدة لتلبية مطالب مجتمع المعلومات العالمي . وفي هذا الصدد ، فإن المفوضية تبذل جهوداً متضامنة وتسهيل تنفيذ هذا المشروع وضماناً لإمكانية الحصول على الموارد المالية الكافية لتنفيذ المشروع تنفيذاً سلساً ، فإننا نوصي بإنشاء آلية قارية لهذا الغرض ، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ولجنة أفريقيا الإلكترونية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة الآخرين . ويجب أن يكون مصرف التنمية الأفريقي في مقدمة هذه الجهود. كما أن الاشتراك الشخصي لرئيس المفوضية في هذه الجهود من شأنه أن يضاعف من أهمية المشروع ويحذب اهتمام شركاء التنمية ويؤدي إلى تحقيق المشروع تحقيقاً ناجحاً وموافقاً .

تفعيل لجنة الطاقة الأفريقية:

- إن تفعيل لجنة الطاقة الأفريقية التي أنشئت بقرار المؤتمر (AHG/167/XXXIV) في لوساكا في يوليو 2001 لا يزال معلقاً . حتى الآن لم يصدق على اتفاقية لجنة الطاقة الأفريقية سوى 6 ست دول فقط وهو ما يقل إلى حد كبير عن الحد الأدنى لوثائق التصديق البالغ قدره 15 وثيقة تمكن من دخول اللجنة في حيز التنفيذ. ومن ثم، فإنه لمن الأهمية البالغة أن تدرك الدول الأعضاء المأزرق الذي تواجهه لجنة الطاقة الأفريقية وقطاع الطاقة في أفريقيا وأن تلتزم من جديد بتفعيل لجنة الطاقة الأفريقية .

اجتماع وزراء الطاقة الأفارقة:

- 241- اشتركت المفوضية مع برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في تنظيم اجتماع وزراء الطاقة الأفارقةين والذي انعقد في نيروبي بكينيا من 7 - 8 مايو 2004 ، وقد تركز الاجتماع

على بحث النهوض بالطاقة المتجددة في أفريقيا ولا سيما إقرار بيان لتقديمه إلى المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة الذي عقد في بون بألمانيا في أوائل يونيو 2004 . وفي هذا الصدد، فإن صياغة استراتيجيات تسهيل تنمية مصادر الطاقة المتجددة والاستفادة منها واردة في خطة عمل المفوضية.

- 242- بروزت في هذا الاجتماع أيضا، قضية الآليات المؤسسة لقطاع الطاقة، حيث تم التأكيد على ضرورة إنشاء منتدى وزاري لقطاع الطاقة. وفي هذا الصدد فإنه كان قد طلب من الاتحاد الأفريقي إنشاء منتدى وزاري لصناعة الطاقة تحت إشرافه كضرورة ملحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المفوضية ستعجل بتنفيذ قرار لوساكا (AHG/160.XXXVII) بشأن تفعيل اللجان الفنية المتخصصة.

مواءمة السياسة والتوحيد القياسي في صناعات الكهرباء والنفط:

- 243- تعزيزاً وتسييلاً لإنشاء لجان الطاقة الكهربائية ، فإن المفوضية تعمل الآن مع اتحاد منتجي وناقلی وموزعی الكهرباء في أفريقيا لتنسيق السياسات والمعايير في هذا القطاع الفرعی . وفي هذا الصدد، فإنه من المخطط إنشاء لجنة كهربائية ٠ فنية في برنامج السنوات الأربع للاتحاد الأفريقي. كما أن المفوضية تعتمد أيضاً - بناء على مشاورات مع رابطة منتجي البترول الأفارقة - إجراء دراسة شاملة عن القطاع الفرعی للنفط والغاز بهدف وضع سياسة واستراتيجية واقعية لتوجيه وإرشاد تنمية واستقلال موارد الطاقة الحساسة في القارة.

15- الاقتصاد الريفي والزراعة

- 244- تعتبر تنمية القطاع الزراعي في أفريقيا ذات أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي، فضلاً عن التنمية الزراعية المستدامة ولا سيما في ضوء الإمكانيات الزراعية الهائلة في أفريقيا. ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات، وعلى الرغم أيضاً من حقيقة أن غالبية سكان القارة يعملون في هذا القطاع، فإن الزراعة في القارة لا تزال متخلفة على مدى العقود الأربع الماضية. ونتيجة لذلك ، فقد عجزت أفريقيا عن إطعام العدد الهائل والمتساوى لسكانها. وأن هذا الوضع مستمر نتيجة لعوامل إسهامية مختلفة بما في ذلك نقص تمويل هذا القطاع من جانب الحكومات القومية والتغيرات المناخية المعاكسة والأساليب الزراعية غير الملائمة. وإن هناك حاجة ماسة إلى أن تتناول القارة المشاكل التي تواجه هذا القطاع إذا كان لابد لنا من تحقيق غايات التنمية في الألفية الثالثة بتخفيض عدد الجوعي والفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي.

- 245- دعا القرار (II) AU/10 ASSEMBLY الذي اتخذ في مابوتوكو بشأن إنعاش القطاع الزراعي ربما في ذلك الثروة الحيوانية والثروة السكنية - إلى وضع سياسات وإستراتيجيات ملائمة، يمكن أن تؤدي إلى تحسين انتاجية وإنناج هذا القطاع. وطبقاً لقرار اتخاذ المؤتمر، فقد عقدت قمة غير عادية بشأن الزراعة والمياه في سرت بليبيا في فبراير 2004 ، لوضع استراتيجيات متعلقة بالزراعة والمياه. وكان من بين النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها القمة إعلان سرت حول تحديات تنفيذ تنمية متكاملة ومستدامة في الزراعة والمياه في أفريقيا. وقد أبرز إعلان سرت وأكّد التحديات العديدة التي تواجهها أفريقيا في تحسين قطاعي الزراعة والموارد الطبيعية لديها.

- 246- تحرص الخطة الاستراتيجية للمفوضية للفترة 2004 – 2007 على معالجة قضايا مثل إنشاء السوق المشتركة الزراعية وصناديق التنمية الزراعية ومراكيز البحوث المتقدمة والتنمية وإقامة الآليات لاقتسام موارد المياه وإدارتها وتعزيز السلع الاستراتيجية الزراعية والنهوض بإنتاج الموارد الحيوانية ، فضلاً عن تحويل الهيئات المؤسسية ذات الصلة إلى لجان فنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، وفضلاً عن ذلك ، فإن المفوضية تتعاون على نحو وثيق وفعال مع منظمة الأغذية التابعة للأمم المتحدة لإجراء الدراسات ذات الصلة بغية الإسراع في إنشاء سوق مشتركة للمحاصيل الغذائية الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد ضمنت المفوضية مؤخراً التزام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بتوفير 333000 مليون دولار قيمة مساعدات فنية لإجراء هذه الدراسات. وتود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لمنظمة الأغذية والزراعة وتدعوا إلى تعاون وتضافر المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات القومية مع فرق الدراسة التي ستشارك في إجراء الدراسة.
- 247- واجهت القمة غير العادية تحديات كثيرة بما في ذلك ضيق الوقت الذي لم يتيح الفرصة أمام بعض الدول الأعضاء للقيام بالتحضيرات المناسبة وخاصة إعداد ووضع وثائق العمل . وفضلاً عن ذلك ، فإنه لم تكن هناك ميزانية للعمل التحضيري ، وأن أنشطة المفوضية كانت محصورة في هذا النطاق، كما أن اللجنة التحضيرية واجهت صعوبة كيري في تحديد الموضوع الرئيسي والنتيجة المتوقعة نظراً لأن الاقتراح المطروح على القمة لم يكن قائماً على أساس قرار محمد بعินه وإنما على أساس تعبير عام عن الحاجة إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك ، فإن إدارة الاقتصاد الريفي كان لديها عدد محدود من العاملين ، فضلاً عن أن الوقت المحدد لاجتماعات الخبراء والوزراء كان قصيراً ومتقارباً بحيث لا يسمح بتناول القضايا تتولاً كافياً ولا يسمح بكتابية التقارير.
- 248- يجب أن تقوم مؤتمرات القمة في المستقبل على أساس قضايا محددة وأهداف واقعية ، وعلى قرارات ملموسة بحيث تتيح للمفوضية الوقت والمجال والوضوح اللازم لعمل التحضيرات الملائمة . ويجب إفساح المجال المناسب أمام المجتمعات وتخصيص الموارد الكافية لأنشطة التحضيرية.

تخصيص 10% من ميزانية الدول الأعضاء الوطنية للزراعة:

- 249- حظي الاقتراح علي الدول الأعضاء بتخصيص 10% من ميزانياتهم القومية للتنمية الزراعية بمزيد من المساندة في إعلان سرت حول الزراعة والمياه بتاريخ فبراير 2004 . وتقترح المفوضية – من خلال خطة عمل النيابad للقطاع الزراعي – استراتيجية لإقامة نظام متابعة بالتعاون مع الشركات أمثال منظمة الأغذية والزراعة والمصرف الأفريقي للتنمية والبنك الدولي. ومن التحديات التي ستواجهها المفوضية هو كيفية ضمان التزام الدول الأعضاء بمقتضيات تقديم تقارير نظم المتابعة المزعزع إنساؤها. ولهذا الغرض، فإنه يجري حالياً وضع نهج ذي مرحلتين. وتطوي المرحلة الأولى على وضع النظام وصياغته، بينما ستتركز المرحلة الثانية على تدعيم قدرة الدول الأعضاء على تفعيل النظام وتشغيله . ولقد تم إعداد الاقتراح وتقديمه إلى الجهات المانحة المحتملة للتمويل.
- 250- من المقترح أيضاً أن يبحث المجلس إمكانية استخدام الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة التابعة للنيباد ، والتي يمكن أن توفر فرصة جيدة وأن كانت محدودة للمتابعة مع الدول

الأعضاء . وربما يكون إنشاء لجنة فنية متخصصة على وجه السرعة – والتي سيمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد – بمثابة وسيلة فعالة ومنتظمة لضمان ومراقبة تنفيذ الالتزام بتخصيص 10% من الميزانية القومية لصالح التنمية الزراعية وربما يود المجلس أيضاً أن ينظر في هذه القضية.

الاتفاقية المعدلة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية:

- 251 اعترافاً بالحاجة إلى عمل جماعي لتناول الاتجاهات نحو تدهور البيئة والموارد الطبيعية في القارة والتصدي لهذه الاتجاهات ، إنتم قرار المؤتمر (II) ASSEMBLY/AU/DEC.9 الذي عقد في مابوتو الاتفاقية الأفريقية المعدلة بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . وتواصل إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بالتعاون مع مكتب المجلس القانوني ، حتى الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الاتفاقية منذ إقرارها . ولم يوقع على هذه الاتفاقية حتى الآن سوى ثمانى عشرة دولة .
- 252 لم تبد الدول الأعضاء حماساً كبيراً لاتخاذ الخطوات الازمة للتلوّيق على الاتفاقية والتصديق عليها . ومن ثم ، فإن المفوضية تواجه تحدي مواصلة حث الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الاتفاقية في الشهور القادمة . وقد أدرجت المفوضية هذا العنصر الخاص بحمل الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاقية في خطتها الاستراتيجية ، وستبذل الجهود في غضون السنوات الثلاث القادمة لحمل المزيد من الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقية .

الصندوق الخاص لمساعدة الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا:

- 253 إن استجابات أفريقيا وشركائها في التنمية إزاء حالات الكوارث الطارئة لا تزال حتى الآن استجابات كرد فعل بصفة أساسية متمثلة في توفير مساعدات الإغاثة للسكان المتضررين . ولم يبذل أي جهد – إلا القليل للحد من المخاطر أو الحيلولة دون وقوعها أو الحد من تكرارها ومن عواقب وأثار هذه الكوارث . وقد اعترف قرار المجلس (II) EX/CL/DEC.54 الذي أتخد في مابوتو بشأن صندوق الطوارئ الخاص لمواجهة الجفاف والمجاعة في أفريقيا بالحاجة إلى إجراءات تخفف من حدة الجفاف والمجاعة وحالات الطوارئ البيئية الأخرى . وتنشيا مع ذلك ، استنتمت المفوضية وأمانة النبیاد ببرنامجاً لوضع استراتيجيات إقليمية للحد من مخاطر الكوارث . وفضلاً عن ذلك ، فإن كلاً الجهازين تواصلان المشاركة على نحو فعال في فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة . ونتيجة لذلك ، تكونت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث فريق عمل بشأن الحد من الكوارث في أفريقيا . ويضم هذا الفريق أعضاء من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء من الوكالات المتخصصة الإقليمية . ويقوم هذا الفريق أيضاً بتقديم الدعم الفني لمبادرات الاتحاد الأفريقي – النبیاد والتي أسفرت عن الاستراتيجيات الإقليمية بشأن الحد من أخطار الكوارث والتي بحثها المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة ، وهي جاهزة ليعتمدتها المجلس حسبما يقتضي الأمر .

- 254 أما عن طلب المفوضية استخدامات وسيلة لتمويل التنمية في الصندوق الخاص لمساعدة الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة لتمويل أنشطة التخفيف من حدة الجفاف ، فإنه لا يزال قيد الموافقة . وبعد إقرار المجلس للاستراتيجيات المقترنة ، فإن التحدي بالنسبة للدول الأعضاء هو أن تدمج هذه الاستراتيجيات في برامجها التنموية القومية وخاصة

برامج الحد من الفقر ، ثم تتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وإن هذا ليتطلب موارد مخصصة للمفوضية لكي تتمكن من مساعدة الدول الأعضاء في هذا الجهد التنموي. وستقوم المفوضية بالمتابعة مع لجنة السياسة التابعة لصندوق طوارئ البغاف والمجاعة لضمان أن هناك وسيلة مستدامة للتمويل – في شكل آلية مخصصة لأنشطة التخفيف – قد استحدثت في الصندوق. ونأمل أن يصدر المجلس موافقته على استحداث هذه الوسيلة التمويلية في المستقبل القريب.

تحدي القضاء على نباية تسي وداء المثقبيات في أفريقيا:

- إن داء المثقبيات الذي تنقله ذبابة تسي تسي مرض مدمر يصيب الإنسان والحيوانات المحلية في 37 دولة في أفريقيا، ويفضي إلى الوفاة والهزال والإنتاجية المتناقصة وخسائر اقتصادية فادحة. ومن ثم ، فإن هذا المرض يعد عقبة كبرى أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.
- 255 طبقا للقرار AHG/DEC.156 (XXXVI) الذي يحث الدول الأعضاء على أن تشرع في شن حملة في عموم أفريقيا للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ، أنشأت المفوضية مكتبا لتنسيق حملة للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات والذي كان خاضعاً في البداية لإدارة تساندها وكالة الطاقة الذرية الدولية، ولكن تم إدماجه في الهيكل التنظيمي للمفوضية منذ قمة مابوتو. ويقوم مكتب تنسيق الحملة، بالتعاون مع الدول الأعضاء المتضررة والمنظمات القومية الدولية وغيرها من الشركاء الآخرين، بتبني العناصر السياسية والمالية والفنية للحملة والمطلوبة لضمان العمل المتواصل وتعزيز الكفاءة في تنفيذ أهداف مبادرة الحملة للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في أفريقيا. وأن مكتب تنسيق هذه الحملة مفوض بمهمة تذكير الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي بالتزاماتها الفردية والجماعية لتلبية متطلبات حملة للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ، كما وأنه مكلف أيضاً بمهمة حشد المساندة والالتزام والترويج لأعمال التدخل وتنسيق أنشطة الحملة وقد اشترك بالفعل عدد من الدول في غرب وشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي في العمل لتنفيذ أهداف مبادرة حملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات . وقد أبدى البنك الأفريقي للتنمية إهتماماً بتوفير إطار عمل لمساندة برامج القضاء على ذبابة تسي تسي.
- 256 لا تزال القوة العاملة في مكتب الحملة ضعيفة ، مما يعيق ويعيق المفوضية في قيامها بحملات التوعية الكافية ، كما واجهت صعوبات في اقناع الدول الأعضاء بإدراج القضاء على ذبابة تسي ومحاربة داء المثقبيات في أولوياتها التنموية.
- 257 على مستوى مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابعة للاتحاد الأفريقي، تم تنفيذ الزراعة في المناطق التي تم فيها مكافحة ذبابة التسي التسي ، والمستخدمة كمدخل لأنشطة التنمية الريفية المتكاملة، وذلك في خمس دول شرق أفريقيا، وهي : إثيوبيا و肯يا ورواندا وتanzانيا وأوغندا . وسينتهي هذا المشروع في ديسمبر 2004 . وستستغرق المفوضية مع شركائها للاستفادة من التجارب والدروس المستمدة من مشروع الزراعة في المناطق التي تم فيها مكافحة ذبابة التسي التسي وذلك في إطار مشروعات حملة القضاء على ذبابة التسي التسي وداء المثقبيات في عموم أفريقيا في مختلف البلدان.

احياء مشروع التنمية المتكامل لمرفوعات فوتا جالون:

259- اتخذت المفوضية خطوات لإحياء مشروع التنمية المتكاملة لمرتفعات فوتا جالون. ولعلكم تذكرون بأنه كان قد تم التوقيع على اتفاقية للمقر الرئيسي في مابوتوا لهذا الغرض. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً بإجراء دراسة لإعادة تصميم ووضع المشروع بأكمله وعلى الرغم من أن هذا البرنامج قد يواصل تلقي بعض التمويل من شركاء التنمية للاتحاد الأفريقي، فإنه من المحمّن على الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تخصص موارد كافية لهذا المشروع الريادي لإدارة الموارد الطبيعية المتكاملة لكي يواصل استمراريته واستدامته.

المراكز الأفريقية للقاولات البيطرية:

260- إن تعزيز إنتاج وتجارة اللقاولات والمنتجات البيطرية الأخرى المصنوعة محلياً لا يلقى اهتماماً كبيراً في معظم دول الاتحاد الأفريقي. وفي محاولة من جانب المفوضية للتركيز على هذه القضية، فقد تولت المفوضية المسؤولية عن مركز اللقاولات البيطرية لعلوم أفريقيا وأبرمت اتفاقية استضافة مع إثيوبيا التي كانت تستضيف المركز عندما كان خاصعاً لإدارة منظمة الأغذية والزراعة. ويجري حالياً وضع خطة عمل لتنفيذ مهمة المركز.

261- ستبذل الجهود لحشد الموارد اللازمة لهذا المركز. وعند إطلاق المركز في مارس 2004 لم يكن لديه من التمويل الخارجي إلا ما يكفيه لمدة تسعة أشهر. ونتيجة لذلك، فإنه يتبع على المفوضية أن تحشد - بحلول ديسمبر 2004 - الموارد الداخلية والخارجية لتدعم المركز.

المكاتب الأفريقية للثروة الحيوانية:

262- واصلت المفوضية، من خلال مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع لها ، الاهتمام بالبرامج المحددة الجارية حالياً مثل مشروع الرابطة البيئية للماشية والحياة البرية ومشروع الصحة الحيوانية وعلم الأوبئة المحلي. في بينما يتناول المشروع الأول تسوية النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية المشتركة والمتناقصة بين الماشية والأحياء البرية وتأثير ذلك على تدهور البيئة في أفريقيا الشرقية ، فإن المشروع الثاني يتناول إطار عمل لوضع قيادة سياسة مساندة الماشية الهزيلة في القرن الأفريقي. وقد قامت المفوضية بتجارب استرشادية لتحسين تسويق الماشية ومنتجاتها الألبان من مناطق المراعي ، كما أنها تعمل على نحو وثيق مع برنامج PACE التابع لمكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية لوضع مفهوم التجارة القائمة على أساس المجتمع المحلي.

263- سيتم تمويل مشروع الرابطة البيئية للماشية والأحياء البرية من خلال مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو الأمر الذي يتطلب تمويلاً مشتركاً كشرط مسبق قبل إصدار أموال مرفق البيئة العالمية. ومن ثم ، فإن المفوضية في حاجة للالتزام بعض التمويلات الإضافية لتشجيع الجهات المانحة. ويجب أن يتبع مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية بخبرة ودرية PACE لتكوين "فريق مساندة مؤسسية وسياسية" والذي سيعمل مع النياباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتدعم القدرة على وضع سياسة محسنة . وهذا من شأنه ضمان أن قطاع الماشية في أفريقيا يبلغ ويحقق إمكاناته وأنه ناشط ونابض بالحياة وقدر على التنافس مع القارات الأخرى التي تنتج الماشية لأأسواق التصدير.

مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة:

- 264- منذ يوليо 2003 ، تم تنظيم مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة ليكون بمثابة مكتب متخصص تابع للاتحاد الأفريقي ومسئول عن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة تحت إشراف إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة.
- 265- تشتمل الإنجازات الرئيسية لهذا المركز على قيامه بتوزيع نوعيات مختلفة من الذرة التي تحمل ظروف الجفاف المختلفة على نطاق واسع ، فضلاً عن نشر التكنولوجيات الزراعية للتخفيف من تأثير آلة STUIGU على إنتاجية الذرة في المناطق شبه القاحلة بالدول المشاركة. وهذا المشروع يستهدف أساساً محصول الذرة، وهو سلعة استراتيجية مهمة ويزرع في معظم البلدان الأفريقية ، ويجمع برنامج المياه التابع لهذا المركز بين مؤسسات أفريقية ودولية عديدة، وذلك بهدف تعزيز استخدام مياه الأمطار لتحسين إنتاجية المحاصيل. ومن المتوقع أن يتم نقل التكنولوجيات التي طورت وأختيرت على أساس إرشادي إلى العديد من الأحواض شبه القاحلة الأخرى في أفريقيا.
- 266- إن تحسين نظم إنتاج المحاصيل وزيادة القدرة الإنتاجية والانتاج في ظل تقلبات مناخية وبيئة متزايدة ، ليعد بحق تحدياً هائلاً للقاراء الأفريقية. فضلاً عن تحديد وبحوث وتنمية المحاصيل الاستراتيجية، فإن الأمر يستلزم أيضاً تنمية وتعزيز مجموعات متنوعة أخرى من المحاصيل التي تقاوم الجفاف والتي تشكل الجزء الأكبر من سلة الأغذية الأفريقية ، وإن إفريقيا حباها الله بمجموعة متنوعة كبيرة من المحاصيل الغذائية ، التي يستدعي تطويرها وتنميتها جهداً تعاونياً منسقاً في البحث والتطوير والتعزيز على مستوى القارة. ويجري حالياً تحقيق هذا التعاون من خلال مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق القاحلة التابع للمفوضية والتركيز في واجادوجو ، بوركينا فاسو . ومع ذلك ، وفي سبيل الكفاءة والفاعلية ، فإن الأمر يقتضي توسيع نطاق مهمة المركز بحيث يشمل تنمية المحاصيل الأخرى في المناطق غير شبه القاحلة. وسيقتضي هذا إنشاء مكاتب فنية تمثيلية والقيام بأنشطة في المناطق شبه الرطبة والمناطق الرطبة في القارة بهدف تنمية المحاصيل الأخرى ومن ثم ، فإن توسيع التغطية الجغرافية للمركز ونشاطاته ستسهل سلاسة وتنسيق البحث والتنمية بين مختلف مراكز البحث في جميع أنحاء القارة. وستواصل المفوضية العمل لتحقيق هذا الهدف من خلال مساندة وتدعم نشاطاته الجارية. ومع ذلك ، فإن الأمر قد يقتضي زيادة الموارد المالية والبشرية لتنمية بالتجفيف الشاملة على مستوى القارة. ولا ريب في أن هذا الالتزام ضروري لتنمية وتعزيز وتحسين تسويق المحاصيل الغذائية والتوصيرية للقاراء، فضلاً عن الحد من الفقر.
- 267- صمم وأنشأ مركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة موقعاً له بالإنترنت وعنوانه www.ua.SAFGRAD.ORG
- 268- سيقتضي الأمر توفير الموارد لتحديث ومواءمة وربط موقع المكاتب المتخصصة بالإنترنت مع الموقع الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فالمكاتب الواقعة خارج المقر الرئيسي تشكل صورة للاتحاد الأفريقي في الدول التي تقع فيها هذه المكاتب والشركاء الزائرين ، ولذلك فإنها في حاجة إلى الاستفادة من الوسائل الحديثة التي يمكن أن تزيد من كفاءتها وبروزها.

المكتب الأفريقي للصحة النباتية:

- 269- في الوقت الذي يتعين فيه زيادة إنتاج محاصيل التصدير ، فإن القارة في حاجة إلى معالجة التزاماتها في سياق المعايير الدولية للصحة النباتية . وفي إطار هذه الجهود، فإن مجلس البلدان الأفريقية للصحة النباتية، ومقره في ياوندي بالكامرون، يركز اهتمامه على تنمية قدرة البلدان الأفريقية على تلبية المعايير واللوائح المحددة كالالتزامات من جانب التجارة الزراعية الدولية . وإن المعايير واللوائح المحددة كشرط للدخول إلى السوق الدولية عالية وصارمة إلى الحد الذي يصعب معه تلبيتها . ولذلك فإن هذا المكتب مضطرب إلى العمل بسرعة على جبهات عديدة وكذلك العمل مع هيئات إقليمية ومكاتب الوقاية النباتية القومية لتنمية القراءة في جميع البلدان لتلبية هذه التحديات الماثلة أمام التجارة الدولية في المنتجات الزراعية . وقد تم حتى الآن تدريب 16 مشتركاً من دول وسط أفريقيا في هذا المجال.
- 270- ولكي تستفيد الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي استفادة جماعية من الفرص التي تقدمها السوق الزراعية الدولية ، فإنه يتتعين عليها التنسيق والمواءمة بين لوائحها القومية المتعلقة بالصحة النباتية لكي تتماشي مع الاتفاقية الدولية للوقاية النباتية . وفي عملية لإعادة تنظيم هذا المطلب ، قامت المفوضية – من خلال مكتب مجلس البلدان الأفريقية للوقاية النباتية . بمبادرة لمراجعة الاتفاقية الأفريقية للصحة النباتية (المبرمة في 1967) بالاستعانة بالإرشادات المستمدة من الاتفاقية الدولية للوقاية النباتية ، مع احترام الاتفاقيات الدولية بموجب الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية . وتحتاج عملية المراجعة هذه إلى مساندة المجلس لها . وفضلاً عن ذلك فإن الأمر يقتضي إقرار الاتفاقية الدولية للصحة النباتية كإحدى اتفاقيات الاتحاد الأفريقي . وستعمل المفوضية بكل همة مع أجهزة الوقاية القومية والمنظمات الإقليمية لحث الحكومات على أعلى مستوى لإقرار الاتفاقية من جانب جميع الدول الأعضاء .

قرار سرت لعام 1999 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا:

- 271- إدراكاً لأهمية هذه الاتفاقية ، فإن القرار إنتمى إنشاء آلية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا . ومع ذلك فإن هذه الآلية ليس لديها من الموارد المالية ما يفي بمتطلبات التنفيذ الفعال . وتشتمل الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المفوضية على التكليف بإجراء دراسة حول أفضل سبل التدخل لتسهيل وتنسيق العمل على الصعيدين الإقليمي والقاري . وقد تم الانتهاء من إجراء الدراسة وتقريرها متاح لدى المفوضية لاتخاذ آلية إجراءات أخرى .
- 272- لا يوجد لدى المفوضية موارد كافية لمساندة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع خطط عملها الإقليمية الفرعية وتنسيق أنشطتها على المستوى القاري .

مبادرات بيئية مهمة أخرى تهم المفوضية:

- 273- إن الآثار الصحية لفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والمalaria والسل والأمراض المعدية الأخرى على السكان المزارعين في أفريقيا وبالتالي على الاكتفاء الذاتي الغذائي واحتمالات الأمن الغذائي في المستقبل آخذة في أن تحظى بالاهتمام وأخذها في الاعتبار ومع ذلك ، فإن هناك أحاطار صحية أخرى متمثلة في الكيماويات التي يستخدمها المزارعون لحماية محاصيلهم والتي تمر مرور الكرام على مستويات كبيرة . وتنجس هذه الكيماويات في المبيدات الحشرية وغيرها من الملوثات العضوية المستمرة الأخرى والتي أصبحت مهمة على مر الزمن بتكتييسها في مستودعات التخزين في جميع أنحاء

القارة. وتمثل هذه المبادرات الحشرية المهمة ، التي تقدر حاليا بما يزيد عن 100000 طن ، تهديدات مباشرة وغير مباشرة على صحة ورفاهية سكان الريف من خلال تلوث المياه والتربة والنباتات والحيوانات التي يستهلكونها أو يتصلون بها. ولذلك ، فإن المفوضية قد اشتركت في مبادرة مشتركة بين الوكالات لتخلص إفريقيا من هذه الكيماويات الخطرة من خلال برنامج المخزونات الأفريقي المزمع تنفيذه على مدى فترة تتراوح بين 10-15 سنة. وهو برنامج ينتفع منه جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي . وتشمل دول المرحلة الأولى التي ربما تبدأ في تنفيذ البرنامج خلال عامي 2004 ، 2005 على : إثيوبيا، مالي ، جنوب إفريقيا ، تنزانيا ، تونس . وسيستفيد برنامج المخزونات الأفريقي من المساهمات المالية الكبيرة من مرفق البيئة العالمية، الذي بعد الوكالة المنفذة لاتفاقية ستوكلهم بشأن الملوثات العضوية المتواصلة. ومن ثم ، فإن الدول التي ترغب في المشاركة في برنامج المخزونات الأفريقي ، يتعين عليها التصديق على اتفاقية ستوكلهم. وربما يود المجلس حث الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية المذكورة وعلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى كذلك ، مثل اتفاقيات باماكو، روتردام وبازل بشأن تخزين وإدارة المخلفات والكيماويات الخطرة ونقلها عبر الحدود.

6- الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا: قضية السلامة البيولوجية وبناء القدرات على ضمان السلامة البيولوجية في جميع أنحاء إفريقيا:

-274 إن التكنولوجيات الجديدة الصاعدة ، ولا سيما التكنولوجيات البيولوجية وما يتصل بها من جدل حولها في العالم اليوم، وبالخصوص مسألة الكائنات الحية المحورة والكائنات الحية المحورة وراثياً، تستدعي اهتماماً خاصاً في إفريقيا ومنظمتها الفاربة، ألا وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي.

-275 وفي هذا الصدد ، وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي رقم EX/CL/DEC.26 (III) بدورته العادية الثالثة ، طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلي من بين أمور أخرى : "مواصلة ما اتخذته من خطوات لوضع برنامج لبناء القدرة في السلامة البيولوجية على مستوى القارة الأفريقية بغية تدعيم قدرات الدول الأعضاء على معالجة قضايا السلامة البيولوجية وضمان استدامة البرنامج". وقد انتهت المفوضية بالتعاون مع هيئة حماية البيئة الإثيوبية ومجموعة من الخبراء المشتركين في مفاوضات بروتوكول كارتاجينا بشأن السلامة البيولوجية، من الصياغة النهائية لبرنامج حول بناء القدرة في السلامة البيولوجية ، وقدمت اقتراح مشروع إلى الوكالة الألمانية للتعاون التقني لبحث تمويله، آخذين في الاعتبار اهتمامها السابق بتمويل مثل هذه البرامج.

أ - القضايا التي يعالجها البرنامج:

-276 دخل بروتوكول كارتاجينا حول السلامة البيولوجية حيز التنفيذ في 11 سبتمبر 2003. وهو يهدف إلى وضع الحد الأدنى للمعايير الدولية لتقدير الأخطار التي تمثلها الكائنات الحية المحورة واستحداث قواعد فعالة حول صناعة القرار الحكومي بشأن المواقف على الكائنات الحية المحورة. ويقتضي التنفيذ الكامل الخاص بالكائنات الحية المحورة سلسلة كاملة من الشروط المسبقة المؤسسية والفنية وسوف تجد الدول النامية أنه من العسير. إن لم يكن من المستحيل، تلبية هذه الشروط المسبقة بمفردها على نحو مستقل.

و هذا يعني أن الدول تلك المتقدمة صناعياً التي تفاوضت بشأن الاتفاقية وقعت وصادقت عليها ملتزمة بمساندة الدول النامية في نطاق أطر العمل الخاصة بتعاونها التنموي حسبما تنص عليه المادة 22 من البروتوكول.

-277- الأنشطة التالية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة لم يتناولها بروتوكول كاريغينا للسلامة البيولوجية صراحة أو تناولاً كلية ويتبعن إدراجها على نحو إضافي في نظم السلامة البيولوجية القومية، وهذه الأنشطة هي : التطوير المحلي للكائنات الحية المحورة والاستخدام المعزول للكائنات الحية المحورة والموافقة على العمليات المقصودة لإطلاق كائنات حية محورة والموافقة على الكائنات الحية المحورة ومنتجاتها لأغراض الغذاء والتغذية، فضلا عن توصيف ووضع علامات الكائنات الحية المحورة ومنتجاتها لأغراض الغذاء والتغذية.

-278- وإدراكاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديات تنفيذ بروتوكول كاريغينا للسلامة البيولوجية والثغرات القائمة حالياً، فقد قررت وضع برنامج إقليمي لمساندة الدول الأعضاء في الأمور المتعلقة بالسلامة البيولوجية في التكنولوجيا البيولوجية. وسوف يمكن البرنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي من مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ بروتوكول كاريغينا حول السلامة البيولوجية وسد الثغرات، مع الأخذ في الاعتبار الحقوق السيادية للدول في تنظيم الكائنات الحية المحورة، فضلا عن التزاماتها الدولية الأخرى ذات الصلة.

الحاجة إلى بناء القدرات على ضمان السلامة البيولوجية:

-279- تنص المادة 22 من بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية على أنه يتحتم على الأطراف "أن تتعاون في وضع أو تدعيم - أو كليهما- الموارد البشرية والقدرات المؤسسية بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية إلى الحد الذي تتطلبها السلامة البيولوجية، وذلك لأغراض التنفيذ الفعال لهذا البروتوكول. فالموارد البشرية والقدرات المؤسسية كلاهما ضروريان في مجال السلامة البيولوجية نتيجة لعقد وحدة المشكلات التي تجم عن محاولة حماية الحياة والبيئة من الأخطار المرتبطة بالเทคโนโลยيا البيولوجية الحديثة.

-280- من الأهمية البالغة لأفريقيا اكتساب القدرة الأساسية على ما يلي:
أ - اختيار وتحديد جميع أنواع الكائنات الحية المحورة وراثيا للتنفيذ والمراقبة وتنظيم استخدامها.

ب - دراسة دورات الحياة لأنواع الكائنات الحية المحورة وراثيا وكذلك التنوع البيولوجي (والتنوع الوراثي والنوعي وتتنوع المنظومة البيئية) في أراضي الدولة الطرف ومصاعفات ذلك كله بالنسبة للمعلومات البيئية وإدارة الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي والصحة البشرية.

ج - تصميم واستحداث قواعد بيانات وإدارتها بحيث تلبي احتياجات مستخدمي مختلف أنواع معلومات السلامة البيولوجية.

د - وضع ومراجعة وتعديل قانون البيئة (المطلوب للبروتوكول برمته).
ه - تحليل المصاعفات والتداعيات الاجتماعية - الاقتصادية لتأثيرات الكائنات

الحياة المحورة وراثيا على مجتمع واقتصاد الدولة الطرف.

-281- وقضت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخراً على اتفاقية مشروع مع حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد طلبت المفوضية من الحكومة الألمانية وضع الصياغة النهائية لاتفاقية التمويل لهذا المشروع حتى يتسرى للطرفين التوقيع عليها وبالتالي لتوفير التمويلات اللازمة للبدء في المشروع خلال النصف الثاني من عام 2004.

التصنيفات:

- 282- يتعين على الدول الأعضاء أن تبدي مزيداً من الرغبة في المناوشات الجارية حول إنتاج وتوزيع الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً ويتبعن عليها أن تكون يقظة إذا كانت لا تريد أن تصبح منطقة لإغراق جميع المواد غير المطلوبة والتي ينتجها العالم المتقدم لأن عمليات الإغراق هذه تقم بذرية "المعونة الغذائية للحد من الفقر".
- 283- يسترعي انتباه المجلس إلى أنه قبل تنمية المهارات المطلوبة داخل القارة يجب اتخاذ بعض الإجراءات الانتقالية بما في ذلك فرض الحظر على إستيراد وتحريك الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً. وفي سياق ذلك، وداخل الدول الأعضاء. سوف تستمر الترتيبات لعقد اجتماع لخبراء منظمات المجتمع المدني قبل نهاية 2004 كما أمر بذلك المجلس بغية اقتراح ترتيبات مؤقتة تمكن أفريقيا من التحدث بصوت واحد بالنسبة لاعتماد وإدارة الكائنات الحية المعدلة والكائنات المعدلة جينياً.
- 284- لا ترفض أفريقيا اعتماد وإدارة التكنولوجيات الجديدة بل وتحتاج إليها أكثر من القارات الأخرى، غير أن نقل واستيراد تلك التكنولوجيات ومنتجاتها يجب أن يتم بطريقة تكون أسلم لسكانها وببيتها وبتوفير القدرات الكاملة لإدارتها.

17- المسائل القانونية**اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي:**

- 285- بادرت المفوضية إلى إقامة " أسبوع التوقيع" الذي تم خلال الفترة من 3 إلى 10 ديسمبر 2003 وكان موضوعه مساهمة اتفاقيات الاتحاد الأفريقي في تنمية سيادة القانون" والذي كان نجاحاً تاماً خلال الفترة من 1 - 30 ديسمبر 2003، تم إيداع ثلاث عشرة (13) وثيقة تصديق على مواثيق الاتحاد الأفريقي بينما أضيف مائة وخمسة عشرة(115) توقيعاً على مختلف اتفاقيات الاتحاد الأفريقي. مع الأخذ في الاعتبار الاستجابة الملحوظة من الدول الأعضاء في هذا الصدد، تتوى المفوضية استبقاء " أسبوع التوقيع" كحدث سنوي.
- 286- وفي تطور مماثل، تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة ومتقدمة تمكن المفوضية من تجميع وتوسيع قوائم لجميع المعاهدات بسهولة وكذلك قوائم حول وضع كل دولة. وسوف يسمح هذا النظام من الوصول إلى مختلف تكوينات المعلومات . علاوة على ذلك، أصبح من الممكن الآن الوصول إلى وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي على موقع الاتحاد الأفريقي في الإنترت وهو: www.afrique.org أو www.africa-union.org وقد أدت هذه العملية إلى تقصير المدة التي تستغرقها المراسلة مع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح.
- 287- قد يرغب المجلس في أن يأخذ علماً بأنه بينما بذلك جميع الدول الأعضاء قدرًا كبيرًا من الجهود للتوقيع على اتفاقيات الاتحاد الأفريقي والتصديق عليها خصوصاً الاتفاقيات الخمس التي اعتمدت في مابونتو، موزمبيق في يوليо 2003 ، هناك دول أخرى بذلك جهوداً حميدة على سبيل المثال ، قام اتحاد جزر القمر في إبريل 2004 بإيداع وثائق التصديق أو الانضمام إلى ست عشرة (16) اتفاقية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وي يعني في هذا الصدد أن ثنتي علي جزر القمر وقد تزداد دول أعضاء أخرى أن تحذو حذوها.

مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية:

- 288- يذكر المجلس أنه خلال دورته العادية الحادية والسبعين المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا من 6 - 10 مارس 2000، أدرك مجلس الوزراء بموجب المقرر رقم CM/DEC.511(LXX1) الحاجة إلى مراجعة منتظمة لجميع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية بغية إقرار وإثبات جدواها وتحديد ما يتغير تحيثه منها أو إلغاؤها وكذلك تحديد المجالات التي تتطلب إبرام معاهدات جديدة." وفي هذه الدورة سوف يقوم المجلس بدراسة توصيات لجنة الممثلين الدائمين حول اجتماع الخبراء بشأن مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا من 18 إلى 20 مايو 2004. وقد أدت الطريقة الخاصة لمراجعة وتحديث المعاهدات وإبرام معاهدات جديدة إلى أن أقترح في الإطار الإستراتيجي إنشاء لجنة للاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي. وسوف تكون هذه الهيئة من خبراء من الدول الأعضاء وستكون بمثابة الجهة المفكرة التي تقدم المشورة حول المجالات الخاصة بمراجعة المعاهدات الحالية وبحث التطورات القانونية الدولية وكذلك تقديم المشورة حول المجالات التي تتطلب إبرام معاهدات جديدة.

18- البعثة الدائمة لدى بروكسل

- 289- خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2004 سهرت البعثة الدائمة لدى بروكسل على تنفيذ برنامج أنشطتها للسنة المالية 2004 . وتمت معظم هذه الأنشطة في إطار متابعة البعثة ومشاركتها في أنشطة المؤسسات التالية : مجموعة دول أفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ من أجل تفيدة اتفاقية كوتونو للشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ – الاتحاد الأوروبي ، والمؤسسات المشتركة بينهما (مجلس الوزراء ، لجنة السفراء والمجلس البرلماني .. الخ) والمجموعة الأفريقية للسفراء في بروكسل والمؤسسات الأوروبية (مجلس الوزراء، المفوضية ، البرلمان.. الخ) الحركات التجمعية التابعة للمجتمع المدني بما في ذلك الأفريقيون في المهجر وأوساط التعليم والبحوث .. الخ.

- 290- أنصبت هذه الأنشطة أساسا على المجالين التاليين : المسائل السياسية والدبلوماسية والمسائل الاقتصادية والتجارية.

المسائل السياسية والدبلوماسية:

- 291- تمثل النشاط الأساسي الذي شاركت فيه البعثة خلال الفترة قيد البحث من دون منازع في زيارة العمل التي قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لدى مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل رفقة وفد هام يضم مجموعة أعضاء المفوضية الأفريقية تقريباً. إن هذه الزيارة التي قيل أنها استهدفت إقامة اتصالات بين المفوضتين عادت بثمارها للمفوضية الأفريقية التي استفادت منها حيث تشجعت بطرق عمل وتشغيل نظريتها الأوروبية . وبالفعل ، وعلاوة على المحادثات الثنائية بين المفوضتين الأوروبيّة والأفريقية، عقدت جلسة عمل بين المفوضتين لتبادل آراء معمقة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك ذات الصلة بما يجري في إفريقيا حالياً وعلى الصعيد الدولي واستعرضت المفوضتان السبل والوسائل اللازم اتباعها لضمان دعم تعاونهما سواء بين المفوضتين أو بين أوروبا وأفريقيا.

292- ومن بين فرص التعاون أو الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي نوقشت في هذه المناسبة سبل ووسائل ضمان الأمن والاستقرار والسلم في إفريقيا. وتباحث الطرفان سبل استخدام مبلغ 250 مليون يورو الذي يدخل ضمن مرفق السلم في إفريقيا الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي وفقاً للمقرر (II) ASSEMBLY/AU/DEC.21 الصادر عن القمة الثانية للاتحاد الأفريقي في مابوتوكو.

293- وعلى هامش زيارة العمل هذه قام مفوض شؤون السلم والأمن للاتحاد الأفريقي بتلبيه دعوة الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ليطبع لجنة السلم والأمن للاتحاد الأوروبي على أنشطة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته وطرق تشغيلها وأولت لجنة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي عناية خاصة لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي مما أدى بمفوض الاتحاد الأفريقي إلى استعراض هذا الموضوع بقدر من الإسهاب . كما أبرز هذا الأخير أهمية سعي كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لبناء شراكة قوية بينهما في هذا الميدان الاستراتيجي الذي يشمل السلم والأمن.

294- استعرض الطرفان أيضاً مسائل شتى منها متابعة الحوار السياسي بين أوروبا وأفريقيا الذي نصّت عليه قمة إفريقيا/أوروبا ، على وجه الخصوص، والتشاور بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/ الاتحاد الأوروبي ، وتنفيذ خطة عمل القاهرة، التي اعتمدتها قمة إفريقيا/أوروبا .. الخ.

295- لقد قدرت الأوساط الأوروبية هذه الزيارة التي قامت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي لدى نظيرتها الأوروبية تقديرأً كبيراً حيث أتاحت إزالة بعض أشكال القلق التي كانت تساور الاتحاد الأوروبي فيما يخص أهداف الاتحاد الأفريقي بالأخص الوسائل المؤسسية التي تبناها لتمكين إفريقيا من تأدية الدور اللائق بها في سياق العولمة الجارية حالياً. ومن ثم يتعين الحرص على مضاعفة هذا النوع من الاتصال إسهاماً في دعم الثقة بين المؤسستين وإقامة علاقات تعاون وعمل معززين.

المسائل الاقتصادية والتجارية:

296- وفقاً للإعلان رقم (II) ASSEMBLY/AU/DECL.5(AU) وفى إطاره تواصل البعثة متابعة تطور المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ . على نحو ما نصّ عليه اتفاق الشراكة بين مجموعة دول إفريقيا والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وبالفعل فقد بدأت هذه المفاوضات في سبتمبر 2002 على مرحلتين استمرت أولاهما من سبتمبر 2002 إلى سبتمبر 2003 على مستوى مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/أوروبا وتناولت المسائل العمومية ذات الاهتمام بالنسبة لكلا الطرفين. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في أكتوبر 2003 وتقرر تنفيذها على مستوى بلدان وأقاليم مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

297- تم الإنطلاق الفعلى للمرحلة الثانية في 4 و 6 أكتوبر 2003 بعد الشروع في المفاوضات - في برازافيل وكوتونو على أساس التناوب - بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين إقليم وسط إفريقيا والاتحاد الأوروبي ، جهة إقليم غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية . أما إقليم شرق إفريقيا وإقليم الجنوب الأفريقي فسيشرعن في المفاوضات التي ستجري في 7 فبراير 2004 على أساس مشترك بينهما بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص المجموعة المعروفة بالدول الثمانية التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. فقد تقرر أن تشرع في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن

- اتفاقية الشراكة الاقتصادية في جابروني ، بوتسلوانا. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي قررتها أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي:
- (أ) وسط أفريقيا، الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية والقديمة لدول وسط أفريقيا (الكاميرون، الكونغو، الجابون، غينيا الاستوائية، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد) وساوتومي وبرنسيب.
- (ب) غرب أفريقيا: الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الأخضر ، كوت ديفوار ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، توجو) وموريتانيا.
- (ج) شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي : بوروندي ، جزر القمر ، جيبوتي ، إرتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، موريشيوس ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو ، رواندا ، سينيال ، السودان ، أوغندا ، زامبيا وزمبابوي .
- (د) مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي : أنجولا ، بوتسلوانا ، ليسوتو ، موزمبيق ، ناميبيا ، تنزانيا ، سوازيلاند وجنوب أفريقيا (كمراقب).

298- تجدر الملاحظة أنه مع تطور هذه المفاوضات ، برزت خلافات أساسية فيما يتعلق بمفهوم اتفاقية الشراكة الاقتصادية نفسه. وبالفعل إذا كانت البلدان الأفريقية تتطلع إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية هذه على أنها أداة لتحقيق التنمية والتكميل الاقتصادي ، فهي بالنسبة للاتحاد الأوروبي جديرة بأن تركز أساساً على سبل ووسائل تعزيز المبادرات التجارية.

299- يستند موقف مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى ضرورة ترسيخ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية - بصورة مطلقة - على سبل ووسائل كفالة تنمية مستدامة للبلدان الأفريقية بدلاً من التركيز على التجارة. وبعبارة أخرى، يتبعين أن تكون هذه الاتفاقيات بمثابة أدوات تنمية تساعد على إنشاء سوق إقليمية كمرحلة لازمة لتعزيز التكامل المتاغم والتتريجي للاقتصادات الأفريقية ضمن الاقتصاد العالمي . وإنطلاقاً من ذلك يجب أن تساعد على إنشاء سوق إفريقي مشتركة على نحو ما نصّت عليه معاهدة أبوجا وتسمم في بناء الاتحاد الأفريقي.

300- وتحقيقاً لهذا العرض ، تدعى مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى تعبئة موارد مالية هائلة لضمان تمويل عملية تكيف الاقتصاد الكلي وتحسين وتحديث جهاز الإنتاج ، سواء في المرحلة التحضيرية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية (2003 – 2007) أو في فترة تفيذها (2008-2020). وقد أبدى الاتحاد الأوروبي تحفظات بشأن هذا الموقف.

301- خلال المرحلة الثانية من المفاوضات، تتوى مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ أن تستعرض المسائل التالية في إطار تدابير المساعدة للإستعانة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتعزيز التكامل الإقليمي ، ضمن أقاليم مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبالاخص أفريقيا.

- (أ) وضع نهج تنمية المبادرات التجارية المستدامة (السلع والخدمات، وقدرات الانتاج في إطار إقليمي).
- (ب) تحسين البنية التحتية (المادية والمؤسسية) الحالية .
- (ج) دعم الاستثمارات الاقتصادية المهيكلة على الصعيد الإقليمي.

- د) تحسين وتدعم البنية التحتية وتعزيز الصناعات (الصغريرة) المتنافسة ودعم التنمية الريفية.. الخ.
- هـ) الاحتفاظ بمكتسبات لومي / كوتونو ومزايا البروتوكولات حول الموز والسكر ولحم البقر .. الخ.

- 302- دعماً للمواقف التي دافعت عنها مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وسعياً إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بضمان قدر أكبر من تنسيق مواقف الأقاليم الأفريقية الأربع المشتركة في هذه المفاوضات ، تدعو مجموعة السفراء الأfricanيين في بروكسل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل على:
- أ) تمثيل الاتحاد الأفريقي في وفد مفاوضي الأقاليم الأفريقية الخمسة.
 - ب) إبلاغ الاتحاد الأوروبي بأن الاتحاد الأفريقي هو المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتنسيق الهيكل الجغرافي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية فيما يخص إفريقيا.
 - ج) ضرورة الامتناع عن الالتزام - في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية - بما ليس مطلوباً في قواعد منظمة التجارة العالمية.
 - د) ضرورة أخذ الوقت اللازم إلى حين الإعلان عن نتائج المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية.

19- بعثة جنيف:

- 303- تتابع مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق مكتب التمثيل في جنيف وعلى أساس يومي تطور المسائل المتعلقة بالميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والملكية الفكرية ضمن مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الواقع مقرها في جنيف والتي تتعامل معها باستمرار مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة السفراء الأfricanيين المعتمدة في جنيف ولدي هذه المؤسسات.
- 304- وردت فيما يلي النقاط التي استرعت انتباه المفوضية والجالية الأفريقية خلال الفترة قيد البحث.

أولاً- فيما يتعلق بحقوق الإنسان: في مجال حقوق الإنسان والشعوب:

- 305- يشكل الاجتماع السنوي للجنة حقوق الإنسان حدثاً هاماً ضمن النشاط الدبلوماسي في جنيف. ويتيح للمجتمع الدولي فرصة استعراض وضع حقوق الإنسان في العالم. وتتألف اللجنة من 53 دولة عضواً منها 15 دولة أفريقية . ويتابع أعمال اللجنة بانتظام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وتعطي أهمية كبيرة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مناقشات اللجنة بهدف مساعدة الدول في حماية وتعزيز حقوق الإنسان . ويمثل الأمين التنفيذي مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذه الأعمال وفقاً لأحكام القانون التأسيسي للاتحاد. ويركز الأمين التنفيذي خلال مداخلاته في النقاش على رؤية النيباد فيما يتعلق بالحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون باعتبارها شرطاً تعبّر عن حقوق الإنسان ، ويؤكد أيضاً استعداد الاتحاد الأفريقي لبذل كل ما في وسعه من جهود - عن طريق مفوضيته لحقوق الإنسان والشعوب لكفالة استفادة الأfricanيين من جهاز أفريقي في مجال حقوق الإنسان . ويقدم الأمين التنفيذي أيضاً دعمه للمجموعة الأفريقية في جنيف على الصعيد اللوجستي

والفنى مقتراً لها الاستناد إلى مواقف جماعية حول المواقف ذات المصلحة المشتركة. وفي هذا السياق، ولقد كانت الدورة الستون للجنة التي انعقدت منذ قليل في جنيف مناسبة لأفريقيا لكي تبرز ككتلة واحدة قادرة على الصمود أمام هجمومات تهدف من خلال غطاء حقوق الإنسان إلى تحقيق أغراض سياسية . وأحسن دليل على ذلك هو ما حدث لزيمبابوى حيث يتعرض هذا البلد لهجمات الكتلة الغربية بداع من بريطانيا العظمى بسبب خلافات سياسية ثنائية معروفة ومع ذلك لابد لأفريقيا من تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار النياب لثبت في وجه العالم أن القارة قادرة على تطوير حقوق الإنسان دون خضوعها للتهديدات والضغوط.

فيما يتعلّق بقضية اللاجئين والمشردين:

-306 تظل هذه القضية موضوع اهتمام بالغ نظراً لتزايد أعضاء هذه الفئة. فاللاجئون والمشردون هم ضحايا النزاعات الدائرة في أفريقيا وعدهم في تزايد مستمر بينما تتأثر حياتهم بالتطورات المرتبطة بالأسباب التي أدت إليها والتي غالباً ما تظل قائمة لفترة طويلة.

-307 قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتنظيم حوار في 8 و 9 مارس 2004 تحت عنوان "العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج المستدام في إفريقيا" وقد وفر هذا الحدث محفلاً فريداً لمختلف المتدخلين في عالم اللاجئين . وأشار المشاركون إلى السياق المواتي لتسوية النزاعات في إفريقيا ونزعة كل من اللاجئين والمشردين إلى العودة إلى موطنهم الأصلي ودعوا المجتمع الدولي إلى تأييد هذا الاتجاه عن طريق إجراءات ملموسة لإقامة سلم دائم وتنفيذ برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن وقد جرى توافق الآراء حول النقاط التالية:

- أ) يتطلب منع النزاعات والإندار المبكر والتسوية نهجاً متعدد التخصصات وإقليمياً من جانب الدول الأفريقية بدعم من الاتحاد الأفريقي وخبرته والمنظمات الإقليمية الفرعية والأمم المتحدة.
- ب) ضرورة تسوية مشاكل قدماء المحاربين المرتبطة بنزع سلاحهم وتعبيتهم وإعادة دمجهم وتأهيلهم لقادري عودة العنف.
- ج) ضمان تقديم المساعدة إلى المدنيين المتأثرين بعواقب الحرب من أجل التوصل إلى مصالحة فعلية.
- د) ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.
- هـ) العمل على كفالة إندماج السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ذلك مرحلة حاسمة من مراحل السلام.
- وـ) إقامة السلام والأمن الشاملين في مناطق العودة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق عملية العودة الطوعية إلى الوطن.
- زـ) تشجيع العودة التلقائية لللاجئين إلى أوطنهم.
- حـ) الربط بين تحكم الدول في عملية الإدماج وديمومنتها.
- طـ) دور محوري للمجتمع المدني في عملية إعادة الإدماج.
- يـ) الإقرار بأن النياب تشكل قاعدة متينة ينبغي أن يقوم عليها الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي السريع في القارة.
- كـ) متابعة الحوار حول التوطين الطوعي وإعادة الإنداجم الدائم في إفريقيا.

-308- إن مشاركة ومساهمة مفوضية الشؤون السياسية كان لها صدى حسناً لدى المفوض السامية لشؤون اللاجئين ولدى المشاركين وكانت الأفكار التي تناولتها في مداخلتها بمثابة قاعدة لتفكير اعتمد عليها المشاركون خلال أعمالهم.

المسائل المتعلقة بالهجرة:

-309- عند بداية حركة الهجرة الواسعة كانت إفريقيا تصدر اليد العاملة في قطاعات البني التحتية الأساسية والمناجم. وهي تواجه اليوم بالإضافة إلى ذلك ظاهرة الهجرة غير القانونية وهجرة العقول . وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة تواجه القارة نزيفاً حقيقياً يتمثل في هروب كوادرها الذين تدربيوا بفضل أموال الدولة والذين قصدوا البلدان المتقدمة التي لم تساهم بتاتاً في تدريبهم.

-310- إن قرار الاتحاد الأفريقي باعتبار الأفرقةين الموجودين في المهاجر كعامل كفيل بالمساهمة بمختلف الوسائل في تنمية البلدان الأفريقية، يفتح عهداً جديداً في تكفل إفريقيا بمصيرها وبناء مستقبلها بوسائلها الخاصة . وبالفعل فإن عدداً كبيراً من الكوادر الأفريقية المنظمة في اتحادات وجمعيات سواء في أوروبا أو أمريكا أعربت عن استعدادها، إذا توفرت الشروط لذلك ، للاستثمار في بلدانهم الأصلية والمشاركة في نقل التكنولوجيات التي اكتسبوها في البلدان الغربية والمساهمة بأشكال أخرى. وفي إطار الحلقة الدراسية التي ستنظمها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر 2004 حول موضوع "الحوار الدولي حول الهجرة عام 2004" تعزز الأمانة التنفيذية المنسقة بكيفية ملموسة في تطوير علاقاتها مع هذه المنظمة على أساس "الإطار الاستراتيجي لسياسة متكاملة في مجال الهجرة في إفريقيا" الذي اعتمدته مؤخراً لجنة العمل والشؤون الاجتماعية المجتمعية في كوتونو في إبريل 2004.

-311- فيما يتعلق بترشيح السيد نديورو نجاي لولاية ثانية لمنصب المدير العام المساعد للمنظمة الدولية للهجرة وفي الوقت الذي تجري فيه صياغة هذا التقرير يوجد هذا الترسيخ في وضع جيد على الرغم من وجود مرشح آخر من غواتيمالا. وقد أنشأت المجموعة الأفريقية في جنيف لجنة لمساندة الترشيح الأفريقي برئاسة سفير موريتانيا بصفته رئيساً لجنة الترشيحات في جنيف وعضوية سفير الجزائر بصفته منسق المجموعة الأفريقية في المنظمة الدولية للهجرة وكذلك سفير السنغال.

ثانياً: في مجال الشؤون الاقتصادية: على مستوى الأونكتاد:

-312- عملت المفوضية ، من خلال مكتب جنيف، مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن المشاكل الإنمائية المحددة قد تم تناولها في برنامج أمانة الأونكتاد وجهازها الحكومي المشترك. خلال الفترة قيد البحث، تركز عمل الأونكتاد بصورة رئيسية على الدورة الحادية عشرة وتعقد دوره الأونكتاد مرة في كل أربع سنوات.

-313- أنشأت الدورة الخمسون لمؤتمر التجارة والتنمية المنعقدة من 6 إلى 17 أكتوبر 2003 اللجنة التحضيرية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد. ومن المقرر أن تتعقد الدورة في ساو باولو، البرازيل، من 13-18 يونيو 2004 و موضوع الاجتماع هو: "تعزيز التماสک بين استراتيجيات التنمية الوطنية و عمليات الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق النمو والتنمية لا سيما في البلدان النامية".

314- وتعتبر مشاركة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في العملية التحضيرية أمرا حاسما للأونكتاد الحادي عشر حيث أنه من المتوقع أن يقوم المؤتمر بتنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف التي انهارت. وفي الحقيقة، يتعين علينا جميعا أن نعمل على ضمان إحياء الأونكتاد حتى يساعد البلدان النامية على فهم أفضل للمسائل المدرجة في الأجندة الاقتصادية والتجارية الدولية من خلال أبحاث وتحليل السياسات.

315- نيابة عن المفوضية، يعمل مكتب جنيف بصورة وثيقة مع وفود الدول الأعضاء في جنيف من أجل إدراج مصالح أفريقيا في أعمال الأونكتاد. وفضلاً عن ذلك من الجدير بالذكر أن عدداً من البلدان الأفريقية مستفيدة رئيسية من برامج التعاون الفني التي تقدمها هذه المنظمة.

ثالثاً:

المسائل المتعلقة بالعمل والمطروحة للمناقشة على مستوى منظمة العمل الدولية:

316- ترکز المفوضية وأمانتها التنفيذية في جنيف أنشطتها ، في علاقاتها مع منظمة العمل الدولية ، على التوصيات المعتمدة من جانب لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والمصادر عليها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي.

317- خلال الفترة المعنية عقدت عدة جلسات إعلامية بين المجموعة الأفريقية في جنيف ومسئولي منظمة العمل الدولية بخصوص المسائل الأكثر أهمية في مجال العمل وفي انتظار المواجهة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع في 30 يناير 2004 بين المجموعة الأفريقية على مستوى السفراء والمديرين العام لمكتب العمل الدولي . وقد سمح هذا الاجتماع بتبادل وجهات النظر أرتكز أساساً على مبدأ الثلاثية والتقدم المسجل في إفريقيا بفضل الجهود التي بذلتها لجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي ، وعلى تحضير القمة غير العادية للاتحاد الأفريقي حول تعزيز العمالة والحد من الفقر المقرر عقدها في واجادوجو ، بوركينا فاسو، في سبتمبر 2004 وعلى حالة تقدم أعمال اللجنة حول البعد الاجتماعي للشمولية وعلى الدورة المائتين والتاسعة والثمانين (289) لمجلس الإدارة (مارس 2004) والمؤتمر الثاني والتسعين (92) للمؤتمر الدولي للعمل (يونيو 2004). كما سمح هذا الاجتماع بتبادل الآراء حول الأهداف التي ينبغي التوصل إليها من جانب القمة حول العمالة والفقر ، والاستراتيجية المثلثي لمكافحة تفشي وباء الإيدز في وسط العمل، وأشكالية الهجرة المتمثلة في البحث عن العمل أمام محاولات إقامة حواجز على الحدود من أجل الحد منها، ودور المؤسسات المالية الدولية إزاء المبادرات الرامية إلى تعزيز العمالة وتقليل الفقر .. الخ وأغتنم أعضاء المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتقديم مقتراحات متعلقة بتعزيز تعاون ومساعدة مكتب العمل الدولي وبخاصة في مجال دعم بعض المشاريع الوطنية ذات الطابع الخاص.

318- وخلال نفس هذه الفترة ، تم عقد اجتماع هام وهو الدورة المائتين والتاسعة والثمانين (289) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، من 22 إلى 26 مارس 2004. وسيق هذا الاجتماع، حسب العادة، عقد اجتماعات اللجان الفنية. وقد عرض تقرير مفصل عن هذه الدورة على الاجتماع السنوي للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كوتونو، بنين، في إبريل 2004.

فيما يتعلق بالمسائل الصحية:

319- يرتكز نشاط اللجنة في مجال الصحة على مقررات و توصيات وزراء الصحة الأفريقيين ومختلف القمم الخاصة . ومن بين هذه المقررات والتوصيات ما تضمنه إعلان وخطة عمل أبوجا لسنة 2000 المتعلقة بالقضاء على الملاريا وكذلك إعلان وخطة عمل أبوجا لسنة 2001 حول فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز ومرض السل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة ثم إعلان مابوتوا لسنة 2003 حول القضاء على شلل الأطفال ، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي/النبياد في مجال الصحة وإعلان الألفية من أجل التنمية.

320- وبالتالي ، تم عقد اجتماع بين مجموعة السفراء الأفريقيين والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية في 7 مايو 2004 على مستوى مكتب الاتحاد الأفريقي . وسمح هذا الاجتماع باستعراض الاستراتيجيات الجديدة التي تم إعدادها من أجل تحسين الصحة في العالم وفي إفريقيا علي وجه الخصوص ولا سيما خطط وبرامج مكافحة الأوبئة الكبرى التي تفتك بإفريقيا مثل فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل وشلل الأطفال .. الخ كما سمح هذا اللقاء بتبادل مثمر لوجهات النظر حول استعمال الآليات الجديدة لمكافحة هذه الآفات ، وبخاصة الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين . ومنذ إنشاء الصندوق العالمي قبل سنتين تحصل هذا الأخير على 5.5 مليار دولار ومنح أكثر من ملياري (2) منها 60% لأفريقيا . أما فيما يتعلق بالتحالف العالمي للقاحات والتحصين فإن هدفه هو تلقيح وتأمين الحصانة الصحية لجميع أطفال العالم وبالتالي إنقاذ حياة ثلاثة ملايين شخص في السنة ، وتعتبر القارة الأفريقية المستفيدة الرئيسية من ذلك.

321- عقد اجتماع خاص لوزراء الصحة الأفريقيين في جنيف في 14 و 15 مايو 2004 بمشاركة المنظمة العالمية للصحة والصندوق العالمي لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل ، والتحالف العالمي للتلقيح والتحصين . وعكف الاجتماع على متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمراقبة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا ومرض السل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة . واعتمد الاجتماع إعلاناً حول استراتيجيات تنفيذ إعلانات أبوجا و مابوتوا .

القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

322- يمثل الاتصال والإعلام حلقة رئيسية في التنمية . وفي هذا السياق فإن موافقة الأمم المتحدة على عقد قمة عالمية تم دعمها من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحيث اقترح أحد أعضائه وهو تونس استضافة المرحلة الثانية منه التي ستجري في عام 2005.

323- منذ نهاية المرحلة الأولى للقمة العالمية للمجتمع الإعلامي ، ويدعم لو جستي من الأمانة التنفيذية قام منسق المجموعة الأفريقية في هذا المجال بإطلاق أعضاء المجموعة الأفريقية بصفة منتظمة علي تقدم تحضيرات المرحلة التالية . وتفيد هذه المعلومات أن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية سيجري من 24 إلى 26 يونيو 2004 في الحمامات بتونس.

20- مكتب نيويورك

المسائل السياسية:

-324 تحت المسائل السياسية، قامت المفوضية بتنفيذ برامج تشمل تنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية، انتخاب المرشحين الأفارقة لمناصب في أجهزة/ هيئات الأمم المتحدة، تنسيق ومراقبة المواقف الأفريقية الموحدة في السياسة والقانون، الإنساني، السلم والأمن، تحليل ودعم الإستراتيجيات، مسائل إستراتيجية الأمن والمراقبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-325 قامت المفوضية بتنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية من خلال تقديم الدعم الاستشاري لرئيس المجموعة الأفريقية شهرياً كما عملت مع مختلف مجموعات الخبراء للمجموعة الأفريقية من أجل صياغة بيانات وورقات مواقف للمجموعة حول بعض المجالات الرئيسية التي تشمل التالي:

(أ) حول إستراتيجية وسبل تنفيذ المزيد من ترشيد شبكة مراكز المعلومات للأمم المتحدة، احتفظت المجموعة الأفريقية بموقفها بأن ترشيد مراكز المعلومات للأمم المتحدة لا ينبغي أن يكون تكراراً للنموذج الأوروبي حيث يكون القارة بكمالها محور واحد بسبب الظروف المختلفة السائدة فيها. وتحتفظ المجموعة بموقفها كذلك بان عملية التشريع يجب أن تتم على أساس الأقاليم الفرعية التي اعتمدتها أفريقيا والاتحاد الأفريقي وليس المحور الإقليمي.

(ب) حول "إصلاح مجلس الأمن"، تحفظ المجموعة الأفريقية بموقف الأفريقي كما ورد في إعلان هراري.

(ج) حول تشريع الجمعية العامة ، قامت المجموعة بإنشاء فريق عمل كفيل بوضع موقف أفريقي موحد.

(د) التحضير للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة من خلال تعزيز مجموعة الخبراء الأفارقة للجان الست الرئيسية للأمم المتحدة. وتقوم بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي بتنسيق هذه اللجان وتعمل أيضاً كأمانة لخبراء النامية بما فيها البلدان الأفريقية.

-326 ظلت عملية إصلاح الأمم المتحدة من الحل. وفشل مجلس الأقاليم في الموافقة على حجم المجلس وتكوينه وما إذا كانت المحافظة على حق النقض، الفيتو أمراً مرغوباً فيه ومتلقى عملية ترشيد عمل الجمعية العامة إلى قررتين رودوا مختلطة لأن هناك شكوكاً ومخاوف بان ذلك قد يؤدي إلى كبت بنود معينة من جدول الأعمال قد تكون مهمة بالنسبة للبلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية.

-327 اقترح أنه يتعين مراجعة الموقف الأفريقي من إصلاح مجلس الأمن كما ورد في إعلان هراري في ضوء الآراء التي أعربت عنها الأقاليم الأخرى حول مسائل الإصلاح المركزية ويوحي الطابع الديناميكي للمناقشة بأن هذه المراجعة يجب أن تظهر قدراً من المرونة دون أن تصحي بمصلحة أفريقيا حول مسائل الإصلاح. ويجب أن يمكن المشروع المعبد المجموعة الإفريقية من إظهار المرونة في المفاوضات.

انتخاب المرشحين الأفارقة لمناصب في أجهزة وهيئات الأمم المتحدة:

-328 واجهت المجموعة الأفريقية مرة أخرى التحدي المتمثل في الافتقار إلى التوافق العام في الرأي حول توصية لجنة الترشيحات بشأن شغل مقعد في مجلس الأمن لإقليل شرق أفريقيا. وخلال بحث تقرير لجنة الترشيحات من قبل المجموعة الأفريقية، احتفظت ثلاثة دول أعضاء بمرشحيها لشغل المقعد الواحد المخصص لشرق أفريقيا على الرغم من أن

لجنة الترشيحات قد سبق لها أن أوصت فقط بتقديم بلد واحد للمعهد الواحد من بين المقاعد الأربع التي تم تخصيصها علي أساس التطبيق الفني لقواعد إجراءاتها والمعايير الموضوعية. وهذه مسالة خطيرة تتطلب المعالجة من قبل اللجنة الدائمة للترشيحات بغية تفادي أي انقسامات خلال الانتخابات.

-329 في مجال السياسة والقانون الدولي الإنساني، سهلت المفوضية عملية تنسيق المجموعة الأفريقية في المفاوضات على مشروع المقرر المقدم من المجموعة الأفريقية تنفيذاً لمقرر الاتحاد الأفريقي بشأن الاحتفال في 7 إبريل من كل عام بيوم التأمل الدولي حول الإبادة الجماعية في رواندا.

-330 تخضت إحدى النتائج الهامة في هذا الصدد عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم A/58/1.55 في ديسمبر 2003 بالإجماع وقد أدى إلى إحياء الجمعية العامة يوم 7 إبريل (الذي يصادف الذكرى العاشرة) كيوم التأمل الدولي.

السلم والأمن:

-331 فيما يتعلق ببرامج السلم والأمن ، عملت المفوضية مع الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن لضمان تنفيذ المقررات والقرارات بما فيها تلك التي تتعلق بمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الذي أنشأ حديثاً. وأجرت المشاورات كذلك مع الشركاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتبادل وجهات النظر حول دعم جهود الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات وتسويتها.

-332 تمثل بعض التحديات التي ما زالت تواجه أفريقيا داخل مجلس الأمن في بطء استجابة المجلس لمسائل أفريقيا و الدعم المناسب والكافي لتنفيذ التوصيات والمقررات. ويجب إثارة هذه المسألة مع المجلس ومعالجتها لا سيما من خلال التحدث إلى الأعضاء الدائرين الخمسة في مجلس الأمن.

-333 إضافة إلى مسألة مجلس الأمن، تمت مراقبة مسائل تتعلق بنزع السلاح ومقاومة الإرهاب في اللجنتين الثانية وال السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة على التوالي. وكان أثر إجراءات الأمم المتحدة في المجالين المذكورين متواضعاً للغاية. وهناك حاجة كذلك إلى موافقة بعض القرارات الهامة التي اعتمدت حول جميع هذه المسائل بمقررات وإجراءات المتابعة من قبل الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

-334 قررت الجمعية العامة من جانبها تمشياً مع القرار رقم AR/58/L.8/Rev.1 الذي اعتمد في 6 مايو 2004، عقد جلسة عامة رفيعة المستوى في 2005 في بداية الدورة الستين للجمعية العامة. وسوف تحدد الدورة التاسعة والخمسون موعد انعقادها.

-335 سوف تركز قمة المراجعة على التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة وبصورة ملحوظة، تنفيذ نتائج والتزامات المؤتمرات ودورات القمة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميدانيين الأخرى ذات الصلة. وسوف يتم بحث شكل وتنظيم العمل للقمة المرتقبة تحت الرئاسة الأفريقية للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل جمهورية الجابون.

-336 سوف يتم كذلك خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة تقديم تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة في 2003، لمراجعة التحديات والتهديدات العالمية الجديدة للسلم والأمن. وقد تم اتخاذ هذه المبادرة في سياق تعزيز التزامات إعلان الألفية المتعلقة "ببرنامج الأمن المشترك"

المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

-337 قامت بعثة المراقبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق المجموعة الأفريقية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة وشاركت في اجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة كما وفرت الدعم الفني لاجتمعات فريق الخبراء الأفريقيين للجنتين الثانية والثالثة.

لجنة التنمية المستدامة:

-338 بحث الدورة الثانية عشرة لجنة التنمية المستدامة مواضيع المياه والنظافة والاستيطان البشري وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات لجنة. ومنحت الدورة الثانية عشرة لجنة المستدامة صلاحية التركيز على التقدم المحرز والعقبات والقيود التي تواجه البلدان في تنفيذ المجالات الثلاثة وهي تحديد أفضل السبل الممكنة للتعزيز والتنفيذ.

-339 وبوجه عام، أكدت الدورة الثانية عشرة للتنمية المستدامة الجهود الحميدة بما فيها أحسن الممارسات التي تمت في بعض البلدان من أجل تحسين مستوى توفير الخدمات في هذه المجالات. ولاحظت أن أفريقيا متخلفة جداً في جانب عديدة. وبدون تدخلات متواصلة، من الواضح أن البلدان الأفريقية سوف تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في إطار الأجندة 21 وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ واجندة المؤهل وكذلك أهداف الألفية للتنمية. وعلى الرغم من بذلها قصارى جهدها، فإن البلدان الأفريقية لا تزال في حاجة إلى التعاون الدولي المعزز والتوفير المحسن لوسائل التنفيذ بغية الوفاء بالتزاماتها وأهداف التنمية.

-340 أكد القسم الرفيع المستوى للدورة الثانية عشرة لجنة التنمية المستدامة على الحاجة إلى خلق بيئية ملائمة لبلوغ غایيات هذه الموضوعات التجميعية الثلاثة وهي مليء التغيرات الموجودة في التكنولوجيا من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، إنشاء مؤسسات قوية وتعزيز الحكم الرشيد والبحث عن سبل إبداعية لتمويل التنمية بما فيها زيادة المساعدات الرسمية للتنمية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودس ومنظمة التجارة العالمية، 26 أبريل 2004:

-341 تهدف المناقشات إلى تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودس ومنظمة التجارة العالمية من أجل مواءمة استراتيجيات التنمية الشاملة. وبشكل الإجماع الذي توصل إليه المؤتمر الدولي في مونتيري حول تمويل التنمية، عنصراً مركزياً لهذه الاستراتيجيات. ويكون التركيز هذا العام على المسائل الثلاث ذات الصلة وهي: (1) أثر الاستثمار الخاص والمسائل المتعلقة بالتجارة بالنسبة للتمويل من أجل التنمية (2) دور المؤسسات المتعددة الأطراف في بلوغ أهداف الألفية و(3) استمرارية دعم الديون وتحفيتها.

-342 أصبح من الواضح في نهاية هذا الاجتماع أنه سوف يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد مستوى التزاماته حتى تتمكن البلدان النامية لا سيما البلدان الأفريقية منها من بلوغ أهداف التنمية، أهداف الألفية للتنمية وأهداف برنامج عمل بروكسل. لوحظ أن البلدان النامية قد اتخذت إجراءات في مجال الحكم الرشيد والإدارة المالية العامة التي تعتبر اللبنة الضرورية لخلق جو ملائم لحشد الموارد الداخلية والخارجية. وأكد الاجتماع على أن غایيات التنمية لا يمكن بلوغها بدون زيادة الموارد. وتم التأكيد كذلك على

الأهمية التي تكتسيها الورقات الإستراتيجية للحد من الفقر من أجل التنمية. وكما تم خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، تشمل العناصر الهامة الأخرى للتنمية التي تم إبرازها بناء القدرات، تعزيز المؤسسات الوطنية، مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وتمكين المرأة.

-343 تشكل ندرة الموارد التحدي الرئيسي لتعزيز التنمية المستدامة ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية إلا بواسطة التدفق الإضافي للموارد الجديدة غيران الدعم المرتقب معدوم بسبب التزام شركاء التنمية بمسائل الطوارئ في أماكن أخرى من العالم.

-344 اعترف كل من الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودس ومنظمة التجارة العالمية بالإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية لا سيما البلدان الأفريقية وكذلك التقدم الكبير الذي تم إبرازه في خلق بيئة التنمية. وأحاط الاجتماع علمًا بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات السليمة للاقتصاد الكلي التي يجب على شركاء التنمية مساندتها بصورة فعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية. ولكن ليست هنالك استراتيجيات إبداعية لمعالجة الطريق المسدود الذي توصل إليه الاستثمار الخاص والمسائل المتعلقة بالتجارة واستمرارية الديون الخارجية التي تعتبر أمرا حيويا لتدفق الموارد من أجل التنمية في أفريقيا.

-345 يوصي بأنه طالما سيكون عام انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة عام صوغ السياسة، يجب أن تتركز الجهود على التأكد من أن سياسة الإطار للاتحاد الأفريقي تعكس هذه الاحتياجات. ومع أنه قد تم تحديد التحديات الخاصة بالمياه والصرف الصحي والاستيطان البشري خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، يكون من المهم تركيز الدول الأعضاء الأفريقية على بناء القدرات، نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي ومع ان النبياد هي الإطار المعتمد لدى الأمم المتحدة لتوسيع الدعم الدولي، يجب أن يكون التركيز منصباً على الموارد الإضافية لتنفيذ خطط عمل النبياد في هذه المجالات الرئيسية.

اجتماعات فريق الخبراء الأفريقيين حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

-346 وفرت المفوضية الخدمات الفنية والإدارية لخبراء الجنة الثانية والثالثة لمراقبتهما للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وأشارت كذلك على الانتخابات الناجحة للمكتبين التنفيذيين لمجموعتي الخبراء الأفريقيين.

-347 وضع الخبراء حول المسائل الاقتصادية ورقات المواقف والقرارات المقدمة خلال اجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقدة من يناير-مايو 2004. ويشمل التركيز الرئيسي لمجموعة الخبراء الأفريقيين حول المسائل الاقتصادية خلال الفترة، التنمية المستدامة والديون الخارجية والغابات والسكان والتنمية. ويتمثل ابرز هذه المشاركات لخبراء حول المسائل الاقتصادية في تضامن البلدان الأفريقية خلال دورة لجنة التنمية المستدامة.

-348 وضع الخبراء حول المسائل الاجتماعية ورقات المواقف والقرارات لاجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة. وكان التركيز الموضوعي للجنة الثالثة خلال الفترة على وضع المرأة ومسائل السكان الأصليين والتنمية الاجتماعية والمعوقين وحقوق الإنسان. وضمن تنسيق مجموعة خراء اللجنة الثالثة المشاركة النشطة لا سيما للمجموعة حول وضع المرأة حيث قدمت أفريقيا مساهمات هائلة في النتائج المتفق عليها وبعض القرارات المعتمدة.

21- مكتب ليلونجوي

-349 افتتح مكتب ليلونجوي كتجربة أولى بتفويض تمثيل الاتحاد الأفريقي في إقليم الجنوب الأفريقي. وإذا نجحت هذه التجربة سوف تتمدد لتشمل الأقاليم الأخرى. وخلال الفترة قيد البحث، قام المكتب بمختلف الأنشطة التي تتعلق بالهجرة والأمن الغذائي والشباب.

أ) الهجرة والتنمية في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

-350 أثبتت دراسات المقارنة التي أجرتها منظمة العمل الدولية حديثاً أن أفريقيا تصدر عدداً أكبر من المهاجرين ذوي المستوى التعليمي الرفيع. وأشارت إلى أن ذلك أثر بصورة عكسية على النمو الاقتصادي كما عرقل الجهد الإنمائي في كثير من البلدان الأفريقية. ولم يسلم إقليم الجنوب الأفريقي من هذه الصدمة. وقد تم تحديد العوامل المؤدية إلى الهجرة ومنها عدم الاستقرار السياسي والحكم السيئ والتخلف والتعليم غير الكافي وتدني تسهيلات التوظيف، من بين أمور أخرى. ويتمثل الحل الرئيسي لهذه المشاكل في اعتماد وتنفيذ سياسيات اجتماعية وسياسية واقتصادية جيدة تؤدي إلى تحسين في الأداء الاقتصادي وتنمية البنية التحتية.

-351 من ناحية أخرى، ينظر إلى الهجرة داخل إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي كمساهمة إيجابية للتنمية في الإقليم بدليل أن التحويلات النقدية تتدالو داخل الإقليم. غير أن الصورة السيئة لهذه الظاهرة هي أن هذا الإقليم وأفريقيا برمتها قد خسرت وما زالت تخسر الخبرة. وكان أكثر خطورة بصفة خاصة في المجال الطبي.

-352 وينبغي في هذا الصدد معالجة مسألة الهجرة بالجدية التي تستحقها بما فيها مسألة دفع التعويضات أو اتخاذ التدابير لحمل البلدان المستفيدة على دفع هذه التعويضات.

-353 تمت مناقشة مسألتي الهجرة والتنمية بصورة مستفيضة خلال حلقة دراسية وقدمت التوصيات التالية:

- 1 ضرورة تخفيف الأسباب الجذرية للهجرة.
- 2 ضرورة إبداء الدول الأعضاء قدرًا كبيرًا من الإرادة والالتزام السياسيين بتنمية اقتصادياتها.
- 3 ضرورة قيام أفريقيا بعكس الاتجاه الذي يجعلها تخسر مليارات الدولارات التي تستثمرها في تدريب الموارد البشرية والمهارات التي تخسرها نتيجة الهجرة إلى الغرب. وقد تم حث الحكومات على الدخول في الحوار مع المجتمع الدولي وطلب الدعم منه للبرامج والمبادرات التي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لتعدين المهارات الأفريقية في الخارج على البلدان الأصلية،
- 4 ضرورة قيام الحكومات بتصنيف قائمة بمهارات مواطناتها في الخارج لتشكيل الأساس لوضع إستراتيجيات وأطر السياسة لتشجيع وتعزيز عودتهم وكمساهمات متواصلة يقدمها للأفاريقين في المهاجر.

(ب) تعزيز الأمن الغذائي في الجنوب الأفريقي:

-354 هذا برنامج متواصل للمكتب الإقليمي خصوصاً بعد الاستضافة الناجحة في السنة الماضية للحلقة الدراسية الإقليمية حول الري والزراعة من قبل الاتحاد الأفريقي

بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، النبياد والاتحاد الأوروبي. وما زال إقليم الجنوب الأفريقي يواجه أزمات بسبب الفقر ونقص المواد الغذائية. ويقدر أن الإقليم سوف يحتاج إلى 25 مليون طن متري من الأغذية لإطعام حوالي 176 مليون نسمة ومع ذلك، يبلغ إجمالي إنتاج الإقليم من الحبوب 22 مليون طن متري. وقد كان موسم الحصاد المنتهي في 2003/2004 مخيماً للأمل بسبب المعدل غير الكافي والمقطوع لهطول الأمطار مما أدى إلى العجز في الحبوب وتفاقم أزمة الغذاء فضلاً عن الأثر العكسي لوباء فيروس العوز المناعي البشري/إيدز. ويطلب هذا السيناريو بكماله تدخلات استراتيجية قوية لا تعمل فقط من أجل معالجة الأسباب الجذرية المزمنة والمتواصلة للأزمة ولكن أيضاً لتحقيق تغييرات ملموسة تؤثر بصورة إيجابية على حياة السكان.

-355- اتصل كل من الوكالة الوطنية للاحتياطي الغذائي والبنك الدولي بمكتب ليونجوي في فبراير 2004 وطلبا منه الانضمام إلى أصحاب المصالح الآخرين ومنهم الاتحاد الأوروبي ، منظمة الأغذية والزراعة، وزارة الزراعة والري والأمن الغذائي من أجل معالجة الأزمة الغذائية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويعلم المكتب حالياً مع أصحاب المصالح في مشروع بعنوان: "تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل معالجة الحالة الغذائية الطارئة في الجنوب الأفريقي." . يعتبر المشروع متابعة مباشرة لإعلان سرت الصادر في 27 فبراير 2004، عقد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي العزم على إزالة جميع العقبات التي تعرقل القضاء على الجوع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي. وفضلاً عن ذلك، وافق وزراء الزراعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في نفس الأسبوع على ضرورة إقامة احتياطي استراتيجي للحبوب في الإقليم.

-356- يقوم البنك الدولي في الوقت الحاضر بإجراء دراسة جدوى حول إنشاء احتياطي غذائي للإقليم يشمل في البداية البلدان الثلاثة: ملاوي، تنزانيا وزامبيا. ويجري بحث مسائل كثيرة منها القدرات الوطنية والإقليمية من الحبوب وأثرها على التجارة الإقليمية والمسائل الفنية الأخرى ذات الصلة. وسوف تتم مناقشة التقرير في الحلقة الدراسية الإقليمية المقرر تنظيمها في سبتمبر 2004 والتي سترسم الطريقة العملية للمضي قدماً.

-357- يجب أن يساند المشروع الإقليمي لل الاحتياطي من الحبوب، جميع أصحاب المصالح لأنه سيكون حافزاً للمزارعين على زراعة مزيد من الأغذية لأن سوق يضمن لهم سوق جاهزة للحبوب. ويعني إنشاء هذا الاحتياطي أيضاً أن الحبوب ستكون متوفرة دائمًا وعلى الفور للبيع إلى البلدان التي تعاني من العجز في الغذاء وسيوضع حداً نهائياً للممارسة التي تستوجب استيراد النزرة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ج) برنامج تمكين الشباب في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

-358- يعتمد تمكين الشباب على الاعتقاد السائد بأن الشباب في أفريقيا يشكلون قوة فعالة وقدرة ومستقبل أي بلد ويقومون بدور خاص في التحرير الاقتصادي لأفريقيا. من المهم إذا، أن يتم تشجيع الشباب ومساعدتهم وتمكينهم من المشاركة بصورة أكثر فعالية في العمليات السياسية والاقتصادية والديمقراطية في أفريقيا.

-359- انطلاقاً من هذا الاعتقاد، شرع مكتب ليونجوي في حوار بناء مع مختلف مجموعات الشباب و يقوم هؤلاء الشباب بإظهار إرادة جماعية لمواجهة تحدي المساهمة البناءة والملموسة في التنمية المستدامة لأفريقيا. وبعملهم هذا، أظهر الشباب رغبة حقيقة في تمكينهم من خلال التدريب. ويقوم المكتب الإقليمي بمساندة برنامج تدريب للشباب في الإقليم يعرف "بذروة الأداء" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو.

-360 يركز برنامج التدريب من أجل تحقيق ذروة الأداء تقريراً على تمكين الشباب من تبني موقف إيجابي وتعلقي إزاء جميع الأعمال التي يزاولونها. وتهدف ذروة الأداء في مجلملها إلى نظرة إيجابية للذات والثقة بالنفس والتصميم وقوة الإرادة على الأداء بصرف النظر عن الظروف. وعليه، يوصي بقوة بأن يتم توسيع هذا التدريب ليشمل الشباب في القارة برمتها.

22- تعزيز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول

-361 في إطار الرؤية الجديدة ومهام الاتحاد الأفريقي تسعى المفوضية من خلال مركزها للدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، إلى توسيع مجال عملها لتعدي جمع التراث المنقول وتعزيز اللغات الإفريقية، لتهتم بكل ما له علاقة بالثقافات الإفريقية وما تتميز به من ثراء وتنوع وتشابه. وهذا فإن الأهداف الجديدة للمركز تتمثل في المحافظة على المكاسب وتعيمها من ناحية وفتح آفاق جديدة أمام المتطلبات والاحتياجات الجديدة للاتحاد.

-362 في نطاق المهام الجديدة المنطة بالمفوضية في مجال إدارة التاريخ عن طريق التراث المنقول وتطوير اللغات الأفريقية وإدارة التراث الثقافي، تعتمد المفوضية حمل المركز على أن يلعب دوراً أساسياً من خلال الأعمال الآتية:

تفعيل لجنة التوجيه:

أولاً:-

في إطار الهيكل التنظيمي والإداري الجديد للمركز الجديد للدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، تم تنصيب لجنة التوجيه التي تعتبر أداة لإشراف مفوضية الاتحاد الإفريقي على هذا المكتب. وتحتمع لجنة التوجيه مرة في السنة في دورة عادية. ومن المقرر أن تجتمع في دورة تدشينية في أكتوبر 2004.

-363

سيعكف هذا الاجتماع الأول على بحث ثلاثة نقاط هي: (أ) حصيلة نشاط المكتب حتى اليوم، (ب) أفضل الوسائل لنشر عناصر بنك المعطيات الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في إفريقيا، ومشروع رقمية التراث المنقول المسجلة في إفريقيا مع السماح، باستغلاله البيداغوجي لفائدة التلاميذ الإفريقيين، (ج) أفضل طريقة لنشر الرؤية الجديدة للاتحاد الأفريقي لدى الباحثين الإفريقيين.

-364

مشروع ميثاق كورو كان فوغما:

ثانياً:-

سيعقد الاجتماع المخصص لبحث مشروع "ميثاق كورو كان فوغما" في باماcko في يوليو 2004. وقد تم اختيار هذا التاريخ لأنه ينطوي على الفترة التي يتحرر فيها المشاركون المدعون من التزاماتهم المهنية. وشارك المكتب قبل ست سنوات في كان (غينيا) في جمع نسخة من "ميثاق كوركان فوغما". وتمثل أهمية اجتماع باماcko في مقارنة النسخ الموجودة، وفي بحث كيفية نشرها بل والتعریف بها لدى المهتمين بالتعليم والفنون والآداب. "ويعتبر ميثاق كوركان فوغما" أول وثيقة معروفة حول التنظيم الحضري في غرب إفريقيا. وإن إعادة ترتيب هذه الوثيقة، بهدف صرف النظر عن قيمتها اللغوية الحقيقة (النهوض باللغات الأفريقية)، سيساهم في تعزيز التفكير حول الوساطة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها في إفريقيا.

-365

مشاريع مشتركة وبحوث ميدانية:

ثالثاً:-

366- تم إنجاز عمليتين هما:

- (أ) دعم مجموعة البحث الجامعية "الآداب، والجنس والتنمية" المجتمع حول "موضوع نساء يكتبن إفريقيا"، التي يوجد مقرها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة أ. مومونى في نيامي. وقد قامت هذه المجموعة بتحقيق حول الشخصيات الأسطورية في إفريقيا، ومن المنتظر أن تستكمل عملها بنشر مختارات من نصوص التراث المنقول.
- (ب) في إطار تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتفكير حول كيفية استغلال العناصر التي توفرها معطيات بنكنا الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في إفريقيا، ومشروع رقمية التراث المنقول المسجل في إفريقيا، قامت بعثة بقيادة رئيس الوكالة الدولية للإنتاج وإدارة الصناعات الثقافية بزيارة نيامي من أجل عقد جلسة عمل. وتم خلال جلسات العمل هذه الاتفاق على تسجيل خمسة عناصر على أفراد مضغوطه سيتم اختبارها على الصعيد البيداغوجيما. وينص الاتفاق بين الوكالة والمكتب على إرسال تقرير حول نتائج هذه الاختبارات كل أربعة أشهر.

رابعاً: برنامج التعاون:

(1) الشراكة مع وكالة التعاون السويسري:

367- ارتكز برنامج التعاون على المشاريع المتعلقة ببنوك المعطيات الرقمية لمشروع الأرشيف الصوتي والمصادر الوثائقية للتراث المنقول في إفريقيا ومشروع رقمية التراث المنقول المسجل في إفريقيا. وفي هذا الصدد تمت إقامة شراكة مع وكالة التعاون السويسري للتنمية من خلال وكيلها "إنترماد كونسا لتنس" في بيرن.

368- ومن المقرر أن تؤدي هذه الشراكة إلى إعداد برنامج من جانب الاتحاد الإفريقي، حول الإذاعات الريفية أو الموجهة للمجتمعات اللغوية. وهذه المحطات هي إذاعات محلية تديرها هذه الجماعات السكانية بنفسها ولا تستعمل إلا اللغات الإفريقية. وهي تمثل وسائل ممتازة لتعزيز رؤية التكامل الإفريقي كما أنها تعكس ممارسة ديمقراطية على مستوى الفاعلة. وهذه كلها عناصر من المفترض أن تسترضي اهتمام الاتحاد الإفريقي.

(2) الشراكة مع منظمة اليونسكو:

369- تمثل الشراكة بين منظمة اليونسكو والاتحاد الإفريقي عبر مكتب مركز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، في إجراء مشاورات تتعلق بالتراث. وقد تعذرت هذه المشاورات منذ أن أدرجت اليونسكو، في تحديدها لمفهوم التراث، مجال التراث غير المادي، أي الشفوي، وفيما يتعلق بالتاريخ العام لإفريقيا، توجد هناك النسخ باللغات الإفريقية (كيسواحيلي، هاروسا، فولفولي). وعليه ، يبدو من الضروري بالنسبة للاتحاد الإفريقي أن يتکفل، في شكل مشاريع، بالمسألتين التاليتين:

- (أ) دعم اللجان الوطنية للغات لمواصلة ترجمة التاريخ العام لإفريقيا إلى لغات إفريقية أخرى.
- (ب) إعداد مواد بيادغوجية، على أساس التاريخ العام لإفريقيا، التي من شأنها أن تفيد التلاميذ. ومن الممكن بطبيعة الحال تكيف هذه المواد وفق المضمون.

الشراكة مع الوكالة الحكومية المشتركة للفرانكوفونية:

370 - تواصل الشراكة مع الوكالة الحكومية المشتركة للفرانكوفونية بشكل منتظم وذلك على
الخصوص من خلال المجلس الدولي للغات الذي أنشأته.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2004

Report of the AU commission for the period from March to June 2004

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4376>

Downloaded from African Union Common Repository